تاريخ الجزائر المعاصرة

تاريخ الجزائر المعاصرة

شارل روبير أجيرون
أستاذ في جامعة تور - فرنسا

تاريخ الجزائر المعاصرة

ترجمة
عيسى عصفور

منشورات عويدات
بيروت - باريس

الطبعة الأولى ١٩٨٢

مقدمة المؤلف
للطبعة العربية

لقد أُلّف هذا الكتاب أساساً خلال حرب الجزائر وكتب القسم الاخير منه والمخصص للجزائر المستقلة في نهاية ١٩٦٣ من أجل الطبعة الأولى التي صدرت في سنة ١٩٦٤ . وبمعنى آخر فإن تاريخ الجزائر المعاصر قد صمم كردة فعل على الروايات الاستعمارية التي كانت تحجب بشكل كامل تقريباً الشعب العربي البربري وتحتفظ باسم الجزائريين فقط للاوروبيين في الجزائر . إنه يهدف الى رواية مجردة قدر الامكان ، عن الاستعمار وعن الخديعة بالنسبة للبلد وكذلك عن ردات الفعل الصادرة عن السكان المسلمين . وفي هذا يكمن التجديد ، وإن الاستقبال المرحب من قبل الجزائريين لهذا الكتاب يبرهن على أن نية المؤلف قد فهمت وقدّرت .

ومع ذلك فلم يكن بالشيء الكافي كتابة نسخة مراجعة عن التاريخ الاستعماري تهتم فقط بالإشارة بأفضال العمل الفرنسي ، إذ كان ينبغي أيضاً الخروج من الاوضاع الشاقة لتاريخ حافل بالحوادث وسياسي الى حد بعيد .

إن التطور الاقتصادي الجزائري ، وتقلباته المتعاقبة وصدمة الأزمات كل ذلك كان يجب أن يذكر بطريقة دقيقة . ومن هنا كانت

كثرة الارقام التي فاجأت قراء الطبعة الأولى .

ولكن التاريخ الاقتصادي ، مع ذلك ، ليس غاية في حد ذاته ، اذ أن الرجال والمجتمعات والثقافات هي التي تهم اكثر واكثر في نهاية المطاف المؤرخين المعاصرين .

إن تاريخ الجزائر المعاصر يجب أن يكون ايضاً وبنوع خاص تاريخ السكان الجزائريين والسكان المسلمين والاوروبيين .

إن دراسة اوضاع السكان كانت تفرض نفسها في الجوهر ، ذلك لأن الفعالية الديموغرافية للسكان المسلمين هي التي مكّنت هؤلاء الاخرين من الصمود في وجه تدفق الهجرة الاوروبية الى الجزائر . ثم تأتي دراسة المجتمع الاسلامي المفكك والمفتت عن طريق الغزو والذي افقره الاستعمار ولكنه بقي ، في النهاية صامداً لا يقهر وذلك بسبب أنه ظل متمسكاً بعقيدته الدينية وبرفضه على العموم استعمار فرنسا واحتوائها للجزائر . ومن هنا فإن التاريخ الاجتماعي يلتحق بتاريخ العقليات . لقد اقتضى دراسة ما كانت عليه « السياسة الاهلية» لفرنسا ، ودراسة ما كانت عليه سياستها المدرسية وذلك من أجل تقدير احسن لرفض اكثرية الجزائريين وقبولهم المتحمس احياناً والمتعقل والتكتيكي احياناً اخرى لاقلية من المثقفين وهم الجزائريون الشباب .

وبعد ذكر هذا النص الكامل للحوادث والحتميات وللاعباء الاجتماعية والتأثيرات الغير متوقعة ، بعد ذكر كل ذلك امكن سرد

قصة يقظة الجزائر المسلمة والوعي الوطني وحرب التحرير الوطنية .

ومع ذلك لم تكن الامور سهلة في الجزائر حيث أن وجود استيطان اوروبي اصبح فرنسياً شيئاً فشيئاً ، قد جعل تطوراً ثقافياً نحو الاستقلال يصبح مأساوياً . ولما كانت الوطنية الفرنسية قد اختارت خوض معركة خاسرة مسبقاً وجعلت حرباً ، مرفوضة من اكثرية الشعب الفرنسي ولكن مدعومة من اكثرية النخبة ، جعلتها تطول ، إن ذلك يفسر شراسة رفع الاستعمار عن الجزائر .

وبتقديم هذا الكتاب الصغير المركب والذي يجمع ثمرات دراسات عديدة قام بها المؤلف ، يجب القول لجمهور المشرق أن تاريخ المغرب المركزي والجزائر الفرنسية ، لا يمكن فهمه الا على ضوء العروبة والاسلام فقط .

إن هذا العامل الاخير يشكل ، بلا شك ، العنصر الرئيسي للثقافة الجزائرية ولكن يجب أن يضاف اليه ثقل ثقافة البربر وتأثيرات السيطرة العثمانية والانقلابات الرئيسية التي ادخلت خلال ١٣٢ سنة من الوجود الفرنسي . إن هذه الدفعة من الثقافة الفرنسية ، والتي هي مرفوضة جزئياً اليوم ، لا تقل مع ذلك عمقاً . وأن وجود مليون جزائري في فرنسا يساهم ايضاً في توطيد الروابط بين بلدينا ، على الرغم من تقدم التعريب ، وانني ابرز ايضاً الاهتمام الودي الذي يظهره فرنسي ، ولد ويعيش في فرنسا ، بتاريخ الجزائر والجزائريين . إن مؤرخاً لا يكرس كل وقته لدراسة بلد او شعب اجنبي بدون دافع قوي . وان ليوتي Lyautey حين قال انه « من اجل ادارة جيدة يجب

اولاً أن نحب » فهل يمكنني أن اضيف الى ذلك انه من أجل محاولة التفهم والتحدث عن تاريخ شعب يقتضي اولاً أن نحبه . . .

الدكتور شارل روبرت آجيرون

مدخل

الجزائر قبل عام ١٨٣٠ وحملة مدينة الجزائر

١ - تاريخ الجزائر المعاصرة وماضيها

هل يمكن لتاريخ الجزائر المعاصرة أن يبدأ ، بحسب العرف التاريخي الفرنسي ، في عام ١٨٣٠ ؟ لا ريب في أن إسم الجزائر Algérie نفسه يرجع إلى عام ١٨٣١ ولكن ولاية الجزائر Alger ، التي أنشأها القراصنة عروج وخير الدين ووضعت تحت السيطرة التركية حتى الغزو الفرنسي ، موجودة منذ النصف الاول من القرن السادس عشر . وقبل ذلك كان للمغرب الأوسط والشرقي تاريخ من عشرة قرون . وقد يبدو إذن من الضروري أن نذكر كمدخل إلى الفترة المعاصرة هذه «القرون المظلمة » الطويلة من التاريخ العربي ، والاسلامي - البربري ، والبربري . ومع أن هذه العصور غير

معروفة تماماً فإن فيها بالنسبة إلى المغرب أزمنة من المجد والنور ربما يؤخذ علينا ألا نشير إليها .

غير أننا إذا أردنا أن نلخص هذا التاريخ بأي ثمن وفي بضعة أسطر فإن ذلك قد يكون رهاناً لا فائدة منه . ومن الافضل تنبيه القارىء غير المهيأ إلى أن « هذا التاريخ المشوّش لا يلبي ما قد يكون لدينا من رغبة مشروعة في أن نوفق إلى أن ندرك من قراءة بعض الصفحات المنتقاة انتقاءً حسناً سرّ الحضارة الاسلامية في أفريقيا » (R. Montagne) . وهذا فإننا سنصرف النظر عن أن نذكر هنا احتلال المشرق العربي القصير في القرنين السابع والثامن وتعاظم الدول والممالك البربرية وانحطاطها . ونتذكر مع ذلك غزو قبائل بني هلال العربية في القرن الحادي عشر لأن هذا الغزو جلب إلى بلاد البربر القليلة السكان جماهير بدوية من أصل عربي فأحدث انقلاباً دائماً في بنية بلدان المغرب . ولنشر إلى حدث أساسي : هو أن التاريخ العميق للمغرب الأوسط يتعلق بوجه خاص ، فيما هو أبعد من صدام القبائل ، إلى تأثير الاسلام الحاسم ، الاسلام الذي أوصلته إلى مستوى الجماهير العاطفي جمعيات متصوفة : هي (الطرق) أو الجمعيات الدينية ، وأرستقراطية من الشخصيات الدينية : كالمرابطين و (الشرفاء : من سلالة النبي) . فهذه الجمعيات وهذه الأسر هي التي بشرت القبائل ونقلت إليها أسماءها وطبعت بلاد البربر باستمرار بطابع الاسلام وعرّبتها تدريجياً . فصنعت للجزائر التي ظلت طويلاً « بلدا للرسالة » الاسلامية شخصية شرقية لا جدال فيها .

٢ ـ ولاية الجزائر

على واجهة المسرح التاريخي أدى التفكك السياسي للمغرب بدءاً من القرن السادس عشر إلى سيطرة الأتراك . فقد حمل هؤلاء النصف أوروبيين إلى أفريقيا فكرة الحدود والسيادة الاقليمية : وإليهم يرجع بصورة أساسية تحديد نطاق الجزائر التي كانت آنذاك تمتد من Trara إلى Calle ومن مدينة الجزائر إلى بيسكارا و Ouargla . ولكن أتراك الولاية ، وهم أتباع للسلطان بعيدون ، قلما فكروا بأن يطبعوا البلاد بطابعهم . هذه الاقلية الحاكمة من القرصان ـ (طائفة الريّس) ـ ومن الانكشاريين ، كانت ملتفتة إلى مكاسب القرصنة في البحر الأبيض المتوسط ، وكانت تتألف ، بحسب ما يقوله اللاذع Haedo ، من « أتراك بالولادة وأتراك بالمهنة » ، فعاشت زمناً طويلا على هامش القبائل . وتحولت إدارة البلاد إلى استغلال مثمر للسكان الأصليين الذين كانوا يعاملون كالرعايا المسيحيين ويلزمون مثلهم بدفع ضريبة الخراج . ورغم ثورات القبائل العربية ـ البربرية المستمرة ظلت هذه السيطرة الاستعمارية تمسك بالبلاد بصلابة بالاعتماد على الجماعات ذات الامتيازات (المخزن makhzen) . وبتغذية الانقسامات والخصومات بين أهل الصفة ، وباستغلال نفوذ الجمعيات الدينية والزوايا .

وحتى مطلع القرن التاسع عشر كان الدايات(جمع داي) تنتقيهم الميليشيا التركية من الوجاق ، ويتلقون من سلطان القسطنطينية

مرسوماً بتوليتهم المنصب . ورغم أنهم كانوا على اتصال منتظم بكبير وزراء السلطان كانوا يحكمون كأسياد مطلقين يعاونهم مجلس (ديوان) يتألف من خمسة موظفين كبار من أصل تركي . وكانت الولاية مقسمة إلى أربع مناطق : منطقة الجزائر ، أو دار السلطان ، وقد سميت كذلك لأنها كانت خاضعة لادارة الداي الملك مباشرة ، والبكويات الثلاث : المقاطعة الشرقية (وعاصمتها قسنطينة) والمقاطعة الغربية (وهران) ومقاطعة تيتري (ميديا) . وكان يدير هذه المقاطعات بايات (جمع باي) يعاونهم خلفاء (قائمقامون) عليهم أن يقدموا إلى مدينة الجزائر ، بتواريخ ثابتة ، محصول الضريبة . وكل بكوية كانت مقسمة من حيث المبدأ إلى « أوطان » يحكمها « قادة » أتراك أو من أهل البلاد . ولكن مناطق بكاملها كانت في الواقع مستقلة تقريباً ولا تشرف عليها سوى بضع حاميات . وكانت المدن تدير نفسها بنفسها : فكانت الوظائف البلدية المختلفة بما فيها وظائف النقابات الحرفية والبرانية (البرانية = الغرباء عن المدينة) في أيدي موظفين متبنين يملكون وظائفهم ولكنها مؤجرة إلى مأمورين وكان سكان المدن (الحضرية أو البلدية) قليلي العدد (٥٪ من السكان ؟) ويعيشون منفصلين عن جماهير الارياف وينظرون إلى أنفسهم وكأنهم يكادون ينتمون إلى عرق آخر غير عرق البدو : فكان أفراد القبائل يكرهونهم . وكان الاوروبيين يسمونهم Maures لأن « برجوازية » من أصل أندلسي جزئياً كانت المسيطرة في المواني بوجه خاص . وكان جزء من الطائفة اليهودية الصغيرة المنشأ نفسه . وكان

المور واليهود يتقاسمون الحرف والتجارة الصغيرة . وعلى اليهود ينصبّ أذى المؤمنين . ولكن تجارة الولاية الخارجية كانت عملياً في أيدي يهود من مدينة ليفورن بايطاليا أصبحوا المموّلين الوحيدين للداي ، وكادوا يصبحون « ملوك الجزائر » بسبب انحسار القرصنة وأزمة الدولة الجزائرية .

وعشية الحملة الفرنسية كان نظام الحكم التركي قد ضعف كثيراً بسبب الفتن الكبرى التي أثارتها جمعية الدرقاوة ونظام إقطاعية الموظفين وهبوط الصادرات . ولئن كانت بعض الأسر الهجينة قد توصلت إلى الانصهار في الأقلية الحاكمة التركية ، وكان بعض اقطاعيي منطقة قسنطينة قد صاهروا أسر البكوات ، إلا أن الشعور المعادي الاتراك ظل قوياً بين القبائل . فهذه القبائل لم تكن تعترف بالزعامة عليها إلا لشيوخها الوراثيين الذين ينتمون إلى أسر نبيلة من أصل محارب : الأجواد والدواويده الذين يزعمون الانتماء إلى قريش ، ولا بالتحكيم إلا للمرابطين من بينها . غير أن شهرة « مدينة الجزائر المحاربة » ظلت كبيرة مع ذلك ، ولمنع قرصانها من العمل كانت سبع دول تدفع للداي جزية منتظمة ، وكانت ثماني دول (منها انكلترا) تقدم اليه الهدايا النقدية والعينية . والفكرة التي طالما أعرب عنها خلال قرون عن تدخل فرنسي في مدينة الجزائر إنما عادت إلى الحياة في عام ١٨٢٧ من أجل فض نزاع دبلوماسي مزعج لا بسبب انحطاط الدولة الجزائرية .

٣ - حملة الجزائر

هذه الحملة لا ترتبط بالسياسة الاستعمارية لحكومة الاصلاح Restauration : فقد كانت في آن واحد ذريعة مرتجلة وبادرة تتعلق بالسياسة الداخلية قامت بها حكومة تعاني صعوبات فكانت تبحث عن عملية تحفظ لها هيبتها .

كان بين فرنسا وبين الداي وتاجرين يهوديين من مدينة الجزائر قصة ديون معقدة كانت تصفيتها تسير ببطء شديد منذ عام ١٧٩٨ ، فأدت في نيسان ١٨٢٧ إلى قطع العلاقات الدبلوماسية عندما ضرب الداي حسين قنصل فرنسا ورفض أي اعتذار من هذا الانتهازي المشبوه . وكان رد فعل فرنسا أن فرضت على مدينة الجزائر حصاراً بحرياً استمر ثلاث سنوات ، ورد الداي على ذلك بتدمير المكاتب الفرنسية في عنابة وفي La Calle وطلب من سيده إرسال جيوش تركية . ولكن رئيس الوزراء اكتفى بايفاد موفد دبلوماسي هو طاهر باشا . وبعد اطلاق المدافع على سفينة برلمانية فرنسية في آب ١٨٢٩ استهوى حكومة بولينياك مشروع لغزو المغرب ، غزوا يقوده باشا مصر محمد علي . وبما أن الخطة أخفقت بفعل السلطان وانكلترا فقد صممت الحكومة الفرنسية بدون حماسة على « تغيير الخطة » : ففي أواخر كانون الثاني ١٨٣٠ اتخذ قرار بالتدخل العسكري . وهذا التدخل ، حسبما كتب وزير الحرب منذ عام ١٨٢٧ ، « سيكون مفيداً في تحويل اتجاه الغليان السياسي في الداخل » وسيتيح لفرنسا « أن تطلب فيما

بعد نواباً إلى فرنسا في أيديهم مفاتيح الجزائر » .

وفي ١٤ حزيران نزل في خليج سيدي فروش جيش مؤلف من ٣٧٠٠٠ رجل . وفي ١٩ منه هاجمته قوات تركية تعززها وحدات عربية ومن القبائل ولكنها هزمت وتراجعت . وبعد عشرة أيام هاجم الجيش الفرنسي حصن الامبراطور الذي كان يحمي مدينة الجزائر . واحتلال الحصن قرر مصير المدينة . وفي ٥ تموز مهر الداي بخاتمه الاتفاق الذي تمّ بموجبه تسليم مدينة الجزائر والقصبة . وضمن القائد الفرنسي « للسكان من جميع الطبقات » احترام حريتهم ، ودينهم ، واملاكهم ، وتجارتهم ، ونسائهم . ولم يكن لاحتلال مدينة الجزائر سوى صدى ضعيف في فرنسا - فيما عدا أوساط الأعمال في مرسيليا - ولكنه كان مدار تعليقات واسعة في الخارج .

قلما كانت حكومة بولينياك تفكر بالاحتفاظ بمدينة الجزائر ، لا قبل نجاح الحملة ولا بعده . وكانت تفكر ، من جملة فرضيات اخرى ، بإعادة الميليشيا التركية إلى آسيا و « بأن تضع في مكان الداي أميراً من المور أو من العرب مع حكومة وطنية » . وبعدئذٍ وطبقاً للتعليمات المعطاة إلى دي بورمون في ١٨ نيسان ، قرر بولينياك في ٢٦ حزيران ان يبحث مع الحكومة العثمانية في « مصالحنا الخاصة » : فتعاد مدينة الجزائر ومنطقتها إلى السلطان الذي يتنازل لفرنسا عن جزء من الأرض الجزائرية من رأس بوغارون حتى حدود ولاية تونس . وكان المراد بذلك توسيع منطقة امتيازاتنا الافريقية واحتلال عنابة . ومن

جهة أخرى يتولى مؤتمر دولي تسوية « المصالح العامة لأوروبا » (إلغاء القرصنة والاتاوات) . ولم يغير احتلال مدينة الجزائر شيئاً من هذه الخطط : ففي ١٥ تموز تلقى دي بورمون أمراً باحتلال عنابة التي كان فيها مجهز السفن الجنوي شيافينو يشحن لحساب الداي . وفي ١٧ و ١٩ تموز أرسل بولينياك إلى سفيرنا في القسطنطينية تعليمات دقيقة كي يبدأ بمفاوضات على أساس إعادة مدينة الجزائر في مقابل « توسيع طفيف للأرض التي كانت لفرنسا سيادة عليها منذ عدة قرون » ولكن لا يجوز له أن يوقع على شيء ، فالحكومة « تحتفظ بحق قبول المعاهدة او رفضها » . وعهد إلى سفيرنا في روسيا أن يبلغ القيصر مشروع المعاهدة هذا وأن يحصل منه على ضغط دبلوماسي على القسطنطينية .

غير أن الجنرال دي بورمون كان ينوي تماماً عدم التخلي عن مدينة الجزائر للعثمانيين ، وهو الذي كان قد صرح « للكولورليس ، وللعرب ، ولسكان المدينة » أن الجيش الفرنسي قد جاء « لطرد الأتراك ، طغاتكم » ، وأنهم سيحكمون كما كانوا يحكمون من قبل في (بلدهم) أسياداً مستقلين في مسقط رأسهم[1] » . وبعد أن قال أن

---

١ ـ بعد أن أعربت الحكومة الفرنسية للجنرال دي بورمون عن استيائها من مهاجمة « الاتراك عامة الذين ما زالت فرنسا في حالة سلام معهم » صادرت في ٨ حزيران نسخ هذا التصريح الذي لم يكن يتفق مع سياستها . وكان الجنرال قد تلقى أمراً « بألا يصرح بشيء يمكن أن ينمّ عن نياتنا اللاحقة بصدد مدينة الجزائر » . وهكذا فقد صدر تصريح ثانٍ جاء فيه أن الموضوع ليس محاربة الأتراك بل الداي .

الولاية ستخضع قبل خمسة عشر يوماً أعلن تباعاً أن « المور والعرب ينظرون إلينا كمحررين » ، وأنه معنيّ « بإعادة تشكيل حكومة من مغاربة متعلمين وأذكياء » ، وأنه ما كان يستطيع ، بعد أن أحرج موقفهم ، « أن يدعهم يقعون من جديد تحت سيطرة الأتراك » . ولكي يخلق وضعاً لا يمكن إصلاحه عمد إلى طرد الأتراك المقيمين والمتزوجين في البلاد . أما حملة عنابة فقد « كان هناك مجال للامل في أن تحمل باي قسنطينة - على الاستسلام » . وخلاصة القول أن الجنرال الفرنسي الأول في افريقيا كان يأمل تماماً ، بمبادرات شتى (كالزحف على بليدا ، ومحاولة احتلال بجاية ، والانزال في وهران) أن يضغط على حكومته كي يجعلها تتصرف على غير ما تريد .

ولم يتسع له الوقت لذلك[1] . فبعد ثورة تموز ١٨٣٠ أرغم النظام الجديد دي بورمون على ترك منصبه بعد أن كان قد عرض خدماته على هذا النظام . ولكن الجيش كان قد كشف عن أنه لا يقبل أن يضيع عليه انتصاره . وكانت سلطة الوجاق قد زالت وحلت محلها سلطة الجيش الفرنسي في الولاية كلها . والواقع أن الجزائر كانت مقبلة على أن تصبح ، طوال اربعين سنة من ١٨٣٠ إلى ١٨٧٠ ، حقلاً للدسائس وميداناً خاصاً بالجيش .

---

١ - لا شيء يدل - في الحقيقة ، فيما عدا شهادة متأخرة لموظف من أنصار النظام الملكي هو Bois le Comte ، على أن بولينياك كان ينوي الاحتفاظ بمدينة الجزائر .

القسم الأول
جزائر العسكريين
(١٨٣٠ - ١٨٧٠)

الفصل الأول

الفتح
التقلبات الفرنسية
و « عهد الفوضى »
(تموز ١٨٣٠ - تموز ١٨٣٤)

لم يعرف نظام تموز الملكي ما يفعله في بداية عهده بمدينة الجزائر « هذه التركة الباهظة الكلفة التي خلفها له عهد الاصلاح : رستوراسيون » . ففي حزيران **١٨٣١** أعلنت وزارة كازيمير بيرييه عن عزمها على بسط الاحتلال الفرنسي على الولاية كلها ، ولكن الحيرة عادت بعد هذه الوزارة حتى **٢٢** تموز **١٨٣٤** ، وهو التاريخ الذي انشئت فيه حكومة عامة للممتلكات الفرنسية في شمال افريقيا . وكانت هذه الممتلكات تقتصر آنذاك على الضواحي المباشرة لمدن الجزائر ووهران وبجاية وعنابة .

وخلال فترة القلق هذه التي تلت زوال النظام التركي كان الاضطراب عاماً في الجزائر . فكان بالنسبة للمسلمين **عهد**

الفوضى وفي منطقة وهران انقضت القبائل على الحاميات التركية وحاول سلطان مراكش أن يبسط عليها سلطته . وفي تيتري دخل أهل الصفة المعركة ، وفي مدينة الجزائر طالب بعض الوجهاء بأن يحددوا بأنفسهم شكل الحكم الذي يلائمهم وراحوا يحلمون بحكومة مستقلة إدارياً . ولذلك فإنه لم تكن هناك انتفاضة عامة ضد المحتلين المسيحيين .

وكان جنرالاتنا الحاكمون يرتجلون سياستهم وفق أمزجتهم في مواجهة هذا الوضع الملائم الذي لم يحسنوا الاستفادة منه . وظن الجنرال كلوزيل خليفة دي بورمون ، وكان متصلفاً داهية ، أن من السهل توطيد السيطرة الفرنسية بالاستعانة بالزعماء المسلمين . وربما كان يريد ، بحسب مشروع مأخوذ عن دي ليسيبس ، أن يضع اثنين من بايات تونس في وهران قسنطينة . فوقع من أجل ذلك ، وبدون الرجوع إلى أحد ، معاهدتين مع الأسرة الحاكمة في تونس ، فمنحها في المعاهدة الاولى وبشكل سري بيكوية قسنطينة لتكون مطلقة السيادة عليها[١] ، وحصل في الثانية على وعد بباي لوهران تحميه فرنسا . وطغى تمرد القبائل العربية على باي وهران التركي فانتهى

١ ـ كانت هناك نسختان من هذه المعاهدة : نسخة باللغة الفرنسية لا يعرفها التونسيون تتضمن مادة متممة أضافها كلوزيل تضع داي قسنطينة تحت سلطة فرنسا . والنسخة العربية التي وقعها كلوزيل لم تبلغ الى الحكومة . ويجد القارىء نصها غير المنشور في بحثي الملحق .

امره في الواقع تلقائياً في حين كان سلطان مراكش يحتل تلمسان ، وأخطر دي ليسيبس الحكومة الفرنسية فاستدعت كلوزيل الذي كان يهدد بشن الحرب على مراكش .

وناب عنه جندي انضباطي متحفظ هو الجنرال برتيزين الذي صدر اليه الامر باتخاذ موقف التريث . وقد حاول هذا الرجل الشريف أن يبعث الحياة في نظام الحماية في وهران واعتمد في ولاية ميتيجا على مرابط معروف كان آغا للعرب ، فتعرض بسبب ذلك لوشايات مهينة من جانب **الاستيطانيين** الذين كانوا يريدون أن « يطردوا بعيداً هذه الطغمة من الأقوام المتوحشة ليحل محلها أناس أفضل » (A. Hain) .

وعيّن سيباستياني بديلاً عنه زوج عشيقته الجنرال سافاري (كانون الأول ۱۸۳۱ ـ نيسان ۱۸۳۳) . وقد اضطهد وزير الشرطة السابق مواطني مدينة الجزائر وأباد قبيلة العوفية وأعدم زعماء عرباً اجتذبوا إلى مدينة الجزائر بتصاريح أمان . حتى لقد اشتبك في نزاع مع معتمده المدني . وبعد وفاته حاول الجنرال أفيزار ثم الجنرال فوارول جدياً إصلاح أثر أعمال العنف التي قام بها . وفي وهران تصرف الجنرال Boyer ثم ديميشيل ، هما أيضاً ، تصرفاً متناقضاً تماماً ، فالأول ، وكان يلقب بـ Pierre le Cruel حكم بالارهاب ، وحاول الثاني في عام ۱۸۳٤ أن يضع عبد القادر تحت حمايته وأن يجعل منه بطل تحرير البلاد من سيطرة الاتراك البغيضة .

وفي الفوضى التي كانت تغمر البلاد كان الزعماء والوجهاء المسلمون يبحثون عن قيادة وعن قائد . وفي عام ١٨٣٤ توطدت سلطتان : ففي منطقة قسنطينة كان الباي حاج أحمد قد استقر وكان يدعي أنه خليفة الداي . وكان وهو يتحدث عن الاتحاد والوفاق يحفظ الأمن بالعنف ويتفاوض مع الفرنسيين والعثمانيين . وفي الغرب كان شاب مرابطي من سلالة الشرفاء ومن جمعية القادرية الدينية ، هو عبد القادر بن محي الدين ، قد اعترفت به بعض قبائل منطقة مسكره « سلطاناً للعرب » وهو في الرابعة والعشرين من العمر . وكان هذا القائد الشاب تقياً وشجاعاً فكان أول من أعلن الجهاد ضد الكفار وأقام في قصر الباي القديم . ومع ذلك فقد قبل في ٢٦ شباط ١٨٣٤ الصلح الذي منحه إياه الجنرال ديميشيل . وفي هذه المرة أيضاً كانت هنالك معاهدتان : إحداهما صريحة ثنائية اللغة والثانية سرية باللغة العربية لم يوصلها ديميشيل إلى باريس . وبهذه الحيلة استطاع الجنرال أن يخبر الحكومة بخضوع مقاطعة وهران وبحرية التجارة ، في حين كان قد وقع معاهدة يعترف فيها بسيادة « أمير المؤمنين » ، ويمنحه فيها امتيازاً تجارياً في آرزيف ويتعهد بمساعدته ، حتى لقد قدم ديميشيل لحليفه أسلحة . وبفضله أحرز عبد القادر نصراً على ميليشيات الباي السابقة في معركة مهراز (١٢ تموز ١٨٣٤) : وكان هذا النصر بالنسبة للمسلمين مطلع عهد جديد . عهد الشرفاء العرب .

١ - « النظام المقاتل »
(١٨٣٥ - ١٨٣٦)

هل كانت الولاية توشك أن تصبح دولة عربية ؟ لقد أمكن للناس أن يظنوا ذلك عندما كانوا يرون كيف كان عبد القادر يتجاوز ، بحجة سحق تمرد جديد للدرقاوية ، المواقع التي يقررها الحاكم Drouet d'Erlon ، ويتدخل بدون معارضة في بيكوية تيتري السابقة . غير أن الحاكم عندما علم بوجود المعاهدة التي وقعها دسميشل أبدله بالجنرال تريزل . وتحالف هذا الجنرال مع قبائل المخـزن التركية . ومنذ ذلك الحين استؤنفت الأعمال الحربية مع عبد القادر الذي كبد تريزل هزيمة Macta الخطيرة (٢٨ حزيران ١٨٣٥) .

لقد اهين الشرف القومي هذه المرة ، فأعيد الماريشال كلوزيل إلى الجزائر ، وكان انصاره يجعلون منه « سيبيون الافريقي الجديد[١] » (تموز ١٨٣٥ - شباط ١٨٣٧) . وقد أكثر هذا الماريشال من التصريحات الرنانة والحملات العسكرية غير المجدية . فالاستيلاء على مسكره واحتلال تلمسان ، اللذان كانا في رأيه يضعان حداً للحرب ، تلاهما هزيمة سيدي يعقوب وحصار معسكر راشغون الفرنسي . وتدخلت لفك الحصار عنه حملة عسكرية قدمت من فرنسا

---

١ - سيبيون الأفريقي . قاهر هانيبال وقرطاجة . اتهمه خصومه بالابتزاز ومات في المنفى بعد أن أوصى بأن تنقش على قبره العبارة التالية : أيها الوطن العاق ، إن عظامي لن تكون لك . (٢٣٥ - ١٨٣ ق.م) (المترجم) .

بقيادة الجنرال بيجو الذي هزم قوات الامير النظامية في سيكاك (٦ تموز ١٨٣٦) ثم أبحر عائداً . وكان الوضع أسوأ في مقاطعة ميتيجا المضطربة بسبب هجمات الحاجوط الذين كان كلوزيل قد تبجح لدى وصوله بأنه سيبيدهم في غضون شهرين . والباي التركي الذي عينه في مديه وقع أسيراً ، وفي عنابة كان المغامر يوسف يثير القبائل بأعمال العنف التي يرتكبها ، ومع ذلك اعتقد كلوزيل أنه واجد فيه باي قسنطينة المقبل ، وأقنع Thiers بسهولة بضرورة احتلال هذه المدينة وإقامة « نظام سيطرة مطلقة » في كل مكان . ولكن وزارة Molé لم تشاطر المرسيلي المتحمس جرأته المتهورة ورفضت إرسال القوات اللازمة لهذه الحملة ، فقرر كلوزيل أن يقوم بها رغم كل شيء ، وبسبعة آلاف وأربعمائة جندي ، في أواخر نوفمبر ، تحت الأمطار والثلوج الأولى . ولم يكن هناك حتى حصار واستحال التراجع إلى كارثة : فخسر الجيش سبع عدد قواته . وهذه المغامرة أكملت فقدان الثقة بـ « النظام المقاتل » الذي جاء به كلوزيل فاستعيض عنه بالجنرال Damrémant .

٢ - سياسة الاحتلال الضيّق
(١٨٣٧ - ١٨٤٠)

كان « النظام المقاتل » متناقضاً في الحقيقة مع سياسة الاحتلال الضيق التي حددتها الحكومة منذ عام ١٨٣٥ . وفرضت هذه السياسة

على دامريمون الذي أعلن أنه من أنصارها : فقد كانت فرنسا تنوي الاكتفاء باحتلال منشآت بحرية ، « مدينة الجزائر ، وهران ، وعنابة مع أراضيها » ، أما الباقي فيترك لخمسة زعماء من سكان البلاد تابعين لفرنسا يناوىء بعضهم بعضاً .

ولتطبيق هذه السياسة أوفدت الوزارة Bugeaud ليتفاوض مع عبد القادر . وكان بيجو آنذاك معارضاً « لمغامرة آل بوربون » في الجزائر « هذه التركة الباهظة الثمن التي سترتاح الأمة للتخلاص منها لو كان هناك قدر كاف من الصراحة والحزم لمقاومة الطغمة الصغيرة من بعض صخابي الصحافة » . وقد أفضى إلى Thiers في ٣١ ديسمبر ١٨٣٦ بقوله : « لا بد من مغادرتها عاجلا أم آجلا ، شئنا أم أبينا » . وكان قد صرح في مجلس النواب بقوله : « يمكن أن نصل إلى السلام قبل ستة أشهر » : وقبل اقتراحه على الفور . أما عبد القادر فلم يكن يكره معاهدة جديدة كمعاهدة ديميشيل ولكنه كان يريد أن يكون التفاوض بين قوي وقوي وأن يحصل على اعتراف بسلطته على تيتري . وكان بارعاً في الشروع بمساع موازية مع الحاكم دامريمون . وكان بيجو يريد أن يكون هو وحده « رجل السلام » فعارض هذه المساعي بتنازلات رأى دامريمون « أنها متعذرة التعليـل » ، وتنازل عن الاعتراف بالسيادة الفرنسية وعن دفع الأتاوة السنوية، وتخلى عن تلمسان وعن معسكر Tafna واعترف لعبد القادر بيكوته تيتري . ولم تكن فرنسا تحتفظ في مقاطعة وهران إلا بمدن وهران وأرزيو

ومستغانم ومزاغران ، وفي منطقة الجزائر : بالجزائر ، والساحل وجزء من ميتيجا « محدود من الشرق حتى وادي الخضراء **وما وراء** » . هذه العبارة الغريبة جداً التي أدى تفسيرها إلى تصدع الصلح في عام **١٨٣٩ كانت تعني في رأي بيجو الذي كان قد أضافها ثانية في اللحظة** الاخيرة « حتى ما وراء الوادي » . والواقع ان النص العربي كان صريحاً ويجعل « الحد وادي الخضراء » ـ الوادي المسمى بالأخضر من **الأمام** (والحقيقة أنه كان يحمل عند سافلته اسم Boudouaou) . وعندما صدقت المعاهدة أمر الوزير « بالحاح على عدم نشر هذا النص (العربي) الذي أعلن أنه مفقود حتى عام **١٩٥١** مع أنه كانت توجد منه عدة نسخ . تلك كانت معاهدة Tafna (**٣٠** أيار **١٨٣٧**[١]) التي اعترفت لعبد القادر بالسيادة على ثلثي الجزائر وكان تتوخى إقامة تعايش بين هذه الدولة العربية الواسعة و « القطعتين الصغيرتين » اللتين كان بيجو قد احتفظ بهما لفرنسا . ولم تكن هذه المعاهدة قابلة للحياة : وفضلاً عن ذلك فقد خرقها الطرفان ، فتوغل عبد القادر في منطقة قسنطينة واحتل بسكارا وزيبان ، ولم يعد الفرنسيون يعترفون

---

١ ـ وفضلاً عن المعاهدة الصريحة وقّع اتفاق سري كُشف للماريشال Valée منذ عام ١٨٣٩ ، وقد تعهد فيه Bugeaud بتسليم عبد القادر ٣٠٠٠ بندقية ، وباجلاء زعماء المخزن التركي ، وبحصر قبيلة الدويّر ، وفي مقابل ذلك يدفع لبيجو ١٨٠٠٠٠ فرنك ذهب يخصص منها ١٠٠٠٠٠ للطرق الفردية في منطقته الانتخابية . وهذه الخطة اللاأخلاقية لم تنفذ لأن الوزير اشتبه بوجود شروط سرية فرفض إجلاء زعماء المخزن الذين كانوا قد قاتلوا في صفوف قواتنا .

بالمعاهدة منذ أن استقروا في قسنطينة وقرروا البقاء فيها . ومع ذلك فقد دامت الهدنة سنتين .

وكان الجنرال دامريمون قد بدأ هو أيضاً مفاوضات مع الباي أحمد : فلم يكن يطالب لفرنسا إلا بضواحي عنابة وبـ La Calle ولكنه كان يطلب دفع إتاوة سنوية قدرها ١٠٠ ألف فرنك . ورفض الباشا ـ الباي لأنه كان يتوقع وصول الأسطول التركي . وعندها تلقى دامريمون إذناً بالزحف على قسنطينة واحتلال المدينة « بأي ثمن » . وكانت الحملة معدة إعداداً حسناً فنجحت ، وفتحت مدافع الجنرال Valée الثلاثة والثلاثون الثغرات التي دخل منها المهاجمون إلى الموقع الذي دافع عن نفسه بيتاً بيتاً (١٣ اكتوبر ١٨٣٧) . ولما كان دامريمون قد قتل في بداية المعارك فقد سمي Valée ماريشالاً ثم حاكماً (اكتوبر ١٨٣٧ ـ ديسمبر ١٨٤٠) .

لم يكن احتلال قسنطينة ليحل مستقبل البيكوية ، فاستؤنفت المفاوضات مع الباشا ـ الباي بناء على اقتراح Molé واستمرت طوال عام ١٨٣٨ ورفض أحمد بك الشروط الثقيلة التي أريد فرضها عليه واستمر في القتال . وعندئذ قرر Valée أن يجرب سياسة حماية ذات عدة رؤوس وذلك بتقليد مناصب لعدد من كبار الاقطاعيين في مقاطعة قسنطينة ، فاصطدم بمعارضة الجنرال Négrier الذي كان من أنصار الأسلوب الشديد والادارة المباشرة . ولما كان قد حل محله فقد استطاع ان ينظم على هواه ولاية قسنطينة التي كانت نقاط

استراتيجية مختلفة منها قد احتلت . واستلهم Valée التنظيم السابق على نطاق واسع فعهد بادارة المنطقة إلى ثمانية من كبار زعماء المسلمين تحت سلطة جنرال مقيم في قسطينة . وفي الجزء الساحلي أعلنت شعبة عنابة ذات إدارة مباشرة : فعهد بكل دائرة من الدوائر الاربع إلى ضابط فرنسي كبير يعاونه قائد . وكان الانتقال إلى النظام المدني ملحوظاً فيها بوضوح . وهذا الاسلوب الذي طبق فيها بعد على كل الجزائر يكفي للحكم على قيمة تصورات الماريشال Valée السياسية .

إن توسع السيطرة الفرنسية جعل استئناف الحرب مع عبد القادر أمراً محتوماً ، ولا سيما أن عبد القادر استفاد من الهدنة كي يوسع وينظم دولته . وبفضل جيش مؤلف من ١٠٠٠٠ جندي نظامي أرغم القبائل الرحل في جنوب منطقة وهران على الخضوع وتغلب على قبائل منطقة تيتري الجنوبية ، وقتل الكولوغليس في وادي زيتون ، وطرد أحمد بك من بيسكارا ودكّ قصر عين مهدّي مركز جمعية التيجانية الدينية . وحاول الأمير توحيد ممتلكاته بإلغاء التفريق بين قبائل المخزن والقبائل الرعايا ، وبالغاء ضريبة الخراج المخزية لصالح ضريبة العشر ، العشر القرآني ولكنه كان يقاتل الجمعيات الدينية المنافسة لجمعيته ويشجع بانتظام ارستقراطية الشرف الدينية على حساب الارستقراطية المحاربة . ولهذا فإن الاجواد ، إجمالاً حاربوه . وكان حكم عبد القادر دينياً أساساً : فكان يتحدث إلى المسلمين باسم الله وباسم نبيه . وقد خطر للناس أحياناً أن يروا في هذا المؤمن الكامل

رجلاً عصرياً ، والحال أنه اكتفى بتطبيق القانون القرآني ولم يأخذ عن الأتراك والاوروبيين سوى بعض التقنيات الادارية او العسكرية. وهكذا فقد جمع القبائل تحت رئاسة آغا تدعى منطقة دائرته آغاوية : وكل عدة آغاويات تشكل قيادة **خلافة** (بحجم محافظة فرنسية تقريباً) . وكانت الأراضي الخاضعة له في عام **١٨٣٩** مقسمة إلى ثماني خلافات مقسمة هي نفسها إلى آغاويات ، وقيادات ، ومشيخات ، ولكن هذا التسلسل بقي نظرياً جداً . فعلى الصعيد العسكري قلّد الفرنسيين ، فبنى خطاً من الترسانة والمواقع المحصنة على حدود التخوم الجنوبية لمنطقة التل ، ولكنه في حين كان يعزز دفاعه كان في الحقيقة يعيّن أهدافاً .

وأدى طول أمد الهدنة إلى فقدان أمير المؤمنين نفوذه الديني : واعتقد كذلك ان الزمن يعمل لصالح الفرنسيين فقرر منذ آب **١٨٣٩** شن الحرب المقدسة من جديد . وفي أواخر اكتوبر عبر الماريشال Valée البيبان («أبواب الحديد») مما أدى إلى توطيد حقوق فرنسا على هذه المنطقة التي أصبحت ضرورية ولكن اعترف بها لعبد القادر في معاهدة Tafna ، فكان هذا العبور سبباً للحرب تمسك به الأمير ، فاضطر Valée باعلان الحرب ، وبعد ثمانية عشر يوماً راح يخرب منطقة ميتيجا . ولم يكن لدى Valée سوى **٤٠٠٠٠** جندي فأخلى مواقعه الامامية وطلب الامدادات وعاود الهجوم في ربيع **١٨٤٠** ، ولكن ضرباته كانت بلا نتيجة ، لأن الامير رفض القتال المباشر .

وكان Thiers قد أصبح من جديد رئيساً للوزراء فلم يعد يشك في عجز Valée وفي عدم جدوى الاحتلال المحدود ، فاستدرك الامر بإبدال Valée بالجنرال Bugeaud ، « الرجل الوحيد الذي كان قد قهر عبد القادر » .

٣ ـ الاحتلال الشامل
(١٨٤١ ـ ١٨٤٧)

تنكّر بيجو لآرائه السابقة فأيّد « الاحتلال الشامل ، في حرب ضروس بقوات كبيرة ، وفي غزوة كبيرة إلى أفريقيا . » . وبفضل طول عهد وزارة سولت ـ غيزو بقي بيجو حاكماً عامًّا سبع سنوات (شباط ١٨٤١ ـ ايلول ١٨٤٧) . وقد حصل على كل الوسائل التي طلبها وأبقى في أفريقيا قوات اكبر دوماً من القوات الملحوظة في الموازنة (٨٣٠٠٠ في عام ١٨٤٢ ، و ١٠٨ آلاف في عام ١٨٤٦) وفوق ذلك فقد عززت القوات الفرنسية بوحدات عسكرية مختلفة من أبناء البلاد (نحو ١٠٠٠٠ رجل) وبفضل هذه المؤهلات المتنوعة تغلّب بيجو آخر الأمر : فكان مدرباً عنيفاً للجنود ، بدون أن يكون هناك إيمان بعبقريته العسكرية . وقد قال عنه Pitois إنه شنّ « حرب تخريب » . فقد عاد في الحقيقة إلى الاسلوب الذي أدانه أسلافه ، إسلوب « أرتال الغزو » ، المبني على الغزو والتخريب المنسق للمناطق غير الخاضعة ، فكان يقول : « لا يجب أن نجري وراء العرب ، بل يجب أن نمنعهم من أن يبذروا أرضهم ، أو يحصدوا محاصيلهم ، أو يرعوا

مواشيهم » . وبدءاً من عام ١٨٤١ « نسق الغزو لغاية نفعية » . وقد بدا النجاح الفوري مسوغاً لأساليب « الاخماد » هذه التي أدت في الواقع إلى إطالة الحرب وإلى إبعاد العرب على الدوام .

وبعد أن دمرت الأرتال الفرنسية عاصمتي الأمير Taqdimt وMascara، وغزت الهواشم ثم الفليتا مرتين ، خربت جميع الاراضي الموالية لعبد القادر واحتلت مختلف مدن منطقة التل الغربي . واعتقد بيجو أنه يستطيع بالمفاوضات أن يفصل نواب الأمير عن سيدهم ولكنه أخفق في ذلك : فكان لا بد من مطاردتهم واحداً تلو الآخر . وقد أتاحت شبكة المراكز الثابتة القبض على زمام البلد المحتل ، وأتاحت شبكة أخرى مراقبة تموين القبائل الرحل بالقمح وبالتالي مراقبة منطقة الجنوب . وبعد ثلاث سنوات من الكفاح اضطر عبد القادر ، وقد فقد كل وسائله ، إلى اللجوء إلى مراكش إنقاذاً لفلول قبيلته . وأعلن بيجو في تموز ١٨٤٣ « أن الحرب الجدّية انتهت » ومضى في ربيع ١٨٤٤ إلى إخضاع منطقة القبائل الدنيا التي كانت لا تزال تعترف بسلطة أحد خلفاء الأمير .

وبالعكس ، ففي هذا التاريخ كانت الحرب الجدية تثور من جديد بتدخل القوات المراكشية على التخوم الجزائرية . وكان الرد حاسماً : ففي حين كان الأمير دي جوانفيل يقصف طنجه (٦آب) ، ثم موغادور ، كانت قوات بيجو تهزم القوات المراكشية النظامية في معركة إيسلي (١٤ آب) . وكانت معاهدة طنجة التي وضعت عبد القادر

خارج القانون وهيأت تحديداً للحدود بين الجزائر والمغرب في اتفاقية لالا ـ ماغينا (١٨ آذار ١٨٤٥) . وفي عام ١٨٤٥ استؤنفت الحرب بعض الشيء في المناطق « المخمدة » بدعوة من الجمعيات الدينية فقد قامت جمعية الطيبية الدينية المراكشية بتنظيم الفتنة بين سكان الجبال في مقاطعات وهران وتيتري وهدنا ، مبشرة بوصول مجدد الاسلام ، المهدي ، باسمه المختار محمد بن « عبدالله » وهكذا ثارت Dahra ثم Chélif ، ووارسنيس ، ملبية صوت شريف شاب يحمل لقب بومعزى . وكان القمع سريعاً وعنيفاً : فلم يتورع Pelissier عن أن يقتل خنقاً ثمانمائة شخص من قبيلة ونـد رياح كانوا قد لجأوا الى مغارة في Dahra . وعندئذ ظهر عبد القادر من جديد في منطقة وهران واحرز بعض النجاح ، وثارت من جديد قبائل السهول العليا والاطلس الصحراوي في اواخر ١٨٤٥ . وبدا أن هذه « الفتنة الكبرى » قد أعادت كل الامور الى بساط البحث ، فقامت حملات عسكرية فرنسية ضخمة بتمشيط البلاد وإخضاعها في حين انطلقت أرتال خفيفة الى ملاحقة الامير وبومعزى ، فاضطر بعد فشل انتفاضة تموز ١٨٤٦ الى اللجوء الى المغرب . وعاد بومعزى الى Dahra في عام ١٨٤٧ وكان أول من استسلم للفرنسيين ، وحذا حذوه عبد القادر في ٢٣ ديسمبر ١٨٤٧[1] بعد أن هزمته الجيوش المغربية ، وتلاشى معه

---

١ ـ أما باي قسنطينة السابق حاج احمد الذي ظل معتصماً في الاوراس ، فلم يستسلم إلا في عام ١٨٤٨ .

حلم الدولة العربية التي لم يكد يتسع له الوقت لرسم خطوطها الاولى ، ولكن ذكراها بقيت حية حتى أيامنا .

وبقيت مرتفعات القبائل الجبلية وحدها غير خاضعة ، فسيّرت حملات بدون خطة إجمالية إلى منطقة القبائل الكبرى ثم إلى قبائل Babors (١٨٥١ ثم ١٨٥٣) أدت آخر الامر ، في عام ١٨٥٧ ، إلى حملة حاسمة بقيادة الجنرال راندون . وفي هذه الاثناء كانت منطقتا جنوب وهران وجنوب قسنطينة قد ثارتا من جديد فأعلن خضوعهما بعد حصار Zaatcha (١٨٤٨) ، و Laghouat(١٨٥٢) و Toug-gourt (١٨٥٤) . وأمست الجزائر منذ ذلك الحين محتلة إن لم نقل خاضعة .

كانت الحرب طويلة ، شرسة في الغالب ، ومفسدة للجنود والضباط الذين درِّبوا على فقدان الشعور ، وقد وصفها بيجو بأنها « اصطياد للبشر ، وأشبه بثورة الملكيين على النظام الجمهوري[٢] » . وقد ظل كثيرون من الجنود والضباط متأثرين بها طوال حياتهم . وبسبب العجز في الادارة وفي الخدمة الطبية تكشفت هذه الحرب عن

---

٢ ـ لقد تمّ الفتح بقوات من المجندين كانت تفرض تدريبات قرسية لجعلهم قساة . وك التأديب الانضباطي يقرّ حتى « العقوبات الشائنة » ، في بعض القطعات على الأ (مثل كتائب الفرقة الاجنبية الافريقية) (انظر كتاب : إفريقيا الفرنسية ، ص ٤٤٥) . أما أثناء القتال أو الغزو فإن القيادة كانت تتعامى عن أبشع التجاوزا وأعمال العنف .

أنها كلفت من الأرواح البشرية اكثر من أي غزو استعماري آخر . وكانت النتيجة اثقل بعد بالنسبة إلى المسلمين المغلوبين : فقد دمّر بلدهم ، وأمسى وضعه الاقتصادي صعباً جداً من جراء الغزوات المنظمة والمرتجلة والمستمرة معاً (كنهب مستودعات الحبوب ، وسلب المواشي ، وقطع الاشجار) . ومنذئذٍ راحت الاوبئة تحصد السكان السيئي التغذية .

وكانت أعمال التدمير التي سببتها الحرب أخلاقية أيضاً ، وكانت نتائجها أطول مدى . وقد عددها A. de Tocqueville في تقرير له معروف (١٨٤٧) بقوله : « لقد استولينا في كل مكان على هذه الاموال [أموال المؤسسات الخيرية التي غرضها سدّ حاجات الاحسان والتعليم العام] وذلك بأن حوّلناها جزئياً عن استعمالاتها السابقة ، وانقصنا المؤسسات الخيرية ، وتركنا المدارس تتداعى ، وبعثرنا الحلقات الدراسية . لقد انطفأت الانوار من حولنا وتوقف انتقاء رجال الدين ورجال القانون ، وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الاسلامي أشد بؤساً وأكثر فوضى وأكثر جهلاً وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا » .

وفي هذا التقرير نفسه الذي وضع باسم اللجنة البرلمانية الكبرى لعام ١٨٤٧ (١٨ عضواً) يؤكد توكفيل « أن مستقبل سيطرتنا في أفريقيا يتوقف على إسلوبنا في معاملة السكان المحليين » . وأشار إلى أنه لا يكفي أن نطلب من السكان الاصليين الاستسلام والضريبة ،

بل يجب أيضاً أن « نفكر في حقوقهم وحاجاتهم » وأن نعمل على تنمية حضارتهم . « أما الآن فإنما يجب أن ندفعهم في طريق حضارتهم الخاصة لا في طريق حضارتنا الاوروبية » .

٤ - السياسة المحلية

(حتى عام ١٨٤٧)

ظلت السياسة الواجب اتباعها إزاء السكان المحليين زمناً طويلاً في فرنسا موضع مناقشات أكاديمية ومنازعات انفعالية . فإن كلاً من أنصار طرد القبائل بالاستيطان مثلها تفعل « بقعة الزيت » ، ومن أصحاب نظرية التعايش أو « الاندماجيين » قد أكثروا من دفوعهم وحججهم بدون أن يكون لها تأثير فعلي ، حتى عام ١٨٤٨ ، لا في الحكام الفرنسيين ولا في جنرالات افريقيا ، فهذه الكتابات والاقوال السياسية العاطفية تخرج إذن عما نقصد إليه .

وقد تقرر تجريب « السياسة العربية » محلياً . فالحكام الأوائل انشؤوا تباعاً ، من أجل إعداد قراراتهم ، « آغا للعرب » مسلماً تارة أو فرنسيا تارة أخرى ، و « مكتباً عربياً » أداره بادىء الأمر La Moricière ثم أصبح مديرية للشؤون العربية عهد بها إلى Pellissier de Reynaud (١٨٣٧ - ١٨٣٩) وهذه الادارة التي ألغيت في عام ١٨٣٩ . أوحت بنظام الحماية الذي طبقه Valée في مقاطعة قسنطينة كما أوحت بتقسيم الجزائر إلى منطقة مدنية مفتوحة للأوروبيين ومنطقة عسكرية يمنع فيها الاستيطان .

وقد اكتفى خلفاء Valée ببسط هذه الصيغ على جميع الجزائر المحتلة . غير أن بيجو الذي كان قد بدأ مهمته في منطقة وهران وكان يقلد كلوزيل رجع أول الامر إلى نظام المخزن والبايات الاتراك . غير أن مدير الشؤون العربية الجديد ، Daumas (١٨٤١ - ١٨٤٧) ، الذي كان قد درس تنظيم عبد القادر ، أعاد بيجو إلى أسلوب الحكم غير المباشر الذي يتولاه زعماء عرب ينتمون إلى طبقة « النبلاء » العسكريين أو الدينيين[١] : « فطبقة النبلاء ما زالت تمارس سيطرة كبيرة بين الأهلين ، فلا بدّ من أن تؤخذ دوماً بعين الاعتبار » . . وأصبح اللجوء إلى الارستقراطية التقليدية - وعلى الأقل الارستقراطية التي تريد أن تخدمنا - هو القاعدة في السياسية المحلية . وكان لابد من مرور الزمن كي نجعل أتباعنا المشاغبين ، ولا سيما أتباعنا في مقاطعتي قسنطينة وجنوب وهران ، يسلمون بأنهم لم يعودوا سوى موظفين قابلين للعزل .

وأبقى النظام العسكري كذلك لكل منطقة تنظيمها الخاص بها : فكان التنظيم الذي وضعه عبد القادر هو السائد في مقاطعتي الجزائر ووهران . وتنظيم الاتراك هو المهيمن في مقاطعة قسنطينة .

---

١ - ونذكر من بين الأسر الكبيرة في طبقة « النبلاء » العسكرية : وند مقرن ، وبن غانه ، وبن سعيد . . . . ومن بين الأسر الكبيرة في طبقة النبلاء الدينية : أولاد سيدي الشيخ ، وبن علي شريف ، وبن عز الدين ، وأولاد سيدي العربي ، أولاد مبارك . . . .

واحتفظت القبائل فيما بعد بمؤسساتها . غير أن الموظفين المسؤولين كانوا من طراز واحد . فالمقاطعات الثلاث التي يديرها ضباط برتبة قائد فرقة قسمت إلى « شعب عسكرية » تتوافق مع قيادة خلفاء عبد القادر ، وإلى « دوائر » تضم أغاوية أو اثنتين . والوحدة الاساسية هي طبعاً القبيلة - وهي نفسها تتألف من فرق تحتوي كل منها على عدد من القرى . أما المناصب الدنيا كالقائد (زعيم القبيلة) أو الشيخ (قائد الفرقة) فقد اعترف بها إما للوجهاء الذين يتولونها بموافقة الرأي العام ، وإما للوجهاء الذين يعينهم الخلفاء او الباشي أغوات أو الاغوات التابعون لنا . وكانت المهمة الاساسية لهؤلاء الزعماء ، الكبار منهم والصغار ، المحافظة على الطاعة وجباية « الضرائب العربية » (العشر والزكاة) أو التركيه hokor في مقاطعة قسنطينة[1] وكانوا يتقاضون كأجر خمس عشر الضريبة ، ويحتفظون بحقوقهم في السخرة من أجل اعمالهم في الفلاحة والحصاد ونقل الحبوب .

وانشئت قبيل صدور قرار ١ شباط ١٨٤٤ « مكاتب للشؤون العربية » لتكون وسيطاً بين القيادة الفرنسية وزعماء الاهلين . فهذا القرار أنشأ في كل مقاطعة إدارة مقاطعة وفي كل شعبة أو حلقة مكتباً عربياً . والضباط والتراجمة الذين تتألف منهم هذه الادارات والمكاتب

---

١ - كانت الضرائب تجبى عيناً حتى عام ١٨٤٥ ، ونقداً بعد هذا التاريخ بموجب تعرفات تحويل تحددها محلياً قيادات الدوائر .

يتكلمون العربية فتآلفوا مع المجتمع الاسلامي . ولما كانوا يعيشون على طريقة الزعماء الشرقيين ويحاطون بالاعتبار والاحترام فانهم سرعان ما حاولوا أن يقيموا أدارة مباشرة ، ولكن بيجو ودوماس رفضا بصراحة السماح لهم بذلك . وبالمقابل فقد تلقيا الامر بتفتيت القيادات الاهلية التي اتسعت كثيراً ، حالما يكون ذلك ممكناً . وكانت هذه ثابتة أخرى من ثوابت سياستنا زيادة على الاضعاف التدريجي للأرستقراطية الاهلية التي استخدمت ولكنها ظلت موضع شبهة . غير أن الاساسي في إدارة البلد العربي عاد مع ذلك فوقع من جديد وبواقع الامور في أيدي ضباط المكاتب العربية . فالجنود ، والمديرون ، والمخبرون ، والقضاة ، والمراقبون ، والمستشارون الفنيون ، كل هؤلاء الرجال أصبحوا في نظر المسلمين هم الحكومة الحقيقية . ولما كان الضباط الآخرون يحسدونهم فقد جلبوا لأنفسهم في الحال الحقد العنيد من جانب المستوطنين الأوائل بحمايتهم للقبائل من « الجشع والظلم » (بيجو) . وشهّر بمديرية الشؤون العربية في مجلس النواب واتهمت بالتحيز لصالح الأهلين ووجهت إليها الحكومة اللوم .

وفي مقابل هذه السياسة المختلطة من السيطرة والحماية التي يرجع الفضل الأساسي فيها إلى Daumas ، يجب أن نضع سياسة أخرى طبقت تلقائياً ، هي سياسة الدمج . ففي المناطق المدنية راح مديرونا وقضاتنا يتصرفون وكأنهم في فرنسا الأم ، فقد انشىء في عام ١٨٤١

١٨٤٢ قضاء منقول عن النموذج الفرنسي : وقد أعلن اختصاصه بالنسبة لجميع سكان الجزائر ولم يطبق سوى القانون الفرنسي . وكانت النتيجة الاولى إلغاء السلطة القضائية الجزائية للقضاة من الأهلين : فكان الدمج تدميراً للمؤسسات الاسلامية . ولم يلبث بشكله هذا أن غدا الراية التي يسير في ظلها الاستيطان .

٥ ـ الاستيطان
(من ١٨٣٠ إلى ١٨٤٧)

لقد طبق من عام ١٨٣٠ إلى ١٨٤٠ إستيطان حر ، والأفضل أن نقول فوضوي ، فحالما احتلت مدينة الجزائر انقضّ على البلاد رفّ من البشر المتوحشين تكسّب بالمتاجرة بأبنية المدن ، وحاول احتكار الاراضي ، وقطع الغابات . وأصبح ساحل الجزائر الغني بالممتلكات والبيوت الريفية التي هجرها أصحابها جزئياً ميداناً خالياً استقر فيه، بالاضافة إلى الخمّاسين[1] الذين كانوا يزرعون هذه الممتلكات ، مشترون أوروبيون مشكوك في حسن نيتهم ، وارستقراطيون رومانتيكيون « المستوطنون ذوو القفازات الصفراء » الذين أصبح بعضهم روّاداً أصيلين .

وكان الماريشال كلوزيل ، وهو « الاستيطاني » العنيف ، هو القدوة في ذلك ، فحصل بسعر رخيص على أملاك واسعة وحاول أن يجعل

---

١ ـ الخمّاسون : هم مزارعون يتقاضون خمس المحصول أجراً لهم .

ن ميتيجا « مستقراً للتسوّل في أوروبا » ، فقدمت من إسبانيا ، جزر الباليار ، ومالطة ، وإيطاليا قوارب تنقل سيلاً من فقراء لصعاليك . زد على ذلك إنه أدخل إلى البلاد رسميا عمال اريسيون ، ومهاجرون ألمان وسويسريون . وكانت النتائج الأولى زهيدة : فكان تقدم الزراعة الأوروبية أبطأ من ركود الزراعة العربية التي ضايقها إنشاء المؤسسات الأوروبية الأولى . ولذلك فإن هذه المؤسسات دمرت عندما استؤنفت العمليات الحربية في عام ١٨٣٩ . وكان السكان الاوروبيون في هذا التاريخ يبلغون ٢٥٠٠٠ نسمة منهم ١١٠٠٠ فرنسي .

وكان بيجو يحلم ، وهو الذي كان ينادي بأنه جندي ـ فلاح ، باستيطان عسكري جماعي ، ولكن مشاريعه قوبلت بالرفض . وقد انشئت على سبيل التجربة ثلاث مستوطنات عسكرية باءت كلها بالفشل ، فالجنود ـ المستوطنون ، وقد تزوجوا دونما تحفظ بعدد من البنات اليتامى ، انفرط عقدهم واختاروا الحرية . أما بيجو على الاقل فقد ترك الكونت غيو طويلاً يتصرف فنظم تنظيماً فعالاً استيطاناً مدنياً تديره الدولة . وكان هذا الاستيطان قائماً على إنشاء قرى وعلى التنازل المجاني عن حصص فردية ، على الاقل عندما تكون الحراثة فعلية . وقد حصلت الادارة على الاراضي بالاستيلاء على الاملاك الدينية (الحبوس العامة) ، وبوضع حراسة قضائية على املاك الذين نزحوا وعلى أراضي القبائل التي كانت تثور على فرنسا . أما أراضي

البيكوية التركية والاراضي البائرة فقد اعتبرت املاك دولة . وأخيراً وُضع إسلوب لنزع الملكية وطبقت سياسة حصر القبائل . وقد نجح هذا الاستيطان تماماً بمساعدة الجيش الذي شق الطرق، وبنى القرى ، وباشر استصلاح الاراضي : فقد انشيء بين عامي ١٨٤٢ ـ ١٨٤٥ خمسة وثلاثون مركزاً وتم تسليم ١٠٥ آلاف هكتار إلى الأهلين ، وتدفق المهاجرون : فوصل ٤٦١٨٠ في عام ١٨٤٥ وتقدم ١٨٨٢ بطلبات لتسليمهم أرضاً .

ومراسيم ١٨٤٤ التي ابتكرت اسلوب نزع الملكية لعدم زراعة الارض حاولت أيضاً إدخال شيء من التنظيم على النظام العقاري . ولكن التدقيق في سندات الملكية تحول إلى الغصب : ففي منطقة مدينة الجزائر ، وبعد تدقيق ١٦٨٠٠٠ هكتار ، عاد منها إلى الدولة ٩٥٠٠٠ ، وعاد ٣٧٠٠٠ إلى أوروبيين، و ١١٥٠٠ فقط إلى مسلمين. وقد اعتبر الكثير من أراضي المرور ومن الحقول المستريحة أرضاً غير مزروعة : واضطر فقدان المراعي المشاع عدداً من مجموعات الأهلين إلى بيع آخر حصصهم من الأرض وإلى الهجرة وقد نظرت « لجنة المصالحة والتقسيم » فيما بعد في هذه العملية الجائرة ولكنها لم تخصص للأهلين الذين انتزعت املاكهم سوى ٢٢٠٠٠ هكتار . وبفضل هذه الاراضي التي احرزت مجاناً أمكن إنشاء أو تكبير ٢٧ قرية استيطانية في الساحل ومتيجه . وعند رحيل بيجو كان هناك نحو ١٥٠٠٠ مستوطن ريفي ، وكان مجموع السكان الاوروبيين

١٠٩٤٠٠ ، منهم ٤٧٢٤٧ فرنسياً . وراح هؤلاء الفرنسيون يشعرون بأنهم أقوياء بحيث يصممون على التخلص من وصاية العسكريين . ومع ذلك فقد كان لا بد لهم من أن يضمنوا لأنفسهم أن تحميهم فرنسا ، فقد كتب احدهم يقول : « إن من الضروري جداً أن يصدر قانون تعلن فيه الجزائر جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفرنسية ، وعلى الصحافة والمستوطنين ألّا يستريحوا قبل الحصول على هذه الناحية الاساسية » (١٨٤٥) .

فمنذ ١٥ نيسان ١٨٤٥ أدمج بنظام البلد الأصلي فرنسا جزء من أرض الجزائر ـ الاقليم المدني ـ وعلى هذا فإن مرسوم ٢٨ أيلول ١٨٣٧ طبق على هذا الاقليم الصغير قانون البلديات الفرنسي لعام ١٨٣٧ . غير أنه خلافاً لما كان يجري في فرنسا كان يجب أن يكون الرؤساء المعنيون لهذه البلديات ذوي أجر ، وأن يكون المكلفون غير المواطنين ، هم بوجه خاص ، الذين يموّلون صندوق البلدية .

هذا المثال الأول يتيح لنا أن نفهم ماذا كان التصور الاستيطاني للدمج . فالدمج ماكان يفكر إلا في الفرنسيين والأوروبيين المتجنسين وحدهم ، وبما أنه يعترف لهم بحريات المواطنين وحقوقهم فقد كان يتيح الحصول ، نظراً للضرورات المحلية ، على بعض الميزات الاضافية . وكان منذ البدء لا يرمي فقط إلى إعطاء الفرنسيين نصيبهم الكامل بل على إيجاد مواطنين « ذوي قيمة زائدة » (Liautey) . وبالعكس فإن سكان فرنسا اعتقدوا أن الدمج كان يهدف قبل كل

شيء إلى دفع العرب في طريق حضارتنا ، وأن تطبيق قوانيننا سيؤدي في الجزائر إلى اندماج العرقين . ولهذا السبب ، وطبقاً للمثل الاعلى الشمولي الفرنسي القديم بدا الوطن الام مشجعاً بوجه عام للمطالب الاستيطانية التي تقدم باسم الدمج . وسوء التفاهم هذا استمر طوال تاريخ الجزائر الفرنسية .

الفصل الثاني

الجزائر في عهد الجمهورية الثانية والأمبراطورية الثانية (١٨٤٨ - ١٨٧٠)

تجربة الدمج الأولى : الجمهورية الثانية (١٨٤٨ - ١٨٥١)

كانت ثورة ١٨٤٨ تحمل إلى المستوطنين الأمل في إنهاء نظام الحكم العسكري وتحقيق الدمج : وعلى هذا فقد استقبلت احسن استقبال . والواقع أن جنرالات أفريقيا كانوا أقوياء جداً في باريس ، ولم يحل ذلك دون حصول المستوطنين على ترضيات كبيرة[١] .

وأتاحت الجمهورية لفرنسيي الجزائر ، بإقامة نظام الاقتراع العام ، إرسال اربعة نواب إلى الجمعية التأسيسية وثلاثة إلى الجمعية

---

(١) ـ وفيما عدا الدمج كان المستوطنون يطالبون بحق ادارة الجزائر بأنفسهم . وقد عقد في عام ١٨٤٨ مؤتمراً جزائرياً منتخباً أعلن أنه يتداول في « جميع الامور ذات الطابع السياسي والمالي المتعلقة بالجزائر » .

التشريعية ، وأعطتهم الحق في انتخاب مستشارين بلديين . غير أن الأجانب والمسلمين في البلديات الفرنسية حصلوا أيضاً على تمثيل بلدي منتخب يمكن أن يبلغ ثلث المجلس . وقد ألغي منذ عام ١٨٥٠ هذا الطراز من عقلية البلد الأم ، بطلب من المدنيين في الجزائر الذين كانوا يرون أن السكان الأصليين « قليلو الجدارة بالحق الانتخابي » ويطالبون بأن يوضع لهم « نظام استثنائي » .

وأعلن دستور ١٨٤٨ أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الارض الفرنسية ووعد بأنها ستوضع تحت نظام قوانين البلد الأم . وقد جرت في الواقع محاولة لتحقيق ارتباط الدوائر المدنية الاساسية (الشعائر الدينية ، والتعليم العام الفرنسي ، والقضاء ، والجمارك) ارتباطاً مباشراً بالوزارات الباريسية المقابلة لها . وبموجب قرار صدر في ٩ ديسمبر ١٨٤٨ أصبحت المناطق المدنية في المقاطعات ثلاث محافظات مقسمة إلى أقضية وبلديات يديرها محافظون ومديرو مناطق ورؤساء بلديات . وكان المحافظون ، تجاهلاً منهم للحاكم العام ، يتصلون مباشرة إما بالوزارات وإما بدائرة الجزائر في وزارة الحرب . ولكن المجالس العامة التي كانوا قد وعدوا بها لم تظهر للوجود وقبل عام ١٨٥٨ . والاقاليم المختلطة والعربية التي سميت من جديد بالاراضي العسكرية فقد بقيت من اختصاص قادة الفرق والشعب وحافظت مع مكاتبها العربية على إدارة مباشرة من قبل رؤساء من السكان الاصليين . غير أن المستوطنين شنعوا على الادارة المركزية

لمشؤون العربية فألغيت . ورغم المصادمات والخصومات التي ولّدها لمادىء الامر هذا التنظيم المزدوج بين الجنرالات والمحافظين فإنه بقي سلبياً حتى حزيران ١٨٥٨ ، وذلك في الواقع لأن الموظفين المدنيين ضحوا « للكتفيات الضخمة » .

وأرادت الجمهورية الثانية تسوية مشكلة الملكية في الجزائر بمقارنتها بالملكية الفرنسية . ولكن المشروع الذي جاء من الجزائر كان يدعي لباقة أن الملكية الخاصة لم تكن موجودة في هذه البلاد التي خضعت للاسلام عن طريق الفتح وان القبائل لم يكن لها سوى الانتفاع الجماعي بالارض التي هي ملك الدولة . ولم يجرؤ مجلس النواب على إعلان رأيه بشكل قاطع ، ولكنه استبعد النص الذي يعطي الدولة ملكية اراضي القبائل عند عدم وجود سندات ، وهو إذ أراد الابقاء على النظام العقاري السابق اعترف بثنائية تملّك الاراضي الاهلية : ملكية خاصة سميت فيما بعد (ملك) ، وملكية جماعية سميت فيما بعد arch (قبيلة) (وهي تسمية يجهلها المسلمون تماماً إذ كانوا يعيشون في الشيوع لا في الجماعية) . وكان القانون ينص آخر الأمر على أن الدولة تملك جميع الغابات الجزائرية ، مع إمكان الاحتفاظ بحقوق الاستعمال . ولكن قانون الحراج الفرنسي لعام ١٨٢٧ كان يجهل أن احراش الجزائر وأدغالها كانت مراعي قبل كل شيء ، فعندما طبق تطبيقاً دقيقاً وحُددت الغابات كان لا بد لمربي المواشي من

الأهلين من أن يطردوا من ملكهم الموروث أو أن يعيشوا مخالفين للقانون .

ويبقى استيطان الجزائر هو الهمّ الأكبر . وبعيد حوادث حزيران بدأ الاستيطان وكأن من شأنه أن يحل المشكلة الاجتماعية وأقر مجلس النواب رصد خمسين مليوناً لتخليص العاصمة من العناصر الهدامة ، وراح عدد كبير من الصناع والعمال الباريسيين يطالبون بالحصول على تنازلات مجانية في الجزائر : وبلغ عدد الطلبات اكثر من ١٠٠٠٠٠ . وأخيراً استقر ٢٠٠٠٠ مهاجر (منهم ١٥٠٠٠ باريسي) في ٤٢ قرية جديدة في الجزائر . وقد ترك هؤلاء المستوطنون غير المهيئين وشأنهم في ظروف صعبة ، ومعظمهم لا يفقهون شيئاً من العمل في الأرض (كان فلان « يخاف ثوره خوفاً رهيباً »!) فعانوا محنة قاسية لا نفع فيها (M. Rasteil) ، فسرعان ما مات منهم ٣٠٠٠ وعاد ٧٠٠٠ منهم إلى فرنسا . ولم تنجح « قرى المقاطعات » نجاحاً أفضل بكثير . ومع ذلك فقد كان هناك في أواخر عام ١٨٥١ نحو ٣٣٠٠٠ مستوطن ريفي من أصل ١٣١ ألف أوروبي (٦٦٠٠٠ فرنسي و ٦٥٠٠٠ أجنبي) . وكانت قرى الاستيطان هي التي ضمنت للويس نابليون بونابرت الفوز على « مستوطني المدن القدامى » في استفتاء كانون الأول ١٨٥١ (٤٦ و ٥٣٪ أجابوا بـ « نعم »)[1] .

---

١ ـ وإذا أخذنا بالحسبان أصوات العسكريين كانت نسبة المقترعين بـ « نعم » ٩٦ . ٦٥٪

وبالنسبة للمسلمين[1] اتسمت هذه الفترة بوجه خاص بالاوبئة الخطيرة التي تميزت بها « سنوات البؤس » ١٨٤٥ ـ ١٨٥١ . وأزمة (١٨٤٧ ـ ١٨٥١) الاقتصادية التي أصابت المستوطنين ايضاً كانت أشد إيلاماً للفلاحين الذي ابتلوا من قبل بثلاث سنوات من الجفاف ومن غزو الجراد . فالمواسم السيئة ونقصان المواشي ، وكذلك « القحط المحلي الرهيب » تحمل تعليلاً لشدة فتك وباء الكوليرا (١٨٤٩ إلى ١٨٥١) . وكان السكان الاصليون لا يتجاوز عددهم ٢٣٢٤٠٠٠ ، في عام ١٨٥١ (لا تدخل في ذلك منطقة القبائل الكبرى التي كانت لا تزال مستقلة ، أي ١٩٠٠٠٠ نسمة إضافية) .

١ ـ جزائر راندون والمكاتب العربية (١٨٥٢ ـ ١٨٥٨)

تسنى للعسكريين من جديد ، من عام ١٨٥٢ إلى ١٨٥٨ ، كامل الحرية في أن يحكموا الجزائر كما يشاؤون . وقد ساعدهم الظرف المواتي فنجحوا في الحكم نجاحاً لا ينكر . أما المسلمون فقد عزوا هذا النجاح إلى المكاتب العربية وإلى الحاكم راندون Randon .

اهتم الماريشال راندون اهتماماً كبيراً بالاستيطان . فقد كان من

---

١ ـ احتج الوجهاء المسلمون على مرسوم Schoelcher في تحرير الارقاء الزنوج ، ولذلك فإن هذا التدبير لم يطبق بشدة .

انصار الاستيطان الصغير « الذي يفلح الأرض بساعديه ، ويبني بأمواله، ويكون أروقة لجيل مهيأ للعيش في الأرض» فشجع الهجرة إلى الجزائر وبناء القرى ، فبنيت ٥٦ قرية من عام ١٨٥٣ إلى عام ١٨٥٩ وازداد عدد السكان العاملين في الزراعة بنحو ١٥٠٠٠ ولكي يحصل على الأراضي طبق كما فعل أسلافه إسلوب حصر القبائل، وهي السياسة التي سميت منذ ذلك الحين بسياسة التحديد قياسا على العملية الجراحية التي تحمل هذا الاسم . فالسكان الاصليون الذين يملكون حقوق استعمال بسيطة على أراضي القبيلة "arch" كانوا ملزمين بالتنازل لأملاك الدولة عن الأراضي التي لا يحتاجون إليها: وبالمقابل ، تعترف لهم الدولة بحق ملكية فردية أو جماعية على الاراضي التي تتركها لهم . والتحديد الذي طبق بناءً على تعليمات محلية بسيطة لم تبق له آثار في الوثائق الرسمية . وما نعرفه عنه من عام ١٨٥١ إلى ١٨٦١ أنه تناول ١٦ قبيلـة و ٣٤٣ ٣٨٧ هكتاراً منها ٦١٣٦٣ آلت إلى الدولة . غير أن راندون رأى أن العملية كانت تتحول إلى عملية طرد ، فعارض تعميمها عندما أصبح من جديد وزيراً للحرب .

وكرد فعل على الاستيطان المستفيد من المساعدة أراد الحاكم أن يشجع كذلك المبادرة الخاصة وتقديم رؤوس الاموال . وأحرز الاستيطان الحر تقدماً ملحوظاً : ففي عام ١٨٥٦ كانت مقاطعة قسنطينـة تحوي من المؤسسات الراجعة إلى المبادرة الفردية اكثر مما

تحوي من مزارع يستغلها المستوطنون الرسميون . وآثرت الشركات المالية الحصول من الدولة على أملاك واسعة في مقابل الوعد ببناء قرى وإسكان مستوطنين ، ولكنها بوجه عام لم تف بالتزاماتها . وهكذا فقد حصل عدد من المتمولين السويسريين على كامل ملكية ١٢٣٤٠ هكتاراً حول سطيف ، ولكن شركة جنيف أخلفت وعودها بعد أن أدخلت ٢٩٥٦ مهاجراً وطردت مستوطنيها واكتفت بجني الأرباح بأن عهدت إلى مستأجرين مسلمين باستغلال أملاكها . وهكذا ففي عشر سنوات أعطيت ٥١ شركة نحواً من ٥٠٠٠٠ هكتار في حين منح الاستيطان الصغير ٢٥٠٠٠٠ هكتار . وصار عدد السكان الأوروبيين الريفيين منذ ذلك الحين ٨٣٠٠٠ ، ومجموع السكان ١٨٩٠٠٠ نسمة . ومنذ عام ١٨٥٦ صار عدد الولادات أعلى دوماً من عدد الوفيات . ومن هذه الدلائل يمكن أن نتحقق من أن مهجراً للاعمار قد أنشىء .

وكان لا بد لهذا المهجر من أن يكون قابلاً للحياة اقتصادياً . فإن إلغاء الحواجز الجمركية إلغاءً شبه تام بين الجزائر وفرنسا (كانون الثاني ١٨٥١) ، وانشاء مصرف الجزائر (آب ١٨٥١) ، وإنشاء بورصة للتجارة (نيسان ١٨٥٢) ، كل هذه الامور شجعت النمو الاقتصادي . وقد تخيل الناس بادىء الامر ان بالامكان جعل الجزائر مورّداً لسلع المناطق المدارية . فالقطن الذي أدخل إليها بعد عام ١٨٥٠ ونما بسبب « مجاعة القطن » لقي نجاحاً باهراً حتى عام

١٨٦٧ ، ولكن انتاجه هبط بعد هذا التاريخ . وكان ازدهار زراعة التبغ والنباتات العطرية أطول مدىً ولكن المستوطنين سرعان ما تبين لهم أن أجزل زراعة هي زراعة القمح : وظلت هذه الزراعية أساسية بالنسبة لهم حتى الانتشار الكبير الذي لاقته زراعة الكرمة . وقد شُجع التجهيز الاقتصادي تشجيعاً نشيطاً : فانشأت شبكة طرق في حين تقرر في نيسان ١٨٥٧ انشاء شبكة طرق حديدية وبنيت الجسور الكبرى الأولى واستمرت أعمال التجفيف لا سيما في ميتيجا .

وحاولت المكاتب العربية ، وهي الحكام الحقيقيون للقبائل أثناء هذه الفترة (وكان العرب يسمّونها مخازنية) إشراك المسلمين بهذا التقدم الاقتصادي[١] ، فأرادت تحضير المزارعين الرعاة وتكوين طبقة فلاحية ثابتة من صغار الملاّكين الذين تتعهد فرنسة بسلامة مستنداتهم . ولذلك فقد احبطت هذه المكاتب سياسة التحديد وباشرت استيطاناً حقيقياً ببناء قرى للسكان الأصليين وببناء مساكن وأبنية متنوعة (خانات للقوافل وفنادق) ، وسعت كذلك إلى مكافحة الملاريا وإلى تحسين الاقتصاد الأهلي ، وأدخلت الأدوات الزراعية

---

١ ـ كان عدد المكاتب العربية اربعين (٤٩ في عام ١٨٧٠) وكانت تضم نحو ١٥٠ ضابطاً (نحو ٢٠٦ في عام ١٨٦٦). ومع جهاز الموظفين الملحق بكل مكتب (طبيب ، وترجمان ، وخوجا ، وكاتبين وشاويش ، وعدد متغير من الساعيين والمخازنية) يمكن القول إنّ الجزائر كان يديرها ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ رجل يجب ان نضيف إليهم ٦٠٠ إلى ٧٠٠ قائد معيّن .

الأوروبية وزراعات جديدة (كالقطن والبطاطا والتبغ)، ووسعت زراعة الكرمة وزراعة التين والزيتون وأوصت بحماية الغابات وشجعت توسع تربية الاغنام (من بناء ملاجىء ومراكز للمياه واستعمال الاعلاف ورغم نقصان الوسائل المستخدمة وضعف الموارد الأهلية ورغم نزعة المحافظة الفطرية لدى الشعوب الفقيرة فإن جهود هذه المكاتب لم تكن بدون بعض النتائج ولئن كان من المسلم به إن أنماط العيش المتلائمة منذ القديم مع الوسط الجغرافي لم تتغير فإن استعمال التقنيات والزراعات التي كانت غير معروفة حتى ذلك الحين، واكتشاف موارد جديدة (كقطاف الحلفة واستغلال المناجم) تشكل كسباً لا جدال فيه .

وكان الازدهار الاقتصادي من عام ١٨٥١ الى عام ١٨٥٧ ذا فائدة كبيرة للفلاحين : فأسعار القمح والشعير التي اصبحت مجزية جداً أدت إلى اتساع حقول القمح . ومع ذلك فان تسويق الحبوب، والماشية، والاصواف، ودفع الضرائب المتزايدة نقداً أدت إلى ازدياد الممارسات الربوية . وجاءت أزمة ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨ الاقتصادية، وهبوط اسعار الحبوب، وكارثة ١٨٦٧ ـ ٦٨ فقضت على التقدم السابق .

وفي هذه الفترة أنشىء قضاء إسلامي من النوع الحديث من محاكم وقضاة يحكمون بالدرجة الاولى ومن مجالس بمثابة محاكم استئناف . وكان هذا القضاء مجانياً وسريعاً لا يمكن أن يمثل الأطراف فيه إلا

وكلاء مسلمون فرحب به المتقاضون من الأهلين ترحيباً حسناً .

جميع هذه الجهود المرموقة في الغالب بدت غير كافية في نظر الرأي العام الاستيطاني : فالمحامون الذين حرموا من زبائنهم من الأهلين ، وصغار المستوطنين الذين كانوا يشكون ضيق مساحة الاراضي التي تسلموها والذين كان المنفيون الجمهوريون يحرضونهم ضد نظام حكم الجيش اكثروا من المطالب والاحتجاجات . وبمناسبة حادث عارض (قضية دوانو) جاء Jules Favre إلى الجزائر يتهم المكاتب العربية والادارة العسكرية . والحملة على « مكاتب العرب » التي شنت باسم الدمج مع البلد الأم اعتمدت على الرأي العام الفرنسي . ووافق نابليون الثالث على مطالب المستوطنين فألغى نظام الحكم العسكري في حزيران ١٨٥٨ .

٢ ـ تجربة دمج جديدة
وزارة الجزائر (١٨٥٨ ـ ١٨٦٠)

بعد عشر سنوات من تجربة الدمج الاداري والسياسي الأولى استمر العمل مدة سنتين بتجربة جديدة أنجع : فكانت مثقلة بالنتائج .

فباستثناء التعليم العام والعبادات المرتبطة بالوزارات المقابلة لها حصرت الدوائر الادارية جميعها في وزارة الجزائر والمستعمرات .

فألغي الحاكم العام واللجنة الاستشارية : وصارت الجزائر في عهدة وزير مقيم في باريس. وأراد الوزير نابليون - جيروم، الديمقراطي المناهض للاكليروس وللعسكريين، أن يعتبر الجزائر، ولم يكن قد رآها قط، مجرد امتداد لفرنسا. وكان يرى « أن يحكم من باريس ويدير الامور محلياً » بحسب المبادىء والقوانين الفرنسية. وتضاعفت على الفور مساحة الرقعة المدنية وأحدثت ست مناطق فرعية جديدة كما انشئت خمس مفوضيات مدنية في المنطقة العسكرية. وأنشئت اخيراً مجالس عامة. وفضح النظام الجديد عجز الحكام العسكريين و«تجاوزاتهم»، فأنشأ مفوضيات انضباطية واستخدم مكاتب عربية مدنية تبيّن، على ما يبدو، أنها عاجزة. وأجيزت المعاملات العقارية دونما قيد (شباط ١٨٥٩) في حين كان هناك مشروع مرسوم مهيأ يتعلق بتحديد أراضي الاهلين.

وكان ينبغي للدمج ان يمتد بالتالي إلى المسلمين. وقد كتب الوزير في ٣١ آب ١٨٥٨ يقول : « نحن أمام قومية مسلحة صلبة يجب إخمادها بالدمج». ولم يكن يخفى أن الغاية التي يسعى إليها هي «تفكيك الشعب العربي والاندماج». وكان ينوي إزالة الارستقراطية الأهلية، وإضعاف سلطة القادة، و « تفكيك القبيلة»، وذلك بأن يشجع بوجه خاص قطع العلاقات بين المالكين والخماسين. واستغل بعض الخماسين ذلك فتركوا ارباب عملهم وأسيادهم بدون أن يفوا بديونهم وجازوا يعملون لدى مستوطني

المنطقة المدنية التي كانوا يعفون فيها من الضريبة العربية . نتج عن ذلك اختلال الاقتصاد وبخاصة اختلال روابط المعونة العادية الذي أحسّ الناس بآثاره إحساساً قاسياً في عام ١٨٦٧ .

واستمرت السياسة نفسها في عهد الوزير - Chasseloup-Laubat الذي ألغى القضاء الإسلامي الذي أعيد تنظيمه في عام ١٨٥٤ ، وأحلّ محله بالنسبة إلى العرب إمكان رجوعهم إلى المحاكم الفرنسية : وامتنع المؤمنون على هذه الردة وأحسّوا بالضيم الذي وقع عليهم ، وشعروا بأنهم كلهم تقريباً مهددون بانتصار المستوطنين وهاجوا ، وآثر بعض الزعماء والملاكين الهجرة إلى بلاد الاسلام .

وعارض العسكريون والمكاتب العربية النظام الجديد وحاولوا أن يوضحوا لنابوليون الثالث مساوىء هذه السياسة التي تشوش مجتمع الأهلين تشويشاً خطراً . ولما اطلع الامبراطور على ذلك قدم إلى الجزائر في أيلول ١٨٦٠ لاجراء تحقيق . والواقع أنه كان مقتنعاً من قبل بأن الجزائر لا يجب أن تسلّم للمستوطنين : « لقد انحرفت قضية الجزائر عن طريقها السويّ منذ اليوم الذي استدعيت إليها جالية . **إن واجب فرنسا الأول هو الاهتمام بسعادة الثلاثة ملايين عربي** . وكان هذا إيذاناً بتغيير كلي في السياسة : فصدر في ٢٦ نوفمبر ١٨٦٠ مرسوم ألغى وزارة الجزائر على مضض من المستوطنين .

هذه الفترة القصيرة التي أنشئت فيها سبع عشرة قرية استيطانية

ومنحت فيها ٤٦٠٠ قطعة أرض مجانية ، شهدت بوجه خاص انتصار المستوطنين السياسي . فقد أصبح لهم منذ ذلك الحين بواسطة المجالس العامة منبر انصبّت منه أشنع الاتهامات على المكاتب العربية « هذه الطغمة المناوئة لفرنسا » . وهذه التجربة التي تخلّت فرنسا أثناءها عن أن تكون حكماً بين طائفتي السكان أدت إلى إقلاق المجتمع الاسلامي وإثارته عليها . والواقع أنها فتحت من جديد عهد الفتن والثورات .

ولئن كان يحتمل ألّا تكون هذه التجربة هي السبب المباشر لثورة الاوراس في عام ١٨٥٩ ، إلا أن ثورة Hodna في عام ١٨٦٠ عزيت رسمياً إلى الخوف من التحديد وإلى تفكيك القضاء الاسلامي . وكذلك فإنه إذا كانت لثورة قبيلة أولاد سيد شيخ أسباب خاصة فإن امتدادها إلى منطقة التل إنما يفسّر بالذعر الذي أحدثته بين الزعماء المسلمين سياسة وزارة الجزائر وحصر القبائل . ولهذا السبب هاجت منطقة التل الوهرانية ، ومنطقة Dahra ، وبني مناصر ، في حين ان مناطق القبائل ـ ولا سيما منطقة القبائل الشرقية ـ كانت تبدو هي أيضاً مضطربة . وكان لا بد من استقدام تعزيزات لكبح البلاد وسحق الثورة ، وهي أخطر ثورة عرفتها البلاد منذ عام ١٨٤٥ . ولكن المستوطنين اتهموا الضباط بإثارة الثورة كي يجعلوا من أنفسهم أناساً لا يستغنى عنهم .

٣ ـ سياسة نابوليون الثالث في الجزائر

في هذا السياق نفهم على وجه افضل قرار نابوليون الثالث في ديسمبر ١٨٦٠ بإعادة النظام السابق وتعزيز سلطات الحاكم . وإذا كانت بعض الدوائر قد ظلت مرتبطة بباريس فإن الحكومة والادارة جمعا في مدينة الجزائر من جديد في يدي حاكم عام يعاونه وكيل حاكم عسكري ومجلس حكومة ومجلس أعلى . ومن المؤسف أن الحاكم الجديد الماريشال Pélissier ، وكان قد شاخ ، أهمل الادارة . واستغل ذلك المدير العام للشؤون المدنية Mercier-Lacombe فحاول توسيع سياسة التحديد وإضفاء المشروعية عليها . ولكن نابوليون الثالث الذي كان قد طلب ، بالعكس ، صنع « شيء ما لصالح العرب » لم يسمح بأن يقع عليه ضغط : « ينبغي قبل كل شيء أن يُضمن لأهالي البلاد احترام أراضيهم وحقوقهم » . وقام الضباط والمنظرون المدنيون لسياسة **الاشتراك** مع المسلمين ، كالجنرالين Fleury و Morris ، والعقيدين Lapasset و Gandil ، والمحافظ Frédéric Lacroix ، ومستشار الحكومة Thomas-Ismaël Urbain ، بإقناع الامبراطور بخطل سياسة الاستيطان الريفي لانها أسلوب سياسي واقتصادي بائد : « إن فلاح الجزائر الحقيقي هو إبن البلاد » ، وعلى المهاجرين الاوروبيين أن يبقوا في المدن وأن يعملوا فقط في التجارة والصناعة . وتنمية خيرات البلاد لا يمكن أن تتم إلا باشتراك العرب والاوروبيين تحت إشراف الحكومة المحلية . وأظهر

نابليون الثالث إرادته في رسالة ٦ شباط ١٨٦٣ الشهيرة التي ردد فيها هذه الآراء .

وأثارت هذه الرسالة غضب المستوطنين فلم يحفظوا منها ، بداعي الجدل الكلامي ، سوى هذه الجملة : « إن الجزائر ليست مستعمرة خالصة ولكنها مملكة عربية » . وتعصّب لهم بعض المؤرخين فرأوا وجوب التنديد بهذه السياسة المناهضة للاستيطان التي ربما هدفت إلى « إعادة تكوين قومية عربية » . والحال أن نابوليون الثالث كان يرى فقط بالاتفاق مع العسكريين « أن تصبح الجزائر إنماءً لقوة فرنسا لا سبباً لاضعافها . ولكي يتحقق ذلك فإن من الضروري تهدئة الخصومات والتوفيق بين المصالح » . وكان يريد « المساواة التامة بين سكان البلاد والاوروبيين » ، والتوفيق بين الاعراف : « إن لسكان البلاد حقاً في حمايتي لهم مثل حق المستوطنين » . ولطمأنة سكان البلاد الأصليين أعلن قرار ٢٢ نيسان ١٨٦٣ «أن قبائل الجزائر هي المالكة للاراضي التي كانت تتصرف بها تصرفاً دائماً موروثاً » .

ولم تفلح المعارضة الصريحة من الشيخ Pélissier الذي أوشك أن يعزل قبل وفاته ، ولا ثورة لسكان البلاد في عام ١٨٦٤ في ثني الامبراطور عن سياسته الجزائرية . فقد قام هذا الرجل الذي يقال إنه ضعيف الارادة برحلة تحقيقية طويلة في أيار ١٨٦٥ وكرر على مسامع المسلمين قوله : « إن فرنسا لم تأت لتدمر قومية شعب . . . إني أريد أن أزيد في رفاهيتكم وأجعلكم تشاركون أكثر فأكثر في إدارة بلدكم

مثلما تنالون قسطاً أكبر من خيرات الحضارة . » . وطلب إلى المستوطنين وقد منحهم مائة مليون من أجل الاشغال العامة أن يعاملوا العرب « كمواطنين » . وأطلع نابوليون الثالث في ٢٠ حزيران ١٨٦٥ الحاكم مكماهون على تعليماته التي أخروا نشرها في الجزائر لأنها كانت تؤذي الأفكار الاستيطانية . وكان الامبراطور يأمر فيها بوضع حد للحرب التي تشنها أملاك الدولة وحراس الغابات على سكان البلاد : وبالعكس يجب أن يعاد إلى القبائل مقدار من الأرض معادل لما سُلب منهم ظلما ، وأن تكون ملكية الأهلين غير قابلة للحجز عن ديون سابقة لعام ١٨٦٣ ، وأن يعتبر المسلمون مواطنين فرنسيين مع احتفاظهم بنظامهم الاجتماعي الديني . وقد أوصى الامبراطور أيضا باعادة تشكيل المحاكم الاسلامية وبتوسيع التعليم العام ، وفتح مدارس عليا اسلامية ، وزيادة عدد الكتائب الأهلية . وخلاصة القول أنه ينبغي الحماية ، والتوفيق والمشاركة .

وكان نابوليون الثالث قد استلهم بصورة مباشرة جداً رسائل الكولونيل dapasset كي يحدد سياسته حتى تفاصيلها . وكانت هذه السياسة تقطع الصلة نهائياً بسياسة الدمج الجزائري « التي نودي بها مناداة رنانة لدمج الشعب العربي ولكن لم تكن نتيجتها سوى استغلاله والتضحية بأعزّ مؤسساته عليه في سبيل مصالحنا الخاصة » . غير أن نابوليون الثالث كان يرى أنه يجب التأكيد بمرسوم ـ وكان هو مرسوم ١٤ تموز ١٨٦٥ ـ على أن المسلم هو فرنسي ومساوٍ للفرنسيين . وصار في وسع المسلمين ، وقد أصبحوا فرنسيين منذئذ مع بقائهم محتفظين

بنظام أحوالهم الشخصية ، أن يصلوا إلى الوظائف المدنية والعسكرية وأن ينالوا « التجنّس » بناءً على طلبهم ، أي أن ينالوا حقوق المواطن . ومنح القانون المميزات نفسها للاسرائيليين . ولم يطلب هؤلاء ولا أولئك المواطنية الفرنسية[١]

هذان المرسومان وضعا حداً للتقلبات المتعلقة بحالة الأملاك الأهلية وأشخاص الأهلين بينما كانت سياسة الأمبراطور تفتح مستقبلاً لشعوب الجزائر . وكان المستوطنون الجزائريون يتصورون خلاف ذلك : « إن ما يحلم به مستوطنونا هو إقطاعية برجوازية يكون لهم فيها دور الأسياد ولسكان البلاد دور الأرقّاء » (الجنرال Hanoteau) . وراح فرنسيو الجزائر منذ ذلك الحين يشنّون على « امبراطور العرب » حملة شديدة جداً ، فشهدت مدينة الجزائر « يوم متاريس » ، وتشكلت لجان دفاع ، وراجت العرائض : « هل تريدون أن تكونوا فرنسيين أم عرباً ؟ » . وصعّدت الصحافة الجزائرية اعتراضاتها ، ونقلتها عنه صحافة المعارضة الفرنسية فوصلت إلى منبر البرلمان . لقد كان الامبراطور يضحي بمواطنينا متذرعاً بحقوق السكان الاصليين ، ويشجع قومية عربية مزعومة محتقراً « شعب القبائل » ، وكان ينعش

١ ـ من عام ١٨٦٥ إلى عام ١٨٧٥ تجنّس ٣٧١ مسلم جزائري فقط ـ ومن عام ١٨٦٥ إلى عام ١٨٧٠ تجنس ٨٤٣ إسرائيلياً . وإنما أعدّ مرسوم تجنس مشترك من أجل تجنب امتناع الاسرائيليين : وقد أرسله اميل أوليفيه الى مجلس الدولة في آذار ١٨٧٠ . ولم يفعل Crémieux سوى إصدار القانون .

الاقطاعية العربية على حساب الفلاحين المساكين. وكانت أبرع حجة هي أن هذه السياسة تحول دون تطور مجتمع السكان الاصليين إذ تعزله عن المستوطنين ، لقد خدع المؤرخين طويلاً .

والواقع أن هذه السياسة كانت تتوخى تطوير المسلمين لا إلى بلورة نظامهم القبلي الابوي . فقد نص مرسوم **١٨٦٣** على إحداث دوائر اقليمية ، هي البلديات العربية فيما بعد المزودة بمجالس استشارية أو مجالس الجماعة ، وكانت معدّة لتحل محل إطار القبيلة البائد . وأنشئت بصورة مؤقتة بلديات فرعية تجمع البلديات المنشأة والقبائل التي بقيت على حالها التقليدية ، على مستوى الفرع العسكري . وأخيراً انشئت بين البلديات العربية الصرف والبلديات الفرنسية بلديات مختلطة يقوم فيها الضابط قائد الشعبة بوظيفة رئيس البلدية . وأقيمت إلى جانبه ، تشجيعاً لتدرّب الأهلين وتحقيقاً « لاجتماع الطوائف » لجنة بلدية مؤلفة من أوروبيين واسرائيليين ومسلمين . وكان على البلدية المختلطة أن تتطور نحو البلدية ذات الممارسة الكاملة . وفي المناطق المدنية أُكمل هذا التنظيم الجديد بتحرير البلديات ذات الممارسة الكاملة . وكان مستشارون بلديون من الأهلين والأجانب والفرنسيين يجلسون معاً لادارة المصالح المشتركة ، وتمثيل الفرنسيين يصل إلى ثلثي المجموع . وأخيراً كان للمسلمين ممثلون في المجالس العامة ينتخبون وفق مرسوم صدر في

حزيران ١٨٧٠ . وأعيد تنظيم القضاء الاسلامي من جديد ، وحلّت محل المجالس الاستشارية في الاستئناف غرف خاصة مختلطة فرنسية إسلامية . وأنشيء مجلس أعلى للحقوق الاسلامية لتفسير الشريعة القرآنية . ومن الواضح أن هذه السياسية التي استنكرت كثيراً تستحق بالتأكيد أن توصف بغير ما وصفت به من أنها « مملكة عربية » هذا الوصف الذي ما زالوا يلبسونها إياه . وكان أحد موجهيها Urbain يسميها على الأصح ، في مصطلحاته السان سيمونية « سياسة تمدين للجزائريين » ، ولنقل بالمصطلحات الحديثة إنها سياسة إشراك أصيلة .

وقاومت الادارة المدنية هذه السياسة ، ولكن المكاتب العربية آزرتها مؤازرة نشيطة ، مع أن فتور همة خيرة الضباط ، بعد عام ١٨٥٨ ، أضعف إندفاعتها وحوّل الكثير منها ، بحسب قول العرب ، إلى « مكاتب إدارة » . ومع ذلك فإن العسكريين إجمالاً سلكوا سياسة تقارب(١) .

وأصبح الدين الاسلامي موضع احترام صادق تجلّى في تشييد مبانٍ

---

١ ـ حرص جول فافر في عام ١٨٧١ على تصحيح آرائه التي كان قد أبداها في عام ١٨٥٧ : إن المجد الخالد الذي حازه ضباط المكاتب العربية هو انهم استطاعوا ان يصبحوا وأن يظلوا أصدقاء لسكان البلاد .

دينية جديدة ، وتجديد الحج إلى مكة المكرمة ، وفي تكريم الشخصيات الدينية ، ومنع التبشير المسيحي . وإزاء الجمعيات الدينية أظهرت المكاتب العربية من التفهم بقدر ما أظهرت من اللباقة فأضعفت المؤثرات المناوئة ، وواجهت الزعماء بعضهم ببعض ، وشجعت المقدّمين وشيوخ الزوايا على حساب المعلمين النظاميين .

وأقلقها أن ترى السكان الاصليين يغرقون في الجهل فأعادت بناء التعليم الاسلامي الذي دمرته الحرب والمصادرات وهجرة المعلمين[1] ، فأعيد فتح المدارس القرآنية الابتدائية في المناطق العسكرية (٢٠٠٠ في عام ١٨٦٣) ، وأحدثت في المدن وفي بعض القبائل مدارس « عربية ـ فرنسية » تدرّس فيها العربية صباحاً والفرنسية مساءً . ورفضت البلديات التي انشئت هذه المدارس على نفقتها تقديم الأموال إليها فكان لا بد من إعانتها مالياً وحمايتها (٣٦ مدرسة في عام ١٨٧٠) . وانشئت في مدينة الجزائر في عام ١٨٦٥ دار معلمين لتخريج المعلمين (٢٠ تلميذاً معلماً فرنسيين و١٠

---

١ ـ كتب Pellissier de Reynaud في عام ١٨٣٦ يقول : « إن التعليم الأولي منتشر بينهم بقدر انتشاره عندنا على الأقل . ففي معظم مدارس القرى والبلديات مدارس للقراءة والكتابة . إن مصادرة الابنية الخاصة بالمساجد استنزفت بوجه خاص موارد التعليم الذي يلقى في المدارس والذي كان ينتمي اليه « ألفان إلى ثلاثة آلاف فتىً في كل ولاية » ، وكان « ستمائة الى ثمانمائة في كل ولاية يصلون الى دراسة علوم الحقوق (الفقه) والشريعة ، ويحصلون على لقب علماء .

مسلمين) . وأخيراً فتحت مدارس البلديات ابوابها للتلاميذ العرب ولكنهم لم يأتوا إليها . ولما كان جيل قد فاتته المدرسة فقد رؤي وجوب نشر التعليم الثانوي « في المدارس العالية أولاً ومنها ينحدر إلى الجماهير » ، فأنشيء أول معهد فرنسي - عربي في مدينة الجزائر في عام ١٨٥٧ ثم أحدثت معهدان آخران في قسنطينة ووهران ؛ وافتتحت في Fort-Napoléon (بمنطقة القبائل) في عام ١٨٦٧ مدرسة أهلية للفنون والحرف . وأخيراً أعيد انشاء وتحديث ثلاث مدارس لتأهيل الموظفين الكبار (كتّاب عدل ، ووكلاء ، وقضاة ، ومفتين ، ومعلمي مدارس) . وقد واجه هذا الجهد الجبار إنتقاداً بحجة أن التلاميذ المسلمين « يتلقون التعليم منفصلين في مؤسسات خاصة » ، والواقع أن المستوطنين كانوا يرون فيه بوجه خاص مظهراً خطراً من مظاهر المحبة للعرب .

وأوقفت سياسة الامبراطور توسع الاستيطان الريفي الذي فُرض عليه حدّ أقصى للتوسع . ومع ذلك فقد أنشأت الادارة ١١ قرية من عام ١٨٦١ إلى عام ١٨٦٤ ، وأنشأت ١١ قرية أخرى في عام ١٨٧٠ ، وسلمت ١١٦٠٠٠ هكتار وأسكنت ٤٥٨٠ مستوطناً جديداً . وارتفع عدد سكان الريف في عشر سنوات من ٨٦٠٠٠ إلى ١١٨٠٠٠ ، ومن أجل اجتذاب مستوطنين جديين يملكون من قبل أموالاً ، ألغيت تسليمات الارض المجانية في كانون الاول ١٨٦٤ لصالح البيوع بسعر محدد . واستطاع الاهلون وقد أصبحوا فرنسيين

أن يكونوا متملكين ، ولكن الجوهري من الأراضي المسلّمة اشترته شركات فرنسية . زد على ذلك أن أصحاب حق الاستغلال تملكوا ١٦٠٠٠٠ هكتار من غابات السنديان بشروط مجزية[١] .

وطُلبت كذلك مساعدة الشركات الكبرى الخاصة من أجل تمويل تجهيز البلاد الاقتصادي . وحصلت هذه الشركات على مساحات واسعة من أراضي أملاك الدولة على شرط ان تبني أشغالاً عامة ضخمة ولكنها لم تف دوما بالتزاماتها . فالشركة العامة الجزائرية التي تعهدت بتنفيذ ١٠٠ مليون من الاشغال وأن تسلّف مائة مليون أخرى حصلت على ١٠٠٠٠٠ هكتار منها ٨٩٥٠٠ من الأراضي azel ، في مقاطعة قسنطينة . والواقع أنها لم تدفع سوى ٧٥ مليوناً حتى عام ١٨٧٠ (٨٧ مليوناً كمجموع) وربما أنفقت ٢٧ مليوناً . والحقيقة أنها فتحت فروعاً للتسليف حسمت ٥٢٨ مليون فرنك ومع ذلك فإن المستوطنين الذين استفادوا من التسليف ومن الاشغال العامة طالبوا حتى أيامنا أن تخصص للاستيطان المائة ألف هكتار التي كانت مؤجرة

١ ـ الغابات التي كانت اول الأمر مؤجرة دمرتها حرائق متتالية . وحصل أصحاب الحقوق من حكومة Ollivier على أن تعاد اليهم مجاناً الاجزاء المحروقة وثلث المساحات الناجية من الحريق (أي ٧٨٤٥٣ هكتاراً) . وقد بيع الباقي ، ٨٤٦٢٣ هكتاراً ، بمبلغ ٥٠٧٧٤٠٠ فرنك . ووصل سعر شراء الهكتار الوسطي إذن إلى ٣١ فرنكاً (ودخله الوسطي ٢٣ فرنكاً) .

بوجه خاص إلى الفلاحين . وسياسة المشاريع الكبرى هذه اجتذبت إلى الجزائر ٥٠٠٠٠ أوروبي، والبنية التحتية الاقتصادية التي أقيمت (بناء طرق ، وموانىء ، وسدود تخزين) أتاحت توسع الاستيطان توسعاً سريعاً بعد عام ١٨٧١ .

٤ - الأزمة والامبراطورية البرلمانية

وحلّت سلسلة من الكوارث الطبيعية فأوجبت إعادة النظر في جميع الجهود التي بذلت منذ عشرين عاماً . فقد اجتمعت آثار غزوات الجراد (١٨٦٦) وهلاك الحيوانات وسنوات الجفاف فأحدثت في الجزائر الداخلية مجاعة رهيبة (نوفمبر ١٨٦٧ إلى حزيران ١٨٦٨) . فمنذ أن أصبحت الحبوب خاضعة للتسويق تُركت الأهراء التقليدية وأمست الجزائر محرومة من الاحتياطي : ولم يُستطع استقدام معونات ضخمة في الوقت المناسب فمات نحو ٣٠٠٠٠٠ من الأهلين جوعاً أو بتأثير التيفوس والكوليرا[1] .

واعتبرت الادارة العسكرية وسياسة « المملكة العربية » مسؤولتين

---

١ - بصورة رسمية ٢١٥٦٠٣ وفيات في تسعة أشهر ونصف الشهر ، ولكن الادارة اعتبرت هذا الرقم فيما بعد صغيراً جداً . وتحدثت الصحف عن خمسة إلى ستة ملايين وفاة . وكان عدد السكان المسلمين يقدر في عام ١٨٦٦ بـ ٢٦٥٢٠٠٠ نسمة ، فقدر في عام ١٨٧٢ بـ ٢١٢٥٠٠٠ ، وبـ ٢٤٦٢٠٠٠ في عام ١٨٧٦ - مما يدل على أن رقم ١٨٧٢ خاطىء .

عن الكارثة . وطافت بالجزائر في عام ١٨٦٨ لجنة تحقيق زراعية : واتهم المستوطنون « الشيوعية العربية » بالجريمة وعرضوا العلاج الشافي في تكوين الملكية الفردية القابلة للانتقال بحرية . وكان الناطقون بلسانهم يوضحون بقولهم : « بعد أن تتقرر الملكية في القبيلة يسارع الاوروبيون إلى الدخول فيها ، وسيجدون فيها الاراضي التي تنقصهم واليد العاملة التي يحتاجون إليها » . وعلى الصعيد السياسي كانوا يطالبون زيادة على ذلك بالنظام المدني وبالدمج .

وحاولت الحكومة في عام ١٨٦٩ استباق الامور بمنح الجزائر دستوراً «يسعى الى التوفيق بين مطامح المستوطنين ومصالح السكان الاصليين » . ومع أن مشاريع مختلفة كانت قد درست في عام ١٨٥٢ ، وفي عام ١٨٦١ ـ ٦٢ فإن مشروعاً جديداً معارضاً للدمج الكامل هو الذي كانت له الغلبة في آذار ١٨٧٠ . ودستور Randon-Béhic هذا كان يتوخى ان ينشىء تحت سلطة وزير مقيم في مدينة الجزائر جزائر ذات استقلال مالي مقسمة إلى محافظات مدنية و« أهلية » . ويمثل فيها المسلمون في جميع المجالس حتى المجلس الاعلى . وبموجب تعديل أجرته الحكومة كانوا سيشاركون حتى في انتخاب النواب الى المجمع الوحيد . وعارض المستوطنون كل فكرة لوضع دستور خاص « كي لا ينفصلوا عن الوطن الأم » وطالبوا بربط المكلفين الاهلين بالبلديات الفرنسية ، كما طالبوا « باستعادة الاراضي التي تخلى عنها القانون الامبراطوري » . واستطاع الناطقون

بلسانهم في الهيئة التشريعية ان يجعلوها تستنكر المشروع بوصفه « استقلالياً » ، وتعتبر الحقوق الممنوحة للمسلمين « مؤذية للسكان الفرنسيين » وحصلوا على تصويت موافق بالاجماع على إقامة النظام المدني (٩ آذار ١٨٧٠) .

وكان البرلمانيون يعبرون بهذا الشكل عن الشعور العميق لدى الذين كانوا يرون مع Prévost-Paradol أنه « ينبغي سن قوانين توضع فقط من أجل توسع الجالية الفرنسية ثم ترك العرب ينسحبون كما يستطيعون ، بأسلحة متكافئة ، من معركة الحياة » . وكان Lannes de Montebello ، وقد أصبح مستوطناً جزائرياً ، يقول بشكل أوضح بعد : « أي شيء أكثر شرعية من جعل تقاليد ٢٥٠٠٠٠٠ عربي تخضع أمام المصالح العليا لأربعين مليون فرنسي ! » . وتوطد انتصار المستوطنين مع إقامة النظام البرلماني في فرنسا (نيسان ١٨٧٠) . ومنحتهم حكومة Olliévier مرسوماً يقضي بـ « التخصص الفردي بالاراضي الاهلية المملوكة على الشيوع » . ورأى الزعماء المسلمون في ذلك نذيراً بحل الملكية الأهلية والمجتمع الاهلي وأعلنوا بصراحة أنهم لا يقبلون « سيطرة المستوطنين » . ولم يبال المستوطنون بذلك لأنهم كانوا مقتنعين بأن العرب لم تكن لديهم قدرة ولا إمكانية على الثورة .

القسم الثاني

الجزائر الاستيطانية

(١٨٧٠ - ١٩٣٠)

الفصل الأول

انتصار المستوطنين

(١٨٧٠ - ١٩٣٠)

١ - حوادث العصيان والفتنة

(١٨٧٠ - ١٨٧١)

رحب فرنسيو الجزائر ترحيباً حاراً بسقوط النظام الامبراطوري ، وقد أثبتوا منذ عام ١٨٦٣ أنهم كلهم جمهوريون . « إننا جمهوريون ، وأعداء ألداء للنظام الامبراطوري ، منذ أن صرح نابوليون الثالث بكلمة **المملكة العربية** » . وكان أشدهم نشاطاً يدّعون أنهم ديمقراطيون : فإرادة الشعب ، أي إرادتهم ، يجب أن تنتصر . وكانوا ينوون تقويض النظام العسكري وتشجيع الاستيطان بدون أن يكون عليهم أن يقيموا وزناً للمسلمين .

وانبثقت عن النوادي الديمقراطية في مدينة الجزائر **لجنة دفاع** برئاسة المحامي Vuillermoz ، وهو من « مبعدي » ١٨٤٨ ، طالبت بتطهير الادارة وإدارة الأمور بالاتفاق مع «لجان الدفاع» الأخرى في المدن الجزائرية . وطالبت اللجان بحكومة مدنية وذلك بعد أن

صلت من حكومة الدفاع الوطني على سلسلة من المراسيم التي تنظ
المدني ، وبعد أن طالبت باستدعاء المحافظين والحاكم المنتدب
الجنرال Durrieu . ولما عينت الحكومة جنرالاً رفضه سكان مدينة
الجزائر ، واحتل المتمردون ورجال الميليشا دار الحكومة في مدينة
الجزائر وأجبروا الجنرال على الابحار إلى فرنسا . ولم يستطع خلفه
المعيّن شغل منصبه واضطر إلى الالتجاء إلى مقر القيادة البحرية .
وصممت اللجان منذئذ على تحمل مسؤولية مصير الجزائر ، ففي ٧
نوفمبر أبرق Vuillermoz يقول : « L'Algéric farà da se »
« إن الجزائر ستتصرف من تلقاء نفسها » وراحت لجنة قسنطينة تؤيد
بقولها : « إننا معنيون آخر الأمر بتثبيت استقلالنا » .

ولما أعلنت الحكومة الفرنسية عزمها على سحق « التمرد » قبلت
مدينة الجزائر بالجنرال Lallemand كقائد للقوات ، وبالصحافي
الوهراني Du Bouzet كمفوض للجمهورية ، وأجهضت بالتالي
الحركة الانفصالية الجزائرية ، والحكومة التي كان ينتظر أن تنشأ من
إتحاد لجان الدفاع لم تظهر قط إلى الوجود ولكن حلم إقامة دومينيون
جزائري كان قد استشف .

غير أن مفوض الجمهورية لم يستطع رغم الاحكام العرفية ، أن
يفرض نفسه في مواجهة التمرد المتجدد . وخذلته الانتخابات البلدية
فاضطر إلى التخلي عن منصبه وتغلبت بلدية مدينة الجزائر الثورية
على خلفه الضعيف عندما أصبح تمرد المسلمين عاماً . وذهل أوروبيو

المدن ، وما كانوا يؤمنون بما كانوا يسمونه « نظرية الثورات » : فبينما كانت القبائل تثور كان Vuillermoz يؤكد بقوله : « إن أربعة رجال ورقيب يكفون » . ولكن Thiers أرسل قوات ورجلاً قوياً هو الأميرال de Gueydon . وخضعت مدينة الجزائر مكرهة ، وكان ينتظر أن تكون « قادش الثورة » : وقضي على بلدية مدينة الجزائر .

وكان العصيان الجزائري عام ١٨٧١ على جانب من الخطورة اكبر ، ولم يستطع مع ذلك أن يهز السيطرة الفرنسية وكانت أسبابه لأساسية: تزايد إستياء المسلمين، وإقامة النظام المدني، وكوارث حرب ١٨٧٠ ، وأخيراً رغبة الجزائريين في الحصول على استقلالهم .

وكان زعماء الاهلين يرون غاضبين ، منذ ما قبل ١٨٧٠ ، أن السلطات الفرنسية تقلّص من نفوذهم . وفي الوقت نفسه كانت علاقات الأوروبيين والمسلمين تتعسر بحيث نبهت المسؤولين. وكان إعلان النظام المدني في ٩ اذار ١٨٧٠ سبباً لاستقالة كثيرين من الزعماء كما أثار الاضطرابات الأولى المقلقة بين القبائل . وكان رحيل القوات الفرنسية ، ثم هزائمها ، فرصة اتيحت للمغلوبين إلى ثأر غير منتظر . وإن الخوف من النظام الجديد والأمل في طرد المسيطر الاجنبي ليفسران كيف أن أكثر من ثلث السكان سارعوا إلى حمل السلاح .

كان النظام المدني يعني في نظر المسلمين « سيطرة المستوطنين » .

فكانوا يخشون ان تصادر أراضيهم ، وأن يحكمهم رؤساء البلديات الأوروبيين، وأن يخسروا قوانينهم المدنية، وأن تتولى القضاء هيئات محلفين من المستوطنين . وكانت الصحافة الجزائرية (١٨ جريدة سياسية في عام ١٨٧٠) قد نبهت الزعماء العرب إلى أنهم سيفقدون قياداتهم وامتيازاتهم ، وإلى أنهم لن يصلوا إلى المجالس العامة ، وكان القضاة يعرفون أن محاكمهم ستنتزع منهم لصالح قضاة الصلح الفرنسيين .

وجاءت الاجراءات الاولى لحكومة الدفاع الوطني لتؤيد هذه المخاوف ، وهي إجراءات أوحى بها كلها مندوبون قدموا من الجزائر وكتب جزءًا منها مستشار قسطينة العام Viguier . فقد أعلن تباعاً تشكيل هيئة محلفي الجنايات ، وتجنيس اليهود الأهليين ، وتوسيع المناطق التي يديرها مدنيون . وعلق تنفيذ القانون العقاري ، وحلت المجالس العامة .

وأصيب الاجواد بخيبة أمل بسبب زوال نابليون الثالث والجنرالات والضباط الذين كانوا قد نالوا صداقة الزعماء العرب ، وبسبب عدم وجود حاكم مدني نشيط يمكن أن يبعث الطمأنينة في نفوسهم . وبدت لهم تجربة القتال من أجل الشرف وكأنها الملاذ الاخير : فكانوا يأملون ، بإظهار قواهم ، أن يستمروا في فرض أنفسهم على الفرنسيين . تلك كانت حسابات معظم اقطاعيي مقاطعة قسنطينة ، ولا سيما حسابات محمد المقراني ، باشا ميجانا، وهو أرستقراطي متغطرس .

وانتفضت جماهير الريف انتفاضة اكثر عفوية عند إعلان انهزام الفرنسية . لقد وقع سلطان الفرنسيين أسيراً ، ولم يعد لفرنسا رئيس : إن يهودياً يدعى Cremieux يحكمها . وبما أن باريس غلبت فإن « القبائل الفرنسية » ستغادرها . وستتمزق فرنسا . وتلي في الجماعات كتاب من محي الدين ، ابن عبد القادر ، يدعو إلى الثورة . وكان مسلمو المدن ، وهم أشد المناوئين ، يصفون الفوضى السائدة ، وأعمال العنف التي تمارس على الضباط العائدين من الحرب « المستسلمين » ، والانتصار المتغطرس لمدنيين خاملي الذكر على جنرالات كانوا منذ عهد قريب في ذروة القوة ، والمظاهرات المعادية للاكليروس، وكان بعض سكان المدن ينادون كما منذ عهد قريب بحماية انكلترا . واصبح معظم المسلمين مقتنعين بأن الفرنسيين أصيبوا بالدوار بحكم من الله فاعتقدوا بأن « ساعة الخلاص » قد حانت .

وبينما كان الزعماء يعيدون ، وهم يتحاسدون ، تشكيل أهل الصفة التقليديين كانت تتشكل « روابط من الفلاحين والبروليتاريين » . وانتخبت تلقائياً جماعات أو شرطيات (مجالس عليا) ثورية للاشراف على القادة ، وفرض الغرامات ، ومصادرات أموال المتمردين أو المنشقين عن القضية المشتركة ، ولشراء الخيول ، والاسلحة والمؤن والذخائر . وفي منطقة الميليه Elmiliah قامت قبيلة بمفردها بمبادرة الكفاح، ورفض سباهيو العشائر، في أواخر شباط

١٨٧١ ، الابحار إلى فرنسا . وقام متمردون وثائرون بمهاجمة سوق أهراس .

في هذه الآونة شن المقراني ثورة الاقطاعيين ، وهو الذي كان ، مشاكسة منه أو حقداً ، قد ترك هذه الاستعدادات تتم حتى في اقطاعيته . ففي ١٤ آذار ١٨٧١ أعلن المقراني وإخوته الحرب رغم عقد الصلح الفرنسي - البروسي والتأكد من أن القوات الفرنسية ستنزل في الشهر التالي . ولكن عصبة الاقطاعيين فشلت جزئياً واضطر المقراني الى الاستعانة بخصومه من عامة القبائل ، ومن دعاة مساواة ، ومتدينون تسيطر عليهم جمعية الرحمانية . وقبل شيخ الجمعية ، الحداد ، ولا سيما ابنه سي عزيز - وهو سياسي - التحالف مع أولاد مقران وأعلنا الحرب المقدسة في ٨ نيسان . واستجاب المقدمون واعضاء جمعية الاخوان لهذا النداء فدفعوا إلى الثورة جمهور القبيلة الكبرى والقبيلة الصغرى . وثارت قبائل Hodna والصحراء الغربية وبني مناصر تدريجياً بقيادة زعماء آخرين . وكان مجموع من ثاروا نحو ٨٠٠٠٠٠ نسمة من السكان . وفي منطقة مدينة الجزائر ضبط القادة القبائل فلم يتحرك القسم الاكبر منها . وكانت الحال كذلك في منطقة وهران حيث كان سكان التل ، فضلاً عن أن قوات كبيرة تراقبهم ، يخشون غارات أولاد سيدي شيخ شراقه الثائرين منذ عام ١٨٦٤ .

لم يكن هناك أي تنسيق بين المائة ألف مجاهد الذين كانوا عزلا من السلاح فلم يستطيعوا إحراز نجاح كبير في مواجهة الكتائب الفرنسية ، ولكن القتال استمر سبعة أشهر .

وكان زعماء الرحمانية أول من ألقى السلاح (٣٠ حزيران) ولكن قبيلة Babors استأنفت القتال حتى أيلول . وحالما علم المقراني بأن رجلاً « ذا نسب » هو الحاكم deGueydon موجود في مدينة الجزائر قدّم عروضاً للاستسلام لم يجب عليها الحاكم . وقد قتل في المعركة وحل محله أخوه بو مزراق الذي استمر في القتال دونما أمل حتى ٢٠ كانون الثاني ١٨٧٢ وهو اليوم الذي سقط فيه منهكاً في الصحراء .

لقد هدف القمع إلى إحداث تأثير إرهابي من شأنه إخضاع الأهلين نهائياً ، ولكنه هدف أيضاً إلى توفير أراض وأموال للاستيطان . فقد فرضت على الثوار غرامات حربية (٣٦ مليون فرنك ذهب جبيت فعلاً) وحراسات قضائية واقتطاع أراض . وقد ضمت إلى الأملاك العامة أراضي سبع مجموعات أهلية : أي ٣٠٩٦١٤ هكتاراً (أعيد منها فيما بعد ٧٣٠٠٠) ، وقدمت ٣٠٦ أخرى ٢٤٠٠٠٠ هكتار و ٨٩٢٦٠٠٠ فرنك باسم تصفية الحراسة . وأخيراً اقتطع ٤٤٦٠٠٠ هكتار وكذلك ١٠٨٨١٤٤٣ فرنك ذهبي استعمل اكثر من نصفها في شراء أراض أخرى .

وبالنسبة للسكان الثائرين وصلت كلفة الحرب إلى نحو ٦٥ مليون

فرنكاً ذهبياً ، أي ٤,٧٠٪ من رأسمال الأهلين الذين أصيبوا . وبقيت بعض القبائل نحو عشرين سنة حتى وفت ديونها ، وكان ذلك دماراً لمعظمها . والسكان الاصليون الذين انتزعت أموالهم لم يغفروا ذلك قط . غير أنه لم تحدث ثورات مسلحة كبرى : فانتفاضة العمري (١٨٧٦) لم تتناول سوى قبيلة واحدة ، وتناولت اضطرابات الأوراس (١٨٧٩) قبيلتين . وثورة الجنوب الوهراني (١٨٨١) إنما كانت غارة صحراوية في نطاق تاريخ أولاد سيدي شيخ المضطرب . والحقيقة أن فشل المنشقين الذين يحركهم أبو عمامة أتاح إقامة « صلح تسوية » مع أولاد سيدي شيخ . وكانت له نتيجة أخرى غير متوقعة هي ضم المزاب « وهو قطعة أرض محصورة تعيش منذ عام ١٨٥٣ في ظل نظام حرية غير محدودة من أسوأ مثال . » .

٢ ـ الجزائر المدمجة بفرنسا

(١٨٧١ - ١٨٩٦)

إن هزيمة ثوار ١٨٧١ حققت انتصار المستوطنين السياسي ، واعتبرت المحاكم الجزائرية العسكريين الفرنسيين مسؤولين عن الثورة أو متواطئين معها فجردتهم من أهليتهم واستبعدت معهم كل سياسة حماية ترمي إلى تشجيع تطور المسلمين . ومنذ ذلك الحين فرض فرنسيو الجزائر إرادتهم فرضاً يكاد يكون بلا معدّل ، وأصبحت الجزائر « جمهورية فرنسية صغيرة » لا وزن فيها إلا لمصالح المستوطنين الفرنسيين دون غيرها ، وأصبحت بطاقة الناخب لقب الشرف لهذه الاقطاعية الجديدة .

وكان الأميرال de Gueydon (١٨٧١ - ١٨٧٣) يشاطر لمستوطنين آراءهم على نطاق واسع ، فكان ينوي « عدم تخليد الجنسية لاهلية » ، وأراد « أن يفكك نهائياً قوى التنظيم العربي » وذلك بالغاء لزعماء المحليين ، ووسّع منطقة الادارة المدنية إلى ٣١٢٥٠ كم٢ وأعد « قانوناً للتابعية الاهلية الجزائرية » ، ولكنه رفض أن يعهد إلى رؤساء البلديات الفرنسيين بسلطة الحكم على جميع الاهلين الاصليين ، وأنشأ لهذا السبب دوائر اقليمية واسعة عهد بها إلى مفوضين مدنيين أو عسكريين .

وحاول الجنرال شانزي Chanzy (١٨٧٣ - ١٨٧٩) ، وهو ضابط سابق في المكاتب العربية ، مع مناداته بسياسة الدمج والاستيطان (إذ بنى ١٢٦ قرية جديدة) ، تهدئة مطالب المدنيين وإعادة الثقة إلى العسكريين والمسلمين . وخضع لحاشيته فاضطر الى العدول عن هذه السياسة ولكنه مع ذلك أثار عليه البعثة الاستيطانية والسكان المستوطنين فتوصلوا آخر الأمر الى استدعائه . وكان شانزي قد قبل توسيع المنطقة المدنية (إلى ٤٨٦٥٠كم٢) وزيادة عدد البلديات الكاملة الصلاحية (٩٦ في عام ١٨٦٩ ، و ١٧٦ في عام ١٨٧٩) ، ولكنه عمم أيضاً - خلافاً لمشيئة المستوطنين - إنشاء الدوائر الاقليمية باسم بلديات مختلطة وهو اسمها القديم الذي أبقي لها .

وشرع خلفه Albert Grévy (١٨٧٩ - ١٨٨١) « وهو أول حاكم مدني كان مدنياً فعلاً » وجمهورياً باشاعة الارتياح التام لدى

جمهوريي الجزائر بالغاء القسم الاكبر من الادارة العسكرية ، فوضع منطقة التل الجزائرية كلها ، بجرة قلم ، تحت سلطة هيئة مرتجلة من المحافظين ورؤساء البلديات الأوروبيين. ولم تعد مناطق القيادة العسكرية تضم سوى ٥٠٠٠٠٠ نسمة . وفي أواخر ١٨٨١ كانت المناطق المدنية مقسمة إلى ١٩٦ بلدية كاملة الصلاحية و ٧٧ بلدية مختلطة .

هذه البلديات ذات الصلاحية الكاملة لم يكن فيها الا القليل من وجوه الشبه بالبلديات الفرنسية . وفي عام ١٨٧٩ كان ثلث هذه البلديات ذا مساحة تتجاوز ١٠٠٠٠ هكتار ، وكانت مساحة بعضها تصل إلى ٣٠٠٠٠ هكتار . وبالتالي فان قرى عربية - أي قبائل كاملة في الغالب - قد ألحقت بهذه البلديات بحيث تغزي موازناتها تغذية كبيرة . وعندما زيد عدد البلديات الكاملة الصلاحية (٢٠٩ في عام ١٨٨٤ و ٢٦١ في عام ١٩٠٠) نقصت مساحتها ولكن اسلوب سلب القرى العربية استمر ، فكانت البلديات ، بحسب التعبير المحلي ، نعيش من « أكلها للأهلين » . وقد كتب Jules Ferry يقول : « إن البلدية الكاملة الصلاحية هي استغلال لابن البلد على المكشوف » . وكان رؤساء البلديات الفرنسيون ، وقد تركوا بدون رقابة ، يتصرفون بالموازنة لصالح الاوروبيين وحدهم ، ويفرضون الرسوم والحالة هذه على المكلفين من الأهلين حسبما يشاؤ ون .

وكانت البلديات المختلطة التي عقبت الدوائر الاقليمية أوسع

بعد : ١١٣٠٠٠ هكتار ، و ٢٠٠٠٠ نسمة وسطيا كلهم تقريباً مسلمون . وكان معهوداً بها إلى « مدنيين بزيّ ضباط » كحكام يرتدون البزة الرسمية في المناطق المدنية ، وإلى ضباط في المناطق العسكرية (٧٣ بلدية مختلطة في عام ١٩٠٠ في المنطقة المدنية » و ٦ بلديات في المنطقة العسكرية) . وكانت البلديات المختلطة مهيأة لأن تصبح بلديات كاملة : ومن حسن الحظ بالنسبة للمسلمين أن تطورها كان بطيئاً جداً .

والبلديات الاهلية ، التي يديرها ضباط الشؤون الأهلية كانت مشكلة في المناطق العسكرية الأشد انعزالا حيث لا يوجد اوروبيون . وأصبحت بلديات مختلطة بعد وصول عدد ضئيل من المستوطنين والمدنيين (١٢ بلدية أهلية في عام ١٩٠٠) .

وطبقت على الجزائر ، باسم الدمج ، جميع القوانين الفرنسية المتعلقة بالتمثيل السياسي وبالقضاء ، وباسم المصالح الخاصة للمستوطنة رفضت الضرائب المباشرة الفرنسية والخدمة العسكرية (التي كانت قد اعيدت في عام ١٨٧٥ ولكنها خفضت إلى سنة واحدة بالنسبة لفرنسيي الجزائر) ، وتوصلت إلى ان يظل نصف الضرائب العربية يدفع إلى المجالس العامة التي لم يكن المسلمون ممثلين فيها ، منذ مرسوم أصدره Crémieux ، إلا بستة معاونين معينين ، وكان فرنسيو الجزائر قد حاولوا مع ذلك التوصل إلى إلغائهم « لأن وجودهم

كان إهانة لكرامة المواطنين الفرنسيين » ، ولكن Chanzi لم يقبل بذلك . وشنت الحملة نفسها على مستشاري البلديات المسلمين (وعددهم الأقصى ثلث الهيئة البلدية) . واستصدر أعضاء البرلمان الجزائريين في ٧ نيسان ١٨٨٤ مرسوماً لا يمكن بموجبه للهيئة الانتخابية المحدودة أن تعين سوى ستة مستشارين بلديين على الاكثر (شريطة عدم تجاوز ربع مجموع المجلس) . وفضلاً عن ذلك لم يعد بوسع المستشارين المسلمين منذ ذلك الحين ان يشتركوا في انتخاب رؤساء البلديات ومعاونيهم .

ولاقت سياسة الدمج الاداري تشجيعاً جديداً في اسلوب الالحاق الذي ابتكره النواب الجزائريون وبدىء به عام ١٨٨١ ، وبمقتضاه دمجت الجزائر بفرنسا . وجميع الشؤون الجزائرية يجب أن تعالج في الوزارات الباريسية . وراح الحاكم يرى سلطاته تتلاشى بحيث لم يعد سوى « مراقب للاستيطان في بلاط ملك خامل » . ومنذ ذلك الحين صار النواب الجزائريون الذين تضاعف عددهم هم وحدهم يستطيعون التأثير لدى الموظفين الباريسيين الجاهلين بشؤون الجزائر . وفي عهد حاكم ضعيف مثل Tirman (١٨٨١ - ١٨٩١) أصبح النواب ذوو النفوذ أمثال طومسون أوجين ايتيين هم أسياد الجزائر الحقيقيون ، وظلوا كذلك رغم ردة الفعل العنيفة من الوطن الأم ضد الممارسات الادارية والسياسية في جزائر المستوطنين .

وقد بيّن النائب Burdeau في تقرير منصف (١٨٩١) أخطاء

سياسة الفرنسة ، هذا السلاح الذي بفضله المستوطنون ضد المسلمين . وفي السنة التالية بين المدير السابق لدائرة الجزائر ، جونار ، في تقرير له شهير ، حقائق الادارة الجزائرية . وأثار الكشف عن فضائح جديدة حفيظة مجلس الشيوخ فاتهم الحاكم تيرمان فاستقال ، ثم قرر مجلس الشيوخ القيام بتحقيق واسع في الجزائر . واستمعت لجنة التحقيق المؤلفة من ثمانية عشر من أعضاء مجلس الشيوخ برئاسة Jules Ferry إلى العديد من الشهادات وخلصت بما يشبه الاجماع الى استنكار الاساليب المتبعة في المستعمرة . وعبّر جول فيرّي بعبارات جارحة عن اسفه لمساوىء الدمج الاداري ، وسياسة طرد العرب ، والخواسات ، وقسوة نظام الخراج ، « وعقلية الاحتكار» ، ونزعة فرنسيي الجزائر إلى التشبث بآرائهم . **وأدان عقلية المستوطن إزاء الشعب المغلوب : فمن الصعب إفهام المستوطن أن في البلد العربي حقوقاً غير حقوقه وأن ابن البلاد ليس عرقاً من البشر خاضعاً للاستغلال والسخرة بلا رحمة** . ومن هنا كان البرنامج الاصلاحي الذي أوضحه لزملائه في اللجنة والذي يعبر عنه بكامله في الكلمات التالية:« لا يجوز أن تسلّم في أية درجة ، مصالح شعب البلاد للعنصر الأوروبي » . وخلاصة القول انه طالب بأن تستعيد فرنسا دورها كحكم في هذا البلد « المنساق حتماً إلى النزاع بين عرقين متنافسين » ، وبتزويد الحاكم العام بسلطات قوية لتمكينه من تعديل وطأة الاستيطان .

وبناءً على توصية من Jules Ferry عيّن حاكم من طبقة رفيعة هو Jules Cambon ضد رغبة مرشحي التمثيل الجزائري فكان منذ اليوم الأول العدو العام في الجزائر . فقد شنّ النواب والبرلمانيون الجزائريون حرباً لا هوادة فيها على هذا السياسي الحازم البعيد النظر الذي ما كان يريد التضحية بالمسلمين وحاول تنفيذ برنامج جول فيرّي الاصلاحي . وقد لقي من تصفيق البرلمان له أكثر مما لقي من تأييده فرأى جميع مشاريعه تقريباً تجمّد في وزارة الداخلية أو في اللجان بتأثير أصحاب النفوذ الجزائريين . ولئن توصل آخر الامر ، في ٣١ ديسمبر ١٨٩٦ ، إلى إلغاء الالحاقات وإلى تعزيز سلطة الحاكم العام ، فقد غدا بعد قليل « مسلوب السلطة بسبب مساعي طومسون وايتيين المتكررة » .

لقد أثبت عزل جول كامبون أن أية سياسة موحى بها من الوطن الام لم تعد ممكنة في الجزائر في الاحوال العادية . وما كان بامكان فرنسا تغليب وجهة نظرها إلا بواسطة أزمة خطيرة ، أو حرب ، أو ثورية أهلية . لقد كانت الجزائر المدمجة بفرنسا ، في الواقع ، في أيدي الاستيطان .

٣ - نموّ الاستيطان
١٨٧٠ - ١٩٣٠

طبقت الجزائر الجمهورية ، كرد فعل على السياسة الامبراطورية ،

سياسة **استيطان رسمي** . وكانت تأمل تحقيق إعمار ريفي فرنسي بفضل التنازل المجاني عن الاراضي ، بشرط واقف هو الاقامة الاجبارية .

فاستدعى بادىء الأمر سكان الألزاس واللورين الذين كانت الحكومة قد وعدتهم منذ اذار ١٨٧٠ بمائة ألف هكتار من الاراضي الجيدة . والواقع أن هجرة هؤلاء المنفيين ، وكلهم تقريباً عمال مصانع ، كانت فشلاً : فمن أصل ١١٨٣ عائلة أسكنت بنفقات باهظة (٦٥٠٠ فرنك للأسرة) لم يستقر في الارض سوى ٣٨٧ عائلة . ثم آثر الاستيطان الرسمي أن يتجه إلى فلاحي جنوب شرقي فرنسا وإلى فرنسيي الجزائر ، وكان نجاحه أفضل ، فوصلت من فرنسا ٤٠٠٠ عائلة في عشر سنوات . ومن عام ١٨٧١ إلى ١٨٨٢ ضمناً تمّ التنازل مجاناً للاستيطان عن ٣٤٧٢٨٦ هكتاراً قيمتها ٤٣ مليون فرنك . وأنشأت الادارة اكثر من ١٩٧ قرية استيطانية كان يسكنها في عام ١٨٨٢ ثلاثون ألف نسمة اختير نحو نصفهم محلياً . ولكن شرط الاقامة الجبرية حرّف بسهولة وراح كثيرون من المتنازل لهم يعهدون باستغلال أراضيهم إلى مزارعين بلديين . زد على ذلك أن كثيرين باعوا أراضيهم من جديد : ومنذ عام ١٨٨٢ كانت ٢٣٣١ عائلة قد تخلت عن أراضيها .

وبدا ضرورياً القيام بموجة جديدة من الهجرة «لترسيخ سيطرتنا في منطقة التل » . وتذرع النواب الجزائريون بأن نفقات الانشاء لم تصل

إلا إلى ١٦ مليوناً ونصف المليون . فطلبوا من فرنسا ، في عام ١٨٨١ ، خمسين مليون لبناء ١٧٥ قرية على أرض مساحتها ٣٨٠٠٠٠ هكتار (منها ٣٠٠٠٠٠ « يجب الحصول عليها » من الأهلين) ، فكان لا بد والحالة هذه من حملة استملاك جديدة . وأيد الجمهوريون الحملة ، وكافحها جميع ذوي الأفكار الحرة بقيادة **الجمعية الفرنسية لحماية أهالي البلاد** . ورفض المشروع وعاق الاستيطان الرسمي منذ ذلك الحين بعض التباطؤ ، ولكنه مع ذلك لم يتوقف عن إجراء عمليات استملاك وشراء بنجزه باحتياطي أموال الحكومة .

ومن عام ١٨٨١ إلى عام ١٨٩٠ تم تسليم ١٧٦٠٠٠ هكتار موزعة إلى ٣٢٠٦ حصة ، معظمها مجاني ، ولكن بعض حصص من المزارع بيعت بالمزاد إلى مالكين كانوا يؤجرون أراضيهم للمسلمين . وبعد عام ١٨٨٧ استؤنفت عمليات الاعتراف بحقوق الدولة ، فكان المرسوم الجديد الذي طبق حتى عام ١٨٩٩ على ٢٢٤ قبيلة لم تكن قد عرفت مرسوم ١٨٦٣ ، فأتاح تقديم نحو ٩٥٧٠٠٠ هكتار مجاناً إلى أملاك الدولة ، فضلاً عن الأراضي التي خصصت للبلديات . وبذلك سلم أيضاً - إلى الاوروبيين ١٢٠٠٩٧ هكتاراً بين عامي ١٨٩١ و ١٩٠٠ ، بحيث وصل مجموع ما سلم اليهم من عام ١٨٧١ إلى عام ١٩٠٠ إلى ٦٨٧٠٠٠ هكتار تقريباً .

وإلى جانب ذلك نشط **الاستيطان الحر** . وقد سهله قانون Warnier لعام ١٨٧٣ ، « قانون المستوطنين » ، والقانون المتمم لعام

١٨٨٧ اللذان حلاّ محل المرسوم الامبراطوري . وكان قانون War-nier يرمي إلى تفكيك الشيوع وتسهيل قابلية انتقال قطع الأهلين الشركاء في الملكية ، وذلك بحجة إلغاء الملكية المدعى بأنها « جماعية » . وجاءت تفسيرات وإجراءات متنوعة ماكرة أكثر منها قانونية فأتاحت أيضاً زيادة فعالية القانون . وكان بيع اراضي الملك الشائعة بالمزاد بطلب من مضارب يشتري أرضاً مشتركة صغيرة يتيح عادةً ، بالتواطؤ مع كتاب العدل ووكلاء الأعمال ، هدم الوحدة الشائعة وشراء املاك واسعة بنفقات زهيدة . واغمضت الادارة عينيها عن هذه الفضائح حتى عام ١٨٩٠ ، ولما كشفت هذه الفضائح في البرلمان توقف تطبيق قانون Warnier . وبالمقابل دافعت الادارة خير دفاع (حتى عام ١٩٢٢) عن الملكية arch المعتبرة غير قابلة للتصرف . وهذا ما يفسر استمرار الاستيطان في طلب إنهاء الوصاية الادارية على هذه الاراضي ، وطلب « فرنستها تماماً » . والتشريع العقاري ، الذي كان يفسر ويعدل باستمرار فازداد تعقيداً ، لم يلبث أن غدا عائقاً للاستيطان الحر . ولكن الرصيد كان موجباً بالنسبة للمستوطنين فاستقر من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩٠٨ على ٤٥٠٨٢٣ هكتاراً . وعلى هذا فإن الاستيطان الفرنسي استطاع ان يحصل في أقل من ثلاثين عاماً ، من ١٨٧١ إلى ١٨٩٨ تقريباً ، على مليون هكتار ، في حين لم يحصل من عام ١٨٣٠ إلى ١٨٧٠ إلا على ٤٨١٠٠٠ هكتار . وكان ازدياد سكان الريف الأوروبيين أقل سرعة بكثير : فقد

ارتفع من ١١٩٠٠٠ نسمة في عام ١٨٧١ إلى نحو ٢٠٠٠٠٠ في عام ١٩٠٠ ورغم أن هذا الازدياد كان في أكثريته فرنسياً فإن تدفق العمال الزراعيين الاسبان والمالطيين جاء مبكراً جداً لتقوية المستوطنين الفرنسيين ثم لينوب عنهم . ومع ذلك فإن الجمهورية كانت تبدو وقد ربحت رهانها : فقد استقرت في الجزائر طبقة فلاحين أوروبيين تمثل أكثر من ثلث مجموع سكانها الأوروبيين. غير أن المستوطنين الفرنسيين كانوا أولئك المتشردين الذين روت أخبارهم الأقاويل، فقد كان معظمهم ملاكين ، أو مزارعين ميسورين جاؤوا ينشدون الثروة . وإذا استثنينا الحالات الفردية ، فإن أرض الجزائر صارت مكان توظيف أو مضاربة أكثر منها جبهة روّاد ، فالمستوطنون لم يرسخوا أقدامهم فيها كلياً قط : فكانت الزراعة في نظرهم مشروعاً أكثر منها نمط عيش .

ظلت الحنطة ، حتى عام ١٨٨٠ ، هي زراعة الاستيطان الحقيقية . فزراعة القمح وحدها هي التي كانت تتيح للمستوطن الصغير الذي لا رأسمال لديه أن يستقر . وبعد ازدياد مصارف الخسم الزراعية وهبوط اسعار منتجات الحبوب عالمياً خاض المستوطنون مغامرة في زراعة هي بالدرجة الاولى زراعة مضاربة : وهي زراعة الكرمة . وعرضت لهم فرصة في هلاك الكروم الفرنسية بالفيلوكسيرا فاغتنموها . وبفضل القروض التي كانت تمنح بسخاء تغطت منطقة التل بالكروم.وكانت مساحة الكروم الأوروبية في عام

١٨٧٨ خمسة عشر الف هكتار فبلغت في عام ١٨٩٠ ، مائة وعشرة آلاف هكتار . وبعض مراكز الاستيطان . وبعض المدن التي كانت تعيش خاملة حتى ذلك الحين بنيت بتمامها على براميل من الخمر . والأزمات التي نشأت عن هبوط الأسعار وعن الخسارة في البيع أو عن قلة الاعتمادات لم توقف ازدهار الكرمة فكانت لها الغلبة حقاً في اعوام ١٩٠٧ ـ ١٩١٤ . وفي الفترة نفسها أصبح القمح من جديد ، بفضل الزراعة الجافة ، زراعة للمضاربة ، ووسع الأوروبيون حقول الحبوب بعيداً في الجنوب (سرسو) . وهذا الازدهار المتأخر أتاح قفزة جديدة إلى الامام .

وانتشرت « بقعة زيت » الاستيطان أثناء الفترة الذهبية من أعوام ما قبل ١٩١٤ . وبفضل المشتريات الضخمة التي حققها المستوطنون الذين صاروا أثرياء (٤٢٧٠٠٠ هكتار من عام ١٩٠٩ الى ١٩١٧) ، والعودة إلى الاستيطان الرسمي (أكثر من ٢٠٠٠٠٠ هكتار سلّمت بين ١٩٠١ ـ ١٩١٤ ـ منها ٥٣٠٠٠ مجاناً) ، صار الأوروبيون يملكون في عام١٩١٧ ٢١٢٣٢٨٨ هكتاراً من الأراضي و ١٩٤١٥٩ هكتاراً من الغابات . وبعد البيوع الكبيرة التي أجراها المستوطنون في أعوام ١٩١٨ ـ ١٩٢١ التي جعلت الناس يتوقعون أزمة خطيرة (١١١٣٠٦ هكتارات اعتبرت مبيعة) ، عادت هذه الأرقام إلى الارتفاع، ففي عام ١٩٣٠ كان الأوروبيون يملكون ٢٣٥٠٠٠٠ هكتار ـ (و ٢٤٦٢٥٣٧ هكتاراً في عام ١٩٣٤) .

وبالاجمال ، فان ١٤٦٨٦٧٧ هكتاراً أمدّهم بها الاستيطان الرسمي ، وجاء الباقي من المشتريات ، أي ١٧١٢٠٠٠ هكتار بثمن قدره ٥٦٢ مليون فرنك ، ومع ذلك يمكن أن نقدّر أن الأوروبيين باعوا ثانية إلى الجزائريين ٧٠٠٠٠٠ هكتار بثمن قدره ٥٣٠ مليون فرنك . وصدر تشريع جديد شجع بدءاً من عام ١٩٢٨ فرنسة الاراضي arch وأتاح تداول هذه الاراضي التي كانت حتى ذلك التاريخ صعبة التبادل .

غير أن سكان الريف الأوروبيين لم يعودوا يزدادون . فقد ظل عددهم ثابتاً تقريباً بين عامي ١٩٠٦ و ١٩٢٦ ولكنه انتقل من ٣٤,٦٪ إلى ٢٨,٦٪ من مجموع السكان الأوروبيين . والانحسار العددي الاقصى ونقصان سكان الريف انما وقعا رمزيا في عام ١٩٣٠ ، فقد عدلت فرنسا عن الاستيطان الزراعي .

والحقيقة أن تمركز الملكيات الصغيرة ، وهو حتمية اقتصادية في بلد ملائم جغرافياً للملكيات الكبيرة ومهيأ منذ ذلك الحين لزراعات المضاربة ، كان قد بدأ باكراً جداً في إبعاد المستوطنين . فمنذ ما قبل عام ١٩١٤ لم يبق اكثر من ٤٠٪ من المالكين ، و ٢٠ ٪ من المستغلين بين السكان الأوروبيين ، أي خمسي ذوي الأجور (وقد صاروا ٤٣٪ في عام ١٩٣٠) . وقد أدى تعميم الاستغلال الكبير (في عام ١٩٣٩ كان ربع الملاكين الريفيين الأوروبيين يملكون مستغلات تفوق ١٠٠ هكتار) والحالة هذه إلى انقطاع هجرة الريفيين الفرنسيين إلى

الجزائر. والكرمة التي كان يتوقع أن «تعمر» الجزائر بكرامين صغار على الطريقة الفرنسية لم يكن من شأنها باديء الامر سوى إطالة البقاء الاقتصادي للمستوطنين الرسميين من زارعي الحبوب ، ثم إن الملكية الكبيرة من أراضي الحبوب والكرمة امتصت الاراضي المسلمة واستبعدت الرجال . فمن قطع ارض استيطانية مساحة الواحدة منها ٥٠ إلى ٧٠ هكتاراً نشأت ملكيات تغطي أربعة آلاف إلى خمسة آلاف هكتار. ولم يكن في عام ١٩٣٠ سوى ٢٦١٥٣ مالكاً أوروبياً يملكون ٢٣٤٥٦٦٧ هكتاراً. والحال أن خمس هؤلاء المالكين كانوا يملكون مستغلات مساحتها الوسطية ٣١٨ هكتاراً ويحتلون هم وحدهم ١٧٢١٩٧٩ هكتاراً ، أي ٧٤٪ من الاملاك الأوروبية، وكان ١٨٪ من المالكين يملكان مستغلات مساحة كل منها من ٥٠ إلى ١٠٠ هكتار تمتدّ على مساحة ٣٦٤٣٦٦ هكتاراً .

وخلاصة القول ان الاستيطان لم يعد ، في عام ١٩٣٠ ، سوى مشروع لموظفين أوروبيين ـ وهو المصير الذي عيّنه له فنيّو الامبراطورية الثانية . ولمّا كان الاستيطان الريفي منصرفاً إلى توسيع الزراعات الرابحة التي تغذي تصديراً قوياً (إن ما قيمته ٥٠٪ من صادرات البلاد كان يتألف من منتجات الكرمة) فقد كان يغني الجزائر الأوروبية ولكنه يفقد كل تبرير للاستيطان : فكان يستنزف الاعمار الفرنسي ويزاحم منتجي الوطن الام في اسواقهم . وكان الجزائريون يأخذون عليه ، من جانبهم ، أنه يضحي بمزروعات المواد الغذائية ويترك البلاد لاحتمالات لزراعة المحصول الواحد .

وتوسع الاستيطان الحضري موازياً للاستيطان الريفي ولكنه كان دواماً أكبر منه عدداً. فالمدن الأوروبية، بوصفها مراكز إدارية ثم اقتصادية ، اجتذبت بالاضافة إلى الموظفين والتجار الفرنسيين ، أجانب من جميع الجنسيات: ٢٦٠٠٠٠ مهاجر أوروبي تقريباً من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩٠٠. وفي عام ١٨٧٢ كان ٦٠٪ من الأوروبيين من سكان المدن ، وارتفعت هذه النسبة إلى ٦٣,٦٪ في عام ١٨٨٦ ، وإلى ٦٥,٤٪ في عام ١٩٠٦ ، وإلى ٧١,٤٪ في عام ١٩٢٦. وصارت المدن، ولا سيما الصغرى، البوتقة الجزائرية الحقيقية.

ورغم الاستيطان الرسمي وتجنس اليهود تبين اكثر من مرة أن عدد الاجانب سيتفوق على عدد الفرنسيين ، ففرض قانون ٢٦ حزيران ١٨٨٩ الجنسية الفرنسية على جميع ابناء الاجانب الذين لا يرفضونها : وهذا ما سمّي بالتجنس الاوتوماتيكي ، وبهذا الشكل أحرزت الجنسية الفرنسية تفوقاً عددياً: ففي عام ١٨٨٦ كان عدد الفرنسيين ٢١٩٠٠٠ ، وعدد الاجانب ٢١١٠٠٠ ، وفي عام ١٨٩٦ كان عدد الفرنسيين ٣١٨٠٠٠ (منهم ٥٠٠٠٠ متجنس) وعدد الاجانب ٢١٢٠٠٠ ، وكان عدد الفرنسيين في عام ١٩٠١ ، ٣٦٤٠٠٠ منهم ٧٢٠٠٠ متجنس وعدد الاجانب ١٨٩٠٠٠ .

و « الخطر الاجنبي » ، الذي كشفه السياسيون المحليون لغايات انتخابية ، كان مع ذلك ظاهرة تاريخية أقل شأناً من الاندماج التدريجي للفرنسيين و « الفرنسيين الجدد » (المتجنسين) ، أعني

ضفاء الطابع الجزائري . لقد ارتفع مجموع عدد السكان الأوروبيين من ٢٨٠٠٠٠ عام ١٨٧٢ إلى ٥٧٨٠٠٠ في عام ١٨٩٦ . وبدءاً من عام ١٨٩٦ تفوق عدد الأوروبيين المولودين في الجزائر على عدد المهاجرين إليها : فكان هناك شعب جديد يولد . في هذا الحين اعتقد بعض السياسيين وبعض المحرضين ان الساعة قد حانت لميلاد « جزائر حرة » .

٤ ـ ثورة فاشلة
(١٨٩٨ ـ ١٩٠٠)

إن الأزمة التي عرفت بالاسم التقليدي « الأزمة المعادية لليهود » كانت في الحقيقة ثورة فاشلة . لقد وقعت في الحقيقة فتن معادية لليهود ، ولكن الضغينة على الوطن الأم والحلم بجزائر مستقلة يفسران خطورة الاحداث .

كانت الافكار المعادية للسامية قوية دوماً بين السكان المستوطنين ، ولا سيما بين الطبقة الدنيا الاسبانية . وقد حرّض هذه الافكار عن وعي السياسيين الراديكاليين الذين كانوا يعتبرون انفسهم مبعدين عن السلطة بسبب التصويت الجماعي من اليهود الذين يطيعون نصائح مجامعهم الدينية والسماسرة الانتخابيين . وبدافع معاداة الاشتراكيين للرأسمالية ، وبغضبة السياسي المحترف لدى اقصى اليمين المنصاع لتعليمات Drumont ، بدا هؤلاء وأولئك شرسين في معاداة السامية . وتولى طالب « جزائري » هو

ماسيميليانو ميلانو ، المعروف بـ بماكس ريجيس ، قيادة المعادين لليهود والمنادين بالحكم الذاتي وأعلن في كانون الثاني ١٨٩٨ « ساعة الثورة » : « إننا سنسقي شجرة حريتنا بالدم اليهودي » . وغدا جمهور مدينة الجزائر سيد الشارع من ٢٠ إلى ٢٥ كانون الثاني ، وأيدته الجزائر الاستيطانية : ففي أيار ١٨٩٨ انتخب أربعة نواب « معادين لليهود » . غير أن الجبهة المعادية لليهود انقسمت عندما استعان الاخوة ميلانو بالاجانب وأعلن الحاكم Laferrière استجابة العاصمة « لمطالب المستوطنة في الاستقلال الذاتي » : ففي ٢٥ آب ١٨٩٨ نالت الجزائر وعداً بالاستقلال الذاتي المالي ، وليس هذا فحسب ، بل على انشاء فوري لجمعية استيطانية منتخبة ، هي المفوضيات المالية ، ومن جهة أخرى أعيد تنظيم مجلس الجزائر الاعلى وعزز بنواب كان لهم منذ ذلك الحين اكثرية في هذه الهيئة للرقابة الادارية .

وصدر قانون ٢٩ ديسمبر ١٩٠٠ فمنح الجزائر الشخصية المدنية وموازنة خاصة ، فاستجيب اذن لمطلب الاستقلال الذاتي[١] ، وهدأ احتجاج الجزائريين واقتصرت الحركة على « المعادين لليهود » وحدهم فغرقت في الاثارة الكلامية ومظاهرات المحرّضين ، أو في أعمال الفوضى التي يقودها « الشبان الوطنيون المعادون لليهود » (في مدينة الجزائر ، صندوق جيش الشعب ، وإنشاء محرز محصّن هو « مركز

---

١ ـ لم يسمح اقتصاد الكرمة للمستوطنين بالمطالبة الجدية بالاستقلال الجمركي .

الترحيب ») . ووقع حادث صغير أعاد الهدوء فجأة : ففي ٢٦ نيسان ١٩٠١ هاجم نحو مائة من سكان البلاد الاصليين الثائرين قرية مارغريت الاستيطانية ، فكان الكشف عن « الخطر الاهلي » تذكيراً للجميع بوجود الشعب العربي - البربري .

الفصل الثاني

تطور المسلمين الجزائريين و « السياسة الأهلية » (١٨٧٠ - ١٩٣٠)

١ - تطور المجتمع الاسلامي

لم يصمد المجتمع الاسلامي أمام توسع الاستيطان : فقد تحطم المسؤولون عنه فانهار تماماً . وتسارع بعد عام ١٨٧٠ انحطاط العائلات الكبرى الذي بدأ في عهد الامبراطورية الثانية ، فقد أصبحت منذ ذلك الحين مشبوهة ومحرومة من القيادات فعاشت في خمول وفقر . والارستقراطية التقليدية التي حوربت بصلابة وعجزت عن أن تتكيف من جديد تبين أنها زالت تماماً في حوالي عام ١٩٠٠ . ولم يحلّ أحد قط محل «الزعماء الكبار»، ولم يبق سوى بعض عائلات المرابطين وبعض السلالات ذات النظام الابوي في الجنوب .

والبرجوازية الضعيفة التقليدية في المدن ، والمؤلفة من المثقفين، والقضاة ، والتجار ، زالت هي أيضاً تحت وطأة

الاستيطان ، ولم تتكون من جديد ، وببطء شديد ، إلاّ بدءاً من أعوام ١٩٠٠ وبصيغة جديدة . وتبعثر الحرفيون الأهليون ولم يبقوا إلا في بعض المدن التقليدية (تلمسان ، قسنطينة) ولم يبق في غير هذه المدن سوى الصناعات العائلية .

وأصيبت الطبقة الفلاحية العربية ، هي أيضاً ، بضرر شديد ، إذ كانت ضحية نزع الملكية المستمر الذي ازداد بسبب البيوع التي اجراها الفلاحون المعسرون[1] . وقد انكر إفقارها الواضح في نظر المعاصرين ، وقد دلّت أبحاث حديثة على أن هذا الافقار كان على درجة من الجسامة لا تقبل الشك . ولئن اكتشف من جديد وافتضح تحت اسم « التشريد » فإنه ظاهرة قديمة ترجع على الاقل الى عام ١٨٧٠ . فقد درج الناس طويلاً على أن يعزوا التغيرات المعروفة في المجتمع الفلاحي (ولا سيما تحضير القبائل الرحّل ونصف الرحل) إلى تأثير السياسة التقدمية . والواقع ان هذا التحضير كان تلقائياً ناشئاً عن التطور الاقتصادي العام وعن حصر القبائل .

---

١ ـ بحسب الاحصاءات الزراعية هبطت مساحة الملكيات الخاصة الأهلية من ٨١٨٨٤١٠ هكتارات في عام ١٨٨٣ إلى ٥٧٩١٢٥٥ هكتاراً في عام ١٩٠٣ (المنطقة المدنية) ، أي بنقص قدره ٢٩٪ في عشرين سنة . ولكن التحقيق الذي أجري عام ١٩٠٠ كشف عن ٧٢٨١٨٣٨ هكتاراً من الاراضي الخاصة و ١٩١٢٩٠٠ هكتاراً من الاراضي arch ، وقد خص تحقيق ١٩١٧ المسلمين بـ ٦٤٦٠٠٣٤ هكتاراً من الأملاك الخاصة و ٢٧٦٦٩٣٤ هكتارات من الاراضي arch (الجزائر الشمالية) .

كانت الطبقة الفلاحية العربية تمارس زراعة خفيفة ضعيفة المردود تستريح فيها الارض سنتين ، وعلى هذا فقد كان الحصر مؤثراً فيها بوجه خاص . وأدى توسع أراضي الاستيطان ، وكذلك إغلاق مراعي الغابات وارتفاع أجور اراضي المرور إلى تقهقر الماشية والبداوة . وكان في الجزائر « بلد الخروف » ٨ ملايين من الغنم في حوالي عام ١٨٦٥ ، و ٧,٧ ملايين في عام ١٨٨٥ و ٦,٣ ملايين في عام ١٩٠٠ . ولكن إذا أخذنا بالحسبان ازدياد السكان فان كل فرد عربي كان يملك بحسب الاحصاءات ثلاثة خراف في عام ١٨٨٧ ، وخروفاً ونصف الخروف في عام ١٩٠٠ . وكانت الأبقار الأهلية مليوناً في عام ١٨٦٧ ، و ١٠٧١٠٠٠ في عام ١٨٨٧ ، و ٨٤٦٠٠٠ في عام ١٩٠٠ ، أي أن كل خمسة من العرب كانوا يملكون ثورين في عام ١٨٦٧ في حين ما كانوا يملكون في عام ١٩٠٠ سوى ثور واحد ومن هنا ندرك أن من الصعب التحدث عن أي تقدم .

وإنتاج المسلمين من الحبوب ، وهو متقلب جداً في الكمية لأنه رتبط بتقلبات مناخ منتظم الشذوذ ، لم يتقدم هو أيضاً ، بل لقد نقص باستمرار بالقياس إلى انتاج الأوروبيين . ففي عام ١٨٦٠ كان محصول الفلاحين المسلمين يمثل ٨٠٪ من الحنطة المنتجة في الجزائر ، وفي عام ١٩٠٠ : ٧٢٪ ، وفي عام ١٩٣٨ : ٤٤٪ . والمساحات المزروعة بالحبوب (وبالاساس الحنطة القاسية والشعير ، وعرضياً الحنطة الطرية) ركدت أو حتى نقصت قليلاً من عام ١٨٧٣ إلى عام

١٩٠٣ ، ثم نقصت كثيراً من عام ١٩٠٦ إلى عام ١٩٢١ وهو التاريخ الذي بدأ فيه صعود جديد نحو الأرقام السابقة . ورغم تكاثر المحاريث العربية (١ لكل ٨٥ هكتاراً في عام ١٨٦٥ ، و ١ لكل ٢٣ هكتاراً في عام ١٩٠٠) والاخذ ببعض المحاريث الفرنسية فقد نقص المردود (بالنسبة للحنطة القاسية من ٤.١ كنتال بالهكتار إلى ٣.٧ كنتال وسطياً) . ومنذ ذلك الحين خصصت للحبوب اراض أقل جودة ، ونقصت حقول القمح في منطقة التل لصالح حقول القمح في المناطق السهوبية من السهول العليا .

غير أن الطبقة الفلاحية العربية ، التي كان النظام المالي الخاص المزعج يفرض عليها ضرائب قاسية حتى عام ١٩١٩ ، لم تكن تعيش في نجوة من الدورات الاقتصادية الأوروبية . وكان ينبغي لها وقد تضررت بالهبوط الطويل المدى في أعوام ١٨٧٣ - ١٨٩٦ أن تشهد بعض الانتعاش في مطلع القرن العشرين . ولكن هذا الانتعاش لم يحدث : فالتسويق القديم للحبوب والماشية (البيع بثمن بخس في الموسم والشراء من جديد في فترة ما بين الموسمين) جعلها تتأثر بوجه خاص بالأزمات الطارئة التي تتفاقم بسبب ممارسات الربا التقليدي . وهذه السمات عامة في جميع الاقتصاديات الزراعية في « النظام القديم » ولكن يجب ان يضاف إليها التفاقم الناتج عن الوضع الاستيطاني .

ومع ذلك فان أثر تقلبات المناخ كان حتى القرن العشرين محسوساً

أكثر من آليات السوق الاقتصادية . وشهدت الجزائر أيضا سلسلة من المجاعات الجزئية - ١٨٩٣ ، ١٨٩٧ ، ١٩٢٠ - وتلتها أوبئة قتالة من الكوليرا والتيفوس . وكانت كل نوبة بؤس تتمخض بطبيعة الحال عن أزمة خطيرة من اختلال الأمن ولكن الادارة لم تسلّم إلا متأخرة بهذا الترابط .

ظل الفلاحون المسلمون طويلا يعملون في الأملاك الأوروبية . ولئن عملوا باكراً جداً كخمّاسين في خدمة الفرنسيين فقد عملوا مباشرة زمنا أطول لدى المستوطنين الذين كانوا يفضلون استخدام اليد العاملة الأجنبية . وأول الأهالي العاملين بالأجرة إنما استخدموا في عهد الامبراطورية الثانية كحصادين (بالمنجل) ، ثم استخدم عمال موسميون أو بالالتزام . وفي عام ١٩٠٣ فقط حلوا محل العمال الأجانب وأصبحوا عمالا زراعيين دائمين . ولكن الاجارة ، حتى في منطقة زراعة الكرمة ، كانت تدر عليهم أقل مما يدره الاستغلال المباشر لقطعهم الصغيرة من الأرض أو مما تدره المزارعة . وهذا ما يفسر جزئيا طابع الإجارة المتأخر وأهميتها الثانوية نسبياً .

وفي مطلع القرن العشرين كان الملاكون ومربّو المواشي المستقلون يمثلون تقريبا نصف الطبقة الفلاحية الاهلية (٥٢ ٪) ، وكان المزارعون أو الخماسين يمثلون ٣٠٪ ، والعمال الزراعيون ١٢٪ ، ومستأجرو الأراضي ٥٪ . وتطورت هذه النسب تطورا بطيئا حتى عام ١٩٣٠ . وإذا كانت نسبة الملاكين ومربي المواشي قد

استقرت على ٥٢٪ من السكان الزراعيين المسلمين فإن مالكي الاراضي الزراعية ما كانوا يمثلون في هذه النسبة سوى ٢٤٪ ، وأصبح ذوو الاجور الزراعيون ١٨ ٪ من المجموع في حين نقصت نسبة الخماسين (١٨٪) ومستأجري الارض (٢٪) ولكن هذه الاحصاءات الاجمالية قلما تتيح قياس الجسامة الدقيقة للحالة البروليتارية الفلاحية ، وإحصاءات الملكية أقل من أن تفي بذلك .

وفي حوالي عام ١٩٠٠ نقصت الملكية الاهلية نقصاناً كبيراً على ما يبدو . ففي منطقة قسنطينة كان ٥٥٪ من المالكين العرب يملكون أقل من ١٠ هكتارات ، و ٢٠٪ من ١١ إلى ٢٠ هكتاراً ، و ١٢,٤٪ من ٢١ إلى ٣٠ هكتاراً . وكانت الملكية الكبيرة ، فضلاً عن أنها مجزأة إلى مستغلات صغيرة ، تكاد تكون غير موجودة إحصائياً (٠,٨٪ من الملاكين كانوا يملكون اكثر من ١٠٠ هكتار) ، وكانت بالمقابل ذات شأن من الناحية الاجتماعية . وكانت برجوازية الارض غير معروفة تقريباً في هذه المقاطعة . وفي منطقة الشليف ربما أعادت طبقة من المثرين الملكية الكبيرة التي أفلتت من أيدي الارستقراطية القديمة ، في حين تشكلت بين الحربين العالميتين طبقة ريفية متوسطة - « ربما ١٠٪ من عالم الفلاحين » - وفي عام ١٩٣٠ كانت الملكية الاهلية موزعة في مجموع الجزائر كما يلي : ١,١٣٪ من الملاكين كانوا يملكون وسطياً ١٩٨ هكتاراً . ولكنهم يشغلون هم وحدهم ٢١٪ من مساحة الملكية الأهلية الخاصة ، و٦٪ كانوا يملكون وسطياً ١٨,٨ هكتاراً ويشغلون

٣٥٪ من الملكية الأهلية ، وأخيراً كان ٧٠٪ ـ أي ٤٣٤٥٣٧ ملاّكاً ـ يملكون وسطياً ٤ هكتارات ويشغلون ٢٣٪ من الملكية الاهلية . ولعدم وجود احصاء سابق صالح للمقارنة تبدو هذه الارقام معبرة عن وجود برجوازية ريفية صغيرة (ربما حديثة المنشأ ؟) إلى جانب الملكية الكبيرة ، كما تظهر افتقار طبقة الملاكين الصغار الذي عزي بسهولة فائقة إلى ازدياد السكان وحده .

إن الضغط السكاني الذي كان ضعيفاً باديء الامر ثم ازداد بانتظام بقي في الحقيقة معتدلاً حتى عام ١٩٣٠ ، غير أنه أدى إلى إفقار طبقة ريفية لم تكن مواردها تنمو . والمسلمون الذين كان عددهم ٢٧٣٣٠٠٠ في عام ١٨٦١ و ٣٥٧٧٠٠٠ في عام ١٨٩١ بلغ عددهم في عام ١٩٢١ نحو ٤٩٢٣٠٠٠ نسمة . وفي حوالي عام ١٩٣٠ كان يمكن القول إن عدد السكان قد تضاعف في ٧٠ سنة . أما من حيث التفاصيل فإن هذا الازدياد المطلق شهد حالات تباطؤ مرتبطة بالازمات الاقتصادية (١٨٨٦ ـ ١٨٩٦) وبالحرب (١٩١١ ـ ١٩٢١) .

وكان التحضر ، هو أيضاً ، ظاهرة متأخرة وجزئية قبل عام ١٩٣٠ . ففي عام ١٨٨٦ كان ٩,٦٪ من المسلمين فقط يسكنون المدن ، و ٧,٦٪ في عام ١٩٠٦ ، و ١٠,٨٪ في عام ١٩٣١ . وبعد الحرب أدى اكتظاظ الارياف النسبي بالسكان إلى الحث على التحضير فاتجه في آن واحد إلى مراكز الاستيطان الصغرى ـ أماكن التشغيل ـ

وإلى المدن الكبرى ، وراح يحقق لأول مرة تعايشاً ذا شأن بين الأوروبيين والجزائريين وأدى إلى تمتين العلاقات بين الطوائف، ولكنه كان أيضاً بالنسبة للمسلمين بداية تحرك سريع نحو العالم الحديث . والهجرة إلى فرنسا التي جعلت هذه العملية تتسارع كثيراً بدت منذ اعوام ١٩١٠ وكأنها عامل قوي في مكافحة البؤس أو في تحسين مستويات العيش . وجاءت حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ثم إلغاء إجازة السفر في عام ١٩١٩ فشجعا تيار الهجرة ٩٢٠٠٠ في عام ١٩٢٣) : لقد اكتشف الفلاحون الجزائريون فرنسا وأوروبا، وكان هذا الأمر منعطفاً حاسماً بالنسبة للمجتمع الجزائري .

٢ - « السياسة الأهلية »

في حين كانت السياسة الدمج قد أحرزت انتصاراً كبيراً في جميع الميادين من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٨٩٨ ، لم تكن المسألة مع ذلك اعتبار المسلمين فرنسيين وبالعكس تماماً فإن سياسة الاخضاع هي التي طبقت عليهم . فقد وضع لهم تدريجياً نظام خاص يقال له نظام إدارة المستعمرات أو التبعية الأهلية ودعّم شيئاً فشيئاً . فقد انشأ قانون التبعية الأهلية (١٨٨١) سلسلة من العقوبات غير المألوفة في القانون العام «(فان ٤١ مخالفة « خاصة بالاهلين » حُددت قانوناً في عام ١٨٨١ وخفضت إلى ٢١ في عام ١٨٩٠) . وكانت الغاية الاحتفاظ للحكام الاداريين بالصلاحيات الزاجرة الممنوحة للضباط كي يفرضوا أنفسهم على القبائل التي لم تخضع تماماً بعد . ولكن هذه

الإجازة « المؤقتة » في المعاقبة بدون حكم وعمليا بدون رقابة ، والتي منحت لحكام البلديات المختلطة لمدة « سبع سنوات » ، قد جُددت دورياً من عام ١٨٨١ حتى عام ١٩٢٧ . و « الصلاحيات التأديبية » نفسها مُنحت في البلديات ذات الصلاحية الكاملة لقضاة الصلح بحيث ظلوا حتى عام ١٩١٤ يصدرون الاحكام غير قابلة للاستئناف . وبقي الاهلون كذلك خاضعين لعقوبات خاصة من اعتقال إداري ، ووضع تحت المراقبة ، وغرامات جماعية . ومصادرات فردية أو جماعية . وفُرضت عليهم رخصة سير داخلية من أجل التنقل خارج قراهم ، وفقاً للسابقة التي ابتُكرت من أجل الارقاء الزنوج في الانتيل .

واستخدمت سياسة الدمج بالمقابل لطمس السمات المميزة للمجتمع الاهلي . فرغم الوعود التي قطعت وأوفي بها جزئياً حتى عام ١٨٧٠ ، حوربت المؤسسات الاسلامية مباشرة أو مداورة ، وبخاصة بين عامي ١٨٧٠ و ١٨٩٠ . وبعد الالغاء التدريجي للقيادات الاهلية الكبرى كان القضاء هو المستهدَف مباشرة ، فقد كان الأميرال de Gueydon يقول : « يجب أن يمحي القاضي المسلم أمام القاضي الفرنسي فنحن الفاتحون . فلنعرف كيف نفرض إرادتنا ! » . وعلى هذا فقد حل قضاة صلح بصلاحيات محدودة محل القضاة الشرع في القبائل (١٨٧٤) ، وألغي المجلس الاعلى للقانون الاسلامي في عام ١٨٧٥ ، كما ألغيت المجالس

الاستشارية ، وخُفض تدريجياً عدد محاكم القضاء الشرعي من ١٨٤ إلى ٦١ (١٨٩٠) . والحرب التي شنت على قضاة الشرع أدت إلى صدور مرسوم ١٠ أيلول ١٨٨٦ الذي انتزع منهم في الجزائر بأسرها صلاحية النظر في جميع القضايا العقارية ، وأصبح منوطاً بقضاة الصلح الفرنسيين منذ ذلك الحين أن يطبقوا معاً القانون الفرنسي والشريعة (القانون القرآني) . وأخيراً صار المسلمون منذئذ يحاكمون أمام هيئات محلفي الجنايات التابعة لنا والتي كان أعضاؤها يُختارون من بين الفرنسيين وحدهم .

وأدت سياسة الفرنسة الغريزية إلى تغيير أسماء المدن والقرى، كما أن السجل المدني الذي أنشىء في عام ١٨٨٢ رآه المسلمون قهراً متعمداً ، فكثيراً ما أفضى في الواقع إلى تزويد الجزائريين بألقاب جديدة لزمتهم آخر الامر . ولم تصل هذه الفرنسة إلى حد تشجيع سياسة مسيحية في التبشير الديني : فقد أوقفت الادارة بعض المحاولات التي قام بها المونسنيور Lagiverie (الآباء البيض) والبعثات البروتستانية . ومع ذلك ، فإن الكهنة والمرسلين ارتضوا بغرابة بنظام الاستيطان الجزائري ، بالقياس إلى كثير من اعتراضات الضمير المسيحي التي سجلت أثناء تاريخ الاستعمار .

وقامت سياسة الجمهورية الثالثة الدينية إزاء الاسلام على تسامح حذر ومحظورات عديدة . فرغم ان الدين قد اعتبر حراً فإن التعليم الديني لم يكد يكون مقبولاً . وباسم سياسة الدمج ثم العلمنة حددت

المدارس القرآنية بدقة ، وروقبت مدارس الزوايا (التي اعتبرت « أديرة إسلامية ») وأغلقت أو أزعجت . ولهذا السبب توقف الانضمام بصورة عادية إلى طبقة العلماء (فقهاء القانون) ونقص عدد معلمي القرآن dherrar والمدرسين . ومنذ ذلك الحين تقهقرت معرفة اللغة العربية الأدبية ، إذ كانت لا تكاد تدرّس ، بدون أن يكون قد سعي إلى هذه النتيجة عن قصد ، وروقبت العبادة رقابة ضعيفة . وإذا كانت الأعياد والزيارات الدينية المحلية الخاضعة للترخيص مسموحاً بها بسخاء ، فإن الحج إلى مكة ـ وهو أحد أركان الدين الإسلامي الخمسة ـ قلما سمح به ، ومُنع الحج السنوي ، بذرائع مختلفة ، بحيث يتباعد ما بين الرحلات . وكان لا بد من تدخل البرلمان الفرنسي في عام ١٩١٣ لازالة هذه العراقيل .

ورغم أن الاسلام دين لا اكليروس فيه فإن فرنسا خلقت ورعت طبقة دينية اسلامية رسمية مأجورة من الدولة ومهمتها إقامة العبادة في المساجد . ولهذا فإن قانون فصل الكنائس عن الدولة لم يطبق قط في الجزائر . وهذه الطبقة الدينية التي تدرب في ثلاث مدارس فرنسية كان عليها أن تكافح النشاط السري للجمعيات الدينية . وسرعان ما تبين للادارة أن هذا « الاكليروس المحنف » كان مجرداً من النفوذ ففضلت عندئذ الاعتماد على زعماء الجمعيات الدينية وعلى المرابطين المحليين . وراح هؤلاء يفقدون تدريجياً ، بسبب ما عليهم من شبهات ، كل هيبتهم وكل نفوذهم .

ورغم سياسة الدمج وتقاليدنا الادارية في التوحيد فإن الادارة الجزائرية مارست سراً في المسألة الاهلية سياسة فرّق تسد . وكان البربر الجزائريون، الذين ينظر إليهم من جانب واحد هو أنهم سكان جبال القبائل الصغرى والكبرى، يعتبرون أكثر قابلية للاندماج لأن « إسلامهم سطحي ، كما يقال ، وهم أعداء فطريون للعرب » . والنزعة الاقليمية لدى القبائل ، التي ضخمتها كتابات الحرب الكلامية ، لم تلبث أن نشأت عنها اسطورة قبلية حقيقية ، فقد اعتبر شعب القبائل منحدراً عن الغول Gaulois (!)، والرومان ، والبربر المسيحيين من العهد الروماني ، وحتى من الفاندال ! ولهذا فإن بعض الناس لم يقطعوا الامل في « أن يعيدوا إليهم إيمانهم المسيحي » ، وهذا ما يفسر محاولات هديهم التي قام بها المونسنيور Lagiverie من عام ١٨٦٣ إلى عام ١٨٧٠ ، وقد أخفقت إخفاقاً تاماً .

وكان على منطقة القبائل ، بشيء من التناقض ، أن تعمل بقوانيننا وتحتفظ بأعرافها ، فاستغني عن القضاة المسلمين أو أنزلوا إلى مرتبة كتاب العدل ، وأغلقت المدارس القرآنية ، وفرض التعليم الالزامي في المدارس الفرنسية . ومع ذلك ، ورغم بعض المحاولات الغريبة في الفرنسة المتسارعة ، فقد صُرف الاهتمام بوجه خاص إلى الدفاع عن قوانين القبائل ضد الشريعة ، والاحتفاظ للبلاد بزعمائها الخاصين بها (الأمناء) وبنظام ضرائبها التقليدية ، وقبلت جماعات (مجالس) القرى ، الملغاة في القانون ، وشُجع استعمال اللهجات القبائلية .

وفي عام ١٨٩٨ حصلت القبائل على تمثيل خاص في المفوضيات المالية « كي لا يتعود شعبا الجزائر على الاحتكاك أحدهما بالآخر » . والواقع أن سياسة التجزئة الاستعمارية هذه كانت عاجزة : فمع تقدم المواصلات تقدّم تعريب مناطق القبائل ، ولم تفرز الفرنسة سوى بضعة أفراد قبل هجرة عمال القبائل الكبرى إلى الوطن الام . وقد غذّى فشل هذه السياسة ، حتى أيامنا ، احتجاجات مستمرة على الادارة التي اتهمت ، خطأ تماماً ، بأنها « جعلت شعب القبائل مسلماً وعرّبته » .

ووقعت للدمج اعوجاجات أخرى أحسّ بها السكان الأهليون إحساساً أخطر . وبهذا الشكل رُفضت حتى عام ١٩١٩ المساواة أمام الضريبة . وألزم المسلمون بأن يسددوا فضلاً عن « الضرائب العربية » التي تضاف إليها سنتيمات إضافية عديدة ، الضرائب الفرنسية المباشرة القليلة التي أدخلت إلى الجزائر وجميع الرسوم والضرائب غير المباشرة . وأبقي هذا التكليف الضريبي المزدوج حتى عام ١٩١٩ وهو التاريخ الذي ألغيت فيه « الضرائب العربية » . ورغم الطلبات المستمرة لاصلاح هذه الضرائب التقليدية ، التي قدّمها إما موظفون كبار وإما برلمانيون فرنسيون ، فإن التغييرات الوحيدة التي بدت متلائمة مع مراعاة التقاليد كانت حتى ذلك الحين زيادات في التعرفات . فالمسلمون الذين كان يجب أن يدفعوا ١٤ مليوناً من الضرائب العربية و ٢٢ مليوناً من الضرائب إجمالاً في عام ١٨٧٠ ، دفعوا في أعوام ١٨٨٥ ـ ١٨٩٠ :

٤٠٨٠٠٠٠٠ فرنك وسطياً في السنة (منها ١٩ مليون فرنك في باب الضرائب العربية) . ورغم ازدياد السكان ومن جراء افتقار المسلمين لم يمكن بلوغ هذه المعدلات قبل اعوام ١٩٠٧ ـ ١٩١٤ (٤٥ مليون فرنك في عام ١٩١٢) . وفي مطلع القرن العشرين كان الجزائريون ، الذين كانوا يدفعون من الضرائب المباشرة ضعف ما يدفعه الأوروبيون، يدفعون ٤٦٪ من الضرائب التي تجبى في الجزائر لصالح مختلف الموازنات[1] وكان العبء الضريبي الوسطي على الفرد الواحد (وهو من فئة ١٠ فرنكات) أقل بكثير ولا شك من عبء الأوروبيين (٧٧ فرنكاً)، ولكن المسلمين ما كانوا يملكون، بحسب تقدير إداري متفائل ، سوى ٣٧٪ من ثروة الجزائر ، وبوجه خاص كان مستوى عيشهم الفردي أدنى بكثير من مستوى عيش الأوروبيين. وإذا دققنا حالات ملموسة استطعنا أن نثبت وجود استغلال ضريبي حقيق لصغار المكلفين من الأهلين .

وبدءاً من عام ١٩٠١ وضعت سياسة أهلية جديدة رسمية أطلق عليها اسم « سياسة المشاركة » تخلت عن الدمج التشريعي ونادت بـ « تطور المسلمين ضمن حضارتهم الخاصة بهم » وهذه النظرية التي كان يمكن أن تكون كريمة لم توح بتغيير عميق في موقف الادارة

---

(١) ـ بعد إصلاحات ١٩١٩ هبطت مساهمة المسلمين إلى ١٦٪ من مجموع الضرائب المباشرة ، وإلى ٢٨٪ من مجموع الضرائب غير المباشرة ، و ٢١٪ من الموازنة الخاصة ، أي الى ٢٧٪ من حاصل مختلف الموازنات (الخاصة والاقليمية ، والبلدية) .

الجزائرية ، فقد استخدمتها فقط لتبرير بعض الانحرافات للحقوق العامة .

وبناء على طلب المفوضين الماليين الأوروبيين انشئت بمراسيم في عام ١٩٠٢ محاكم « خاصة » هي المحاكم الجزائرية ومحاكم الجنايات ، لمحاكمة المسلمين دون غيرهم . ثم أعيد العمل بحق الاستئناف الذي ألغي بادىء الامر ولكن جعلوا الوصول اليه صعباً جداً . أما الجنرال Révoil الذي كان قد فرض هذا الاصلاح ونال بذلك شعبية واسعة لدى المستوطنين فقد هاجمه كليمانصو وأقاله رئيس مجلس الوزراء Combes. والرأي العام شبه الاجماعي في العاصمة كان قد أبدى معارضته للنظام المفروض على المسلمين الجزائريين ، وذلك أثناء النظر في دعوى ثوار مارغريت التي أقيمت أمام محكمة جنايات مونبيلييه (٨١ براءة ، ولا حكم باعدام أي فرد) .

وكان الحاكم العام Jonnart قد وعد بحكم إصلاحي في عام ١٩٠١ فأوفد مجدداً إلى الجزائر في عام ١٩٠٣ وبقي فيها حتى عام ١٩١١ . وبما أنه وزير سابق للأشغال العامة فقد اهتم بوجه خاص بانعاش التجهيز الاقتصادي للجزائر ، وقد كللت جهوده بالنجاح بفضل القروض والازدهار الاقتصادي المفاجىء في أعوام ما قبل الحرب بوجه خاص (تضاعفت تجارة الجزائر الخارجية من ٦٦٦ مليوناً في عام ١٨٩٩ إلى ١١٦٨ مليوناً في عام ١٩١٣) . ورغم ما أبداه من حرص صادق على تشجيع تطور المسلمين ، فإنه لم يوفق إلى فرض أي

من الاصلاحات التي كان ينوي القيام بها في الادارة والسياسة الأهليتين . وكل ما في الأمر أن مرسوماً ما صدر في عام ١٩٠٨ منح نحو نصف مليون ناخب ، منهم الموظفون والزعماء حق انتخاب ستة مستشارين عامين مسلمين . وبقي الاسعاف العام والطبي للمسلمين رمزياً أكثر منه فعالا : ٨٠ عيادة تمريض « أهلية » في عام ١٩١٠ و ١٢٠٠٠ فقير أسعفوا : وفضلاً عن ذلك فان اتجاه هذه السياسة المتعاطفة مع الأهلين قد أعاد النظر فيه الحاكم Lutaud ، هذا الاداري المتصلف الذي تضامن مع الاستيطان ضد طلبات الاصلاحات التي وضعها البرلمان .

وكانت فرنسا تأمل بوجه خاص أن تغزو الجزائر أخلاقياً عن طريق المدرسة . وقد ورثت الجمهورية الثالثة سياسة أهلية في إنشاء المدارس ، ففي عام ١٨٧٠ كانت تعمل ٣٦ مدرسة ابتدائية عربية ـ فرنسية (١٣٠٠ تلميذ مسلم) ، ومعهدان عربيان ـ فرنسيان ، وثلاث مدارس دينية اسلامية . ولكن جمهوريي الجزائر توصلوا إلى إغلاق المدارس والمعاهد العربية وتركوا المدارس الدينية تضعف ، فلم يبق في عام ١٨٨٢ سوى ١٦ مدرسة ابتدائية . وأغضبت« سياسة التزمت الوطني الحمقاء » هذه جول فيرّي فأراد منذ عام ١٨٨٠ إنشاء شبكة من ١٥ مدرسة وزارية تقدم باريس ثلاثة أرباع تمويلها . وفي عام ١٨٨٣ طبق على الجزائر التشريع المدرسي الفرنسي الجديد ، وأثار ، كما كتب يقول : « صرخة استياء عامة » وذهلت البلديات الفرنسية حين رأت نفسها يفرض عليها بناء مدارس « لهذا الجمهور من

الصعاليك » ، فرفضت في مجملها « هذه التجربة الخطرة الباهظة الكلفة » : « إذا عمم التعليم فإن الأهلين سيصرخون بصوت واحد : الجزائر للعرب ! » . وفي عام ١٨٩٠ كان نحو ١٠٠٠٠ طفل مسلم - أي ١,٩٪ من المسلمين الذين في سن الدراسة - يرتادون مدرسة فرنسية عامة أو خاصة

وجاء مدير تعليم رائع ثقة هو Jeanmaire (١٨٨٤ - ١٩٠٨) فناضل من أجل تنمية المدرسة الأهلية رغم التعصب العنيد من المستوطنين الذين ما كانوا ينوون أن يقبلوا سوى تعليم مهني أو زراعي عملي . وعندما اضطر إلى ترك منصبه لأنه عارض تحويل المدارس إلى مدارس ملحقة سميت « مدارس - ملاجىء » ، هذا التحويل الذي فرضته المفوضيات المالية ، كان ٣٣٣٩٧ تلاميذ مسلمون (أي ٤,٣٪ من المجموع) يرتادون المدارس في التعليم الابتدائي الفرنسي . ولم يكد عدد الطلاب يتضاعف حتى عام ١٩٣٠ : فرغم توسيع المدارس الملحقة التي عُهد بها إلى معلمين من الأهلين فإن النسبة المئوية لم تصل في عام ١٩١٤ إلا إلى ٥٪ = (٤٧٢٦٣ تلميذاً من أصل ٨٥٠٠٠٠ تلميذ في سن الدراسة)، وفي عام ١٩٢٢ كان عدد التلاميذ في المدارس ٦٠٦٤٤ من مجموع ٩٠٠٠٠٠ ، أي ٦٪) .

وكان التعليم الثانوي الفرنسي لا يقبل وسطياً سوى ٨٤ تلميذاً مسلماً في السنة قبل عام ١٩٠٠ و ١٥٠ تلميذاً قبل عام ١٩١٤ . وفي

عام ١٩١٤ تخرج من جامعة الجزائر ٣٤ حامل بكالوريا مسلم و١٢ مجازاً .

غير أن أولياء التلاميذ المسلمين ظلوا زمناً طويلاً مترددين في إرسال أولادهم إلى مدارس الحكومة ، وكانوا أكثر تحفظاً في إرسال البنات منهم في إرسال الصبيان . فكان لا بد في كثير من الأحيان من إجبارهم على ذلك ، وكان الوجهاء يعارضون هذه الضغوط خشية منهم أن يتحرر الشبان المتفرنسون . ولم تصبح لدى الشبان المسلمين رغبة في التعلم في المدارس الفرنسية إلا بعد الحرب العالمية الأولى ، ومنذ ذلك الحين اصبحت المدرسة أحد المطالب الرئيسية للمسلمين المتطورين .

يضاف إلى ذلك أن بعض الجزائريين المسلمين كانوا يأتون لتقديم امتحاناتهم في فرنسا ، وبعد عام ١٩٢٠ جاء بعضهم للدراسة فيها . واكثر منهم عدداً أولئك الذين كانوا يذهبون إلى فاس أو تونس أو القاهرة ليتلقوا تعليماً إسلامياً تقليدياً ، وكانت جامعة الأزهر على الدوام تضم من الطلاب الجزائريين اكثر مما تضم المدرسة الدينية الجزائرية .

ومع ذلك فإن الحركة الاسلامية للدفاع عن الدين المعروفة باسم حركة التجديد الاسلامية دخلت متأخرة إلى الجزائر ، وبخاصة في منطقة قسنطينة . وعندما جاء المصلح Abdoûh ، لزيارة الجزائر في عام ١٩٠٣ أبدى تأثره من نزعة المحافظة والتشدد الديني . ولكن الشيخ بن باديس بدأ في عام ١٩٢٤ مواعظه المتزمتة و « الاصلاحية » وأسس اول مدرسة « مجدّدة » .

٣ - تطور المسلمين السياسي من ١٩٠٠ إلى ١٩٣٠

في مطلع القرن العشرين عبّرت نخبة صغيرة من سكان المدن المسلمين الذين تعلمنوا وتفرنسوا ، عن طريق صحافتها ، وجمعياتها الفكرية ، وروابطها ، عن مطالب « المتطورين » . وقد لقي **الشبان الجزائريون** مكافحة من بعض الوجهاء الرسميين ، « شيوخ العمائم » ، ومن الادارة الجزائرية فاعتمدوا على ذوي الأفكار التحررية في العاصمة (Paul Bourde في جريدة Le Temps ، وAlbin Rozet في مجلس النواب) وسرعان ما نالوا الحظوة لدى الرأي العام الفرنسي المستنير . وتولت وفودهم إلى باريس التعريف برغباتهم ، ولا سيما السياسية : فقد كانوا كلهم تقريباً ينادون بسياسة الدمج من أجل التوصل يوماً ما إلى المساواة السياسية بفرنسيي الجزائر (وتضاف إلى هذا المطلب لدى بعضهم حركة عاطفية جامحة) . وخوفاً من التخلي عن « النزعة العاطفية في الوطن الام » صوّرت الادارة الجزائرية هذا المطلب وكأنه « حركة وطنية ضد الاحتلال الفرنسي » . والحال أن هؤلاء « الوطنيين » المزعومين كانوا يقومون بحملة لصالح مشروع تجنيد المسلمين الاجباري الذي طرحه Messimy ، وكانوا يطالبون بالمقابل إلغاء التفاوت في الضرائب ، ونشر التعليم الابتدائي ، وتوسيع التمثيل السياسي للمسلمين ، وإنهاء نظام التبعية الأهلية .

إن مشروع الخدمة العسكرية هذا الذي رفضه الأوروبيون وشيوخ العمائم أقلق المتدينين من سكان مدينتي ندرومة وتلمسان. وحسبما يروى عن المهاجرين من أجل الدين نحو مئتين من الوجهاء إلى التوجه نحو سورية . ولم تحل هجرة تلمسان (١٩١١) دون إقرار مبدأ تجنيد الأهلين ، ولكنها قوّت المطالبة بتعويض سياسي . ورغم رفض الحاكم Lutaud اضطرت الحكومة أن تقطع وعداً لمجلسي النواب والشيوخ المؤيدين لسياسة أكثر تحرراً ، بتحسين الميثاق الأهلي . ففي عام ١٩١٤ ألغي الاعتقال الاداري للمسلمين (ولكن أبقي على الوضع تحت المراقبة) وخفضت الصلاحيات التأديبية ، ودُرست الاصلاحات السياسية والإدارية المتوقعة ولكن الحرب العالمية الأولى أدت إلى تأخيرها .

وفي عام ١٩١٤ كان إخلاص الأهلين مفاجأة سارة للمسؤولين في الجزائر ، فلم تثر ضد تجنيد المجندين سوى منطقة الأوراس المغلقة ، ولكن الاضطرابات بقيت محدودة . وقد قدم التجنيد الأهلي ١٧٣٠٠٠ عسكري منهم ٨٧٥٠٠ متطوع : وقد سقط في ساحات القتال ٢٥٠٠٠ جندي مسلم (و٢٢ ألف فرنسي جزائري) . زد على ذلك أن ١١٩٠٠٠ عامل جزائري قدموا لمساعدة العاصمة ، وفي عام ١٩١٨ كان أكثر من ثلث سكان الجزائر الذكور يستخدمون في فرنسا .

ويدا لكليمانصو أن هذا الجهد يستحق مكافآت سياسية واسعة . وأدى الاعلان عن نياته هذه إلى اضطراب فرنسيي الجزائر واستقالة

الحاكم Lutaud وعندئذٍ أوفد كليمانصو إلى مدينة الجزائر الحاكم السابق جونار لبحث قبول الاصلاحات ، فعمد هذا الأخير إلى حذف أكثر الاصلاحات جرأة مراعاة منه لمشاعر المستوطنين ، وبخاصة الاصلاحات المأخوذة عن مشاريع الامبراطورية الثانية والتي كانت تتيح للمنتخبين المسلمين الاشتراك مع الفرنسيين في الانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ .

ومنذ ذلك الحين سار البرلمان الفرنسي بدون صعوبات ، وتحققت المساواة في الضريبة بين المسلمين والأوروبيين بإحداث ضرائب جديدة من نوعٍ ضرائب الوطن الأم . ومنحت قوانين ومراسيم شباط - آذار ١٩١٩ تمثيلاً انتخابياً لعدد من المسلمين أكبر في جميع مجالس الجزائر (١٠٠٠٠٠ للمجالس العامة والمفوضيات المالية ، و ٤٠٠٠٠٠ لمجالس القرى) ، وارتفع عدد المستشارين العامين المسلمين من ٦ إلى ٩ (ربع المجموع) ، وارتفعت نسبة المستشارين البلديين المسلمين ، التي كانت بمقدار الربع منذ عام ١٨٨٤ ، إلى الثلث ، ونال المستشارون حق الاشتراك في انتخاب رؤساء البلديات .

هذه الاصلاحات المتواضعة التي ثار عليها رؤساء بلديات الجزائر لم تكن تفي بالوعود المقطوعة عام ١٩١٤ ، فأصيب الشبان الجزائريون بخيبة أمل . ولم يدرك أحد أن رفض كل حق في التمثيل ، ولو غير مباشر ، في البرلمان الفرنسي ، وإيجاد ناخبين جزائريين فقط ، ليس من شأنه إلا أن يجعل هذه الاصلاحات تفتح الباب لمواطنية جزائرية .

وانقسمت حركة الشبان الجزائريين في السنوات التالية : فبعضهم كانوا ينادون بالتجنس مع التخلي عن نظام الاحوال الشخصية الاسلامي ، وكان الآخرون يطالبون بالمواطنية ، أو بحق التمثيل في البرلمان مع بقاء نظام الأحوال الشخصية ، فكان الفريق الاول يعبّر تلقائياً عن مطلب المتطورين في المساواة ، وكان الفريق الثاني أكثر تأثراً بارادة الجماهير الأهلية في الحفاظ على معتقدهم وشخصيتهم . وقد وجد الفريق الثاني في الأمير خالد حفيد عبد القادر من يحمل رايتهم . ومع أن برنامجه المعروض في **الاقدام** كان اندماجياً واضحاً (ربط المحافظات ربطاً مباشراً ، وإلغاء البلديات المختلطة والقوانين الاستثنائية ـ والمطالبة بستة نواب وثلاثة شيوخ) فإن الادارة الجزائرية قاومته كـ « وطني أهلي » ، وتوصلت إلى هزيمته السياسية ثم إلى نفيه . ولما عاد إلى باريس في عام **١٩٢٤** رفضه فيها كارتل اليساريين فاتصل بشيوعيي شمال افريقيا . وحكمت عليه محكمة قنصلية فرنسية بالحبس فاضطر منذئذ إلى البقاء في دمشق حيث مات في عام **١٩٣٦** .

وبعد زواله كان مصالي الحاج قد أسس في باريس في أيلول **١٩٢٤** حركة عرفت فيما بعد بـ « نجمة الشمال الافريقي » . وفي الجزائر حيث لم تعد حركة الشبان الجزائريين تملك سوى القليل من الصحف الاسبوعية (التقدم ، و La Tribune و Le Trait d'Union) توسعت مع ذلك حظوة هذه الحركة بفضل زعماء جدد : فرحات عباس ، وبن جلول . وكانوا جميعهم يتمنون تحويل « المستوطنة إلى إقليم » .

أما الأوروبيون الذين لم يقبلوا قانون «المسلم» لجونار لعام ١٩١٩ ، «الذي أقرته خارج الجزائر مجالس غير مختصة» فإنهم لم يكفّوا عن المطالبة بحقهم في إدارة الجزائر بانفسهم عن طريق مجلس جزائري « كمنظمة تسمح بأن تقرّ محلياً الأنظمة التي تلبي أمنياتنا » . وفضلت الحكومات الفرنسية أن تلبي هي نفسها هذه المطامح ، وهكذا سُمح باصلاح قوانين التبعية الأهلية (١٩٢٠ و ١٩٢٢) وتمت الموافقة على قرض بمبلغ ١٦٠٠ مليون فرنك يخصص لتمويل مشروع أشغال كبرى تكون فيه حصة الأسد لريّ أراضي الاستيطان وتحديث السكك الحديدية . وبناءً على طلب المستوطنين الذين كانوا يريدون منع سفر العمال الجزائريين إلى فرنسا لأن هذا السفر يقلل اليد العاملة ويرفع الأجور ، أصدر Chautemps قراراً في ٨ آب ١٩٢٤ أراد فيه منع إبحار العمال المسلمين غير المزودين بعقد عمل .

وإذا حكمت فرنسا وفقاً لآراء الجزائر الأوروبية حصراً فقد أسكتت لوقت ما اعتراضات المستوطنين ولكنها خسرت حظوة المسلمين . وكان Lyautey يرى ، في عام ١٩٢٣ ، أن تلك كانت سياسة مجرمة حقاً . ولم يلبث أن اقتنع بذلك الحاكم اليعقوبي فيوليت Violette . وقد أعاد بعض الأمل إلى الشبان الجزائريين ولكنه أقلق الأوروبيين شديداً . وكان المفوضون الماليون قد رفضوا موازنة هذا الحاكم لأنها كانت تنص على المساهمة في مجهود فرنسا الحربي ، ولما تحدث عن منح النخبة الأهلية حق التصويت مع الفرنسيين حصل

النائبان تومسون وموربنو من بوانكاريه على استدعاء « فيوليت العربي » فوراً (٩ نوفمبر ١٩٢٧).

واستعان فيوليت بالرأي العام الفرنسي وقدّم بمناسبة الذكرى المئوية للجزائر الفرنسية اقتراحاً بقانون يمنح المواطنية للنخبة ويستهوي الجزائر لمدة سبع سنوات. وقد أكد متنبئاً في كتابه الصادر عام ١٩٣١ بعنوان: هل تدوم الجزائر؟ إنه إذا بقيت الجزائر إقطاعية خاصة بالمستوطنين فإن فرنسا ستخسرها « في غضون عشرين سنة[1] ». وأوضح مذكراً بمطالب الشبان الجزائريين قائلاً: « إذا اقترفت فرنسا الخطيئة التي لا تغتفر فلم تفهم هؤلاء الشبان فانهم سينساقون، كما في الهند الصينية، إلى شعور وطني ساخط » ولم يلبث المستقبل أن أكد صحة أقواله.

---

١ ـ سيكون في الجزائر بعد خمسة عشرة سنة أو عشرين سنة أكثر من عشرة ملايين من الاهلين منهم نحو مليون رجل وامرأة متشبعون بالثقافة الفرنسية. فهل سنجعل منهم ثواراً أم فرنسيين، وهل سيضللنا ما يراه بعضهم مصلحة لهم مادية آنية فنضحي من أجلهم بامبراطوريتنا الافريقية وبمصير البلاد؟ (...). فلو كان الأمر كذلك ولم تتدخل العاصمة لتفرض وجهة نظر أعدل وأكثر انسانية فإن الجزائر سيقضى عليها ».

القسم الثالث

« هل تدوم الجزائر ؟ »

(١٩٣٠ - ١٩٥٤)

الفصل الأول

تطور الجزائر الاقتصادي والاجتماعي من ١٩٣٠ إلى ١٩٥٤

يمكن أن نعدد على سبيل التخمين السمات الكبرى لهذا التطور كما يلي : ١ ـ ازدياد السكان المسلمين ازدياداً ضخماً وضعف ازدياد السكان الأوروبيين ، ٢ ـ انحسار الاستيطان وتعريب متصاعد في الأرياف والمدن الصغرى في الداخل ، ٣ ـ تحضر السكان المسلمين وازدياد سريع في عدد «المتطورين» ، ٤ ـ ازدياد الفارق بين قطاعات الاقتصاد الجزائري : بين قطاع حديث يكاد يكون كله أوروبياً وقطاع تقليدي مسلم . هذا الاقتصاد الثنائي كان يمزق الجزائر تدريجياً مع أن المجتمعين كانا قد تقاربا فيها بعض الشيء ، إن لم نقل في أنماط عيشها ففي مطامحها المادية على الاقل .

١ ـ تطور السكان الأوروبيين الاقتصادي والاجتماعي

استمر السكان الأوروبيون في الازدياد ـ وقد حرموا عملياً من الهجرة الفرنسية ـ فارتفع عددهم من ٨٣٣٠٠٠ في عام ١٩٢٦ (٦٥٧٠٠٠ فرنسي ومتجنس ، و ١٧٦٠٠٠ أجنبي) إلى ٨٨١٦٠٠ في عام ١٩٣١ وإلى ٩٨٤٠٠٠ في عام ١٩٥٤ (معدل الازدياد : ١٪) . وفي هذا التاريخ كان نحو ٧٩٪ مولودين في الجزائر ويعدّون أنفسهم بادىء الامر جزائريين » أياً كان أصلهم . ومع ذلك فان فرنسة الاجانب كانت تتقدم بسرعة وكان أصغرهم سناً يعتبرون أنفسهم فرنسيين فقط . غير أن « فرنسيي فرنسا » كان يُنظر إليهم كمواطنين مختلفين . أما يهود الجزائر ، وعددهم يقارب ١٤٠٠٠٠ في عام ١٩٥٤ ـ مع أنهم مندمجون اندماجاً بارزاً ـ فقد استمر أوروبيو الجزائر في وضعهم موضع شبهة ،وذلك على الاقل حتى قيام دولة اسرائيل . وعداوة العالم العربي أسكتت لاسامية الأوروبيين وشكاوى الاسرائيليين . فقد حقق المجتمع الفرنسي في الجزائر وحدته .

ومن الناحية الاقتصادية كان ١٤,٤٪ من السكان الأوروبيين العاملين ينتمون إلى القطاع الاول (الزراعة) ، و ٢٨,٦٪ إلى القطاع الثاني (الصناعة) ، و ٥٧٪ إلى القطاع الثالث (الخدمات والتجارة) .

كان السكان الزراعيون الأوروبيون في تناقص مستمر منذ مطلع القرن

فهبط عددهم إلى ١٢٥٣٠٠ في عام ١٩٤٨ وإلى ٩٣٠٠٠ في عام ١٩٥٤ . ذلك لأن تجمّع الملكية الأوروبية كان قد تسارع منذ عام ١٩٣٠ : ٢٦١٥٣ مزرعة في عام ١٩٣٠ منها ٥٤١١ مساحتها أكثر من ١٠٠ هكتار . وفي عام ١٩٥٤ كان الاستيطان يملك ٢٧٢٦٠٠٠ هكتار موزعة على ٢٢٠٣٧ مزرعة منها ٧٤٣٢ مساحتها أقل من ١٠ هكتارات ، ٨٧٪ من أراضي الاستيطان ويحصلون على ٧٠٪ من الدخل الاجمالي . ومنذ عام ١٩٣٠ ازداد عدد الملكيات الكبيرة التي تستخدم الآلات بمقدار ١٨٪ وازدادات مساحتها بمقدار ٣٠٪ على حساب الملكية الأوروبية المتوسطة والصغيرة . ومن جراء ذلك هبط عدد المالكين من ٣٤٨٢١ في عام ١٩٣٠ إلى ١٧١٢٩ في عام ١٩٥٤ ، ونقصت نسبة المزارعين والمستأجرين ـ المديرين من ١٦ إلى ١٠٪ . وفي هذه الأثناء هبطت النسبة المئوية لذوي الأجور (موظفين وعمالاً) في المجتمع الريفي الأوروبي من ٤٣٪ في عام ١٩٠٣ إلى ٢٥٪ في عام ١٩٥٤ . ولكن حالة الملكية الأوروبية (٢٥٪ من الأرض المزروعة تخص ٢٪ تقريباً من سكان الجزائر الزراعيين) كانت تطرح أخطر مشكلة بالقياس الى المجتمع الأهلي : فجميع البلدان ذات الملكية الكبرى نادت بالاصلاح الزراعي .

وعلى صعيد الانتاج دعمت سياسة القروض وبرنامج الري الواسع الزراعة الأوروبية فشهدت تجديداً يلفت النظر من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٥٤ .

ولئن لم تتجاوز المساحات المروية ٤٢٠٠٠ هكتار من أصل ٩٥٠٠٠ هكتار قابلة للري فإن التقنيات الزراعية في زراعة الحبوب والكرمة والاشجار (الحمضيات) تقدمت تقدماً هائلاً . وقد توسع استعمال الآلة حتى إلى أبعد من أي حد مطلوب بعد عام ١٩٤٨ (فكل حصادة دراسة كانت تغني عن نحو مائة عامل زراعي) . وازدادت المساحات المخصصة للكرمة ازدياداً كبيراً بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٥ من ٢٢٦٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠٠ هكتار ، وتضاعف الانتاج الوسطي تقريباً (١٩٢٠ ـ ١٩٢٩ : المتوسط السنوي ٩٢٦٥٠٠٠ هكتولتر ـ ومن ١٩٣٠ إلى ١٩٣٨ : ١٧١٠٠٠٠٠ هكتولتر) . وبعد بلوغ زراعة الكرمة هذا الأوج شهدت نقصاناً عابراً من عام ١٩٤١ إلى ١٩٤٧ ، ثم انتعش الانتاج فتجاوز المعدلات السابقة : ١٨٣٠٠٠٠٠ هكتولتر في عام ١٩٥٣ ـ و ١٩٣٠٠٠٠٠ هكتولتر في عام ١٩٥٤ .

ورغم صعوبات التصريف المتزايدة كانت شركات زراعة الكرمة تستثمر ، وتحسّن المردود ، وتنشط الكميات المنتجة . والحال ان ملكية الكرمة الكبرى كانت تضم ٤٤٢٥ مزرعة (١٥٪ من المجموع) وتغطي ٢٦٦٥٠٠ هكتار (٧٢٪ من المجموع) ، وتنتج اكثر من ثلاثة ارباع المحصول الجزائري وبقيت الكرمة هي الدخل الاول للجزائر الزراعية الذي درّ عليها في عام ١٩٥٣ : ٥٥ مليار فرنك .

وزراعة الحبوب الأوروبية التي كانت تغطي ٢٨٪ من المساحات المخصصة للحبوب كانت تجني وسطياً ٤٤٪ من مجموع الانتاج . والتقدم

الذي سجله الانتاج في أعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ أتاح ، بزراعة مساحات أقل ، الوصول إلى الارقام القصوى لأعوام ١٩٠٩ ـ ١٩١٣ . وكان تقدم زراعة الخضار والحمضيات أدى إلى الاعجاب ، فقد ارتفع انتاج الحمضيات من ١٠٠٠٠٠ طن قبل الحرب إلى ٣٤٠٠٠٠ طن في عام ١٩٥٤ (قيمتها ستة مليارات) .

وبوجه الاجمال كانت الزراعة الأوروبية التي يزاولها أقل من ١٠٪ من السكان الأوروبيين تجبي ٥٥٪ من قيمة الانتاج الجزائري الكلي (الانتاج النباتي والحيواني) ، و٦٦٪ من الانتاج النباتي وحده) . وكانت أملاك الاستيطان الريفية تمثل في عام ١٩٥٤ رأسمال يقدر بنحو ٦٠٠ مليار فرنك ودخلاً سنوياً صافياً قدره ٩٣ ملياراً . وكانت هذه الفترة هي العصر الذهبي للملاكين والمساهمين في الشركات الزراعية . غير أن تجمّع الملكية أدى إلى انكفاء حقيقي للسكان الريفيين الأوروبيين فراحوا يتجمعون في المدن ، ولا سيما في المدن الكبرى : ٦٧٣٠٠٠ في عام ١٩٣١ ، ٧٩٢٠٠٠ في عام ١٩٥٤ ، فكان ٨٠٪ من الأوروبيين في عام ١٩٥٤ يعيشون في ٤٦ مدينة ، نصفهم في مدينتي الجزائر ووهران .

وتقدم القطاع الاقتصادي غير الزراعي تقدماً كبيراً فأسهم في ثلثي الناتج القومي الجزائري . فالارباع الثلاثة تحققت على يد ١٥٠٠٠ شركة أوروبية ، والباقي على يد ١٥٠٠٠٠ مشروع أوروبي صغير منها ٥٠٠٠٠ مشروع غير إسلامي .

ومن السهل تقدير تمركز وتطور هذه الشركات : ففي عام ١٩٣٧ كان

هناك ٦٦٧ مشروعاً أوروبياً تضم ٥١٦٥٢ أجيراً ، وفي عام ١٩٥٨ كانت المشاريع الـ ٦٦٨ التي يشغل كل منها أكثر من ٥٠ أجيراً تستخدم ما مجموعه ٩٤١٠٣ أجيراً . وعلى هذا فقد اصبح سكان المدن الأوروبيون اكثر فاكثر قوماً مستأجرين (٢٥٣٠٠٠ أجير بين رجال ونساء في عام ١٩٥٤) يشغلون وظائف متوسطة أو عالية .

ولم يكن عدد العمال والخدم الأوروبيين أعلى في عام ١٩٥٤ مما كان عليه قبل عام ١٩١٤ ، في حين أن عدد الموظفين الاداريين والموظفين والمستخدمين ضُرب بـ ٢,٦ ، وضرب عدد مديري المشاريع والعمال المستقلين بـ ١,٩ . غير أنك كنت تعثر فيه على تضخم القطاع التجاري (١٦٪ من التجار ٦٪ من الحرفيين) الذي تتسم به شركات « القطاع الثالث » .

وعلى هذا فإن السكان الأوروبيين كانوا يمثلون مجتمعاً مسيطراً يشكل الأساسي من كوادر الجزائر - (٩٢,٨٪ من الكوادر العليا ، ٨٢,٤٪ من الفنيين ورؤساء الاجهزة في المشاريع) ومن الوظائف العامة (٨٦٪) . ومع أن هذا المجتمع كان هو نفسه شديد التسلسل فقد كان ينعم في أكثريته بمستوى عيش رفيع (فقد وصف إحصاء ١٩٥١ نحو ٥٦٠٠٠٠ شخص بأنهم « برجوازيون » . وكانت نفقات العطل وحدها آنذاك تصل في الجزائر إلى نحو عشرين مليار فرنك قديم لـ ١٨٧٠٠٠ مصطاف .

٢ - تطور السكان المسلمين الاقتصادي والاجتماعي

يبدو ازدياد السكان المسلمين ، الذي يرجع إلى هبوط نسبة الوفيات ، أحد الاحداث الكبرى التي وجهت فترة ١٩٣٠ - ١٩٥٤ لأن هذه الديمغرافيا السريعة النمو تطلبت اقتصاداً وسياسةً مُنحاها . وبالعكس فإن الثورة الديمغرافية زادت الخلل في التوازن . فبعد أن كان سكان البلديات المسلمون ٥١٥٠٠٠٠ في عام ١٩٢٦ و ٥٥٨٨٠٠٠ في عام ١٩٣١ ارتفع عددهم إلى ٨٤٥٠٠٠٠ في عام ١٩٥٤ أي إلى ٨٧٠٠٠٠٠ تقريباً مع المهاجرين الموقتين . ومعدل ازديادهم الاجمالي الذي كان ١,٤٪ قبل عام ١٩١٤ ارتفع الى ٢,٨٥٪ في عام ١٩٥٤ (مصر ١,٨٤٪) . ولذلك فإن سكان الجزائر من أصغر شعوب العالم سناً . ٥٢,٦ عمرهم دون ٢٠ سنة ، ولكل ٩٤ « بالغاً » ١٠٠ ولد تقل اعمارهم عن ١٤ سنة .

كان أكثر من ثلثي هؤلاء السكان لا يزالون يعيشون في مرحلة الاقتصاد المعيشي قبل الرأسمالي . والحال أن هذه الطبقة الفلاحية التقليدية الضخمة لم تكن لديها محاصيل ولا مواشي بكمية كافية . والمتوسط السنوي من انتاج الحبوب الاجمالي الذي كان ١٩,٦ مليون كنتال بين عامي ١٩٠١ و ١٩١٠ هبط إلى ١٦ مليوناً بين عامي ١٩٢١ و١٩٣٠ ، وإلى ١٤ مليوناً بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٨ ، وارتفع ثانية إلى ١٩,٧ مليوناً بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٤ . وماشية الغنم التي كانت

وسطياً ٨٩٠٠٠٠ قبل عــام ١٩١٠ تراجعت إلى ٥٣٠٠٠٠ بين عامي ١٩٢١ و١٩٣٠، وإلى ٤٨٠٠٠٠ بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٨ وإلى ٥٠٠٠٠٠ بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٤ . وإنتاج زيت الزيتون الذي كان وسطياً ٣٥٠٠٠٠ هكتولتر (١٩١٠ ـ ١٩٢٠) هبط إلى ١٦٥٠٠٠ هكتولتر (١٩٣٠ ـ ١٩٤٠) وارتفع ثانية إلى ٢١٢٠٠٠ هكتولتر فقط في عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ .

وتعليل هذا التقهقر العام يرجع إلى أسباب اقتصادية ، وإلى نقصان المساحات المملوكة (٧٥٦٢٩٧٧ هكتاراً في عام ١٩٣٠ و٧٣٤٩١٠٠ هكتار في عام ١٩٥٠) التي يزرعها المسلمون ، وإلى تجزئتها باستمرار وكساد المردود ، وتخريب التربة .

كانت الملكية الاسلامية منذ عام ١٩٣٠ قد تجمعت على حساب الملكية الصغيرة وتجزأت في الوقت نفسه على حساب الملكية المتوسطة . ففي عام ١٩٥٠ كان هناك ٤٣٨٤٨٣ ملكية مساحة كل منها أقل من ١٠ هكتارات وتغطي ١٣٧٨٠٠٠ هكتار، وكانت ١٦٧١٧٠ ملكية مساحتها الوسطية ١٩ هكتاراً وتغطي ٣١٨٥٠٠٠ هكتار أي ٤٣٪ من الملكية الاسلامية (في مقابل ٣٥٪ في عام ١٩٣٠ ، وكانت ١٦٥٨٠ ملكية مساحتها الوسطية ٦٦ هكتاراً وتغطي ١٠٩٦٦٠٠ هكتار ، أي ١٤,٩٪ من الملكية الاسلامية (مقابل ٢١٪ في عام ١٩٣٠) ، وكانت ٨٤٩٩ ملكية مساحتها الوسطية ٢٠٠ هكتار وتغطي ١٦٨٣٨٠٠ هكتار . ولكي نقدّر هذه الارقام لن ننسى أن الملكية الاسلامية نادراً ما

كانت قطعة واحدة ، بل بالعكس ، كان نحو أربعة أخماسها مؤلفة من قطع صغيرة ، وأن استراحة الارض لمدة سنتين ، وهي ضرورية للمراعي ، بقيت عادة جارية ، وأن واحداً من اثنين من مشاريع استثمار الأرض لم يكن يعرف من الآلات الزراعية سوى المحراث الخشبي البسيط ، وأن التسليف الزراعي للملكية الصغيرة كان غير معروف . وهكذا يتضح لنا كيف أن المحاصيل الوسطية من زراعة الحبوب الاهلية لم تكن تتجاوز ٤,٦٥ كنتالاً في الهكتار (وسطي ١٩٤٥ - ١٩٥٤) . مقابل ٦ كنتالات بالهكتار (وسطي ١٩٠٥ - ١٩١٤) . ولما كانت عتبة سوء التغذية تقدّر تبعاً للمناطق وللسنين من ١٢ الى ٢٠ هكتاراً ، فإننا نرى أن ثلثي الفلاحين كانوا يشكلون من الناحية الاقتصادية لا طبقة فلاحية مستقلة بل تجمعاً من انصاف البروليتاريين ، فإن ٢٠٠٠٠ مستغل فقط كانوا ينتمون الى قطاع الزراعة الحديثة . وكان الدخل الفردي السنوي للمزارع المسلم يقدّر بـ ٢٢٠٠٠ فرنك قديم للشخص الواحد في السنة .

وإنه لأصعب ، بالاستناد إلى إحصائيات غير ثابتة أو متناقضة ، تقدير تكوين المجتمع الريفي الجزائري . فهذا المجتمع ربما كان يضم حوالي عام ١٩٥٠ سوى ٩ إلى ١٠٪ من الخماسين و ١٢٪ تقريباً من الرعاة . ولعل عدد ذوي الاجور الزراعيين (الدائمين وغير الدائمين) كان ٢٢٪ في عام ١٩٥٤ ، وعدد الفلاحين المالكين ١٩,٥٪ . وليس من الحكمة ولا شك الاطمئنان الشديد إلى هذه النسب المئوية ، ولكنها إذا قورنت بالنسب المئوية لعامي ١٩٣٠ و ١٩١٠ أتاحت قياس بعض التغيرات التي

لا جدال فيها في المجتمعات الريفية : كالنقصان الكبير في عدد الرعاة والخماسين ، إذ إن نظام الخماسين نفسه مؤسسة في طريق الزوال . أما الزيادة الطفيفة في الاجارة الزراعية فأبعد توقعاً . وهي تعلل ولا شك بازدياد استعمال الآلة في الملكيات الأوروبية .

وهناك ظاهرة أساسية لا تظهر مباشرة في هذه الارقام : هي الجمهور الضخم من العاطلين وغير المستخدمين . وكان عدد غير المستخدمين في القطاع الريفي يقدر بـ ٤٠٠٠٠٠ رجل (تقرير Delavignette) وعدد غير المستخدمين والمستخدمين استخداماً ناقصاً (ويسمون أحياناً معيلين) كان يقدر بـ ٦٥٠٠٠٠ إلى ٨٥٠٠٠٠ بحسب المصادر . وكانت إحصاءات أخرى تتحدث عن مليون عاطل ريفي عن العمل في عام ١٩٥٤ ، في حين لم يكن هناك سوى ١١٢٠٠٠ عامل زراعي « دائم » (يعملون ١٨٠ يوماً في السنة على الأقل) . أما أجور العمال الزراعيين المسلمين فكان معروفاً أنها هي الاضعف بين جميع اجور العمال اليدويين .

وتتوضح لنا على وجه افضل ، في هذه الشروط ، ضخامة الهجرة الريفية التي ظهرت بأشكال مختلفة : تدفق سكان الريف نحو مناطق التصنيع ونحو المدن ، وهجرة موقتة إلى البلد الأم . وبتيار من الهجرة الداخلية انتقل سكان الريف المسلمون ، في الحقيقة ، من السهول العالية القاحلة أو الجبال المكتظة بالسكان إلى المناطق الغنية ، أعني إلى مناطق الاستيطان . فمن عام ١٩٢٥ إلى عام ١٩٤٨ مثلاً ارتفع عدد سكان

ميتيجا المسلمون من ٨٠٠٠٠ إلى نحو ٢٥٠٠٠٠ ، غير أن هذه الهجرة لم تعد ممكنة بعد عام ١٩٤٨ .

وكانت الهجرة باتجاه المدن مسكناً آخر سرعان ما ظهر عجزه . فقد ارتفع عدد سكان المدن المسلمين من ٧٢٢٠٠٠ في عام ١٩٣٦ إلى نحو ١٦٠٠٠٠٠ في عام ١٩٥٤ . وكانوا يمثلون ١١٪ من مجموع السكان الاصليين في عام ١٩٣٦ ، و٧,١٤٪ في عام ١٩٤٨ ، و٩,١٨٪ في عام ١٩٥٤ . وهؤلاء السكان تكدسوا في الأحياء العربية التقليدية أو تجمعوا في أكواخ الضواحي ، وبعد قليل لم يعودوا يجدون عملا رغم الازدياد المستمر في عدد الوظائف . فكانت المؤسسات والورشات الصناعية تشغل ١١٠٠٠٠ عامل في عام ١٩٢٤ و ٢٦٤٠٠٠ في عام ١٩٥٤ . وكانت المؤسسات الأوروبية تستخدم ما مجموعه ٣٢٠٠٠٠ أجير .

وبالنسبة لمجموع الفعاليات غير الزراعية كان هناك نحو ١٢٠٠٠٠ عامل مسلم مستقل و ٤٦٣١٨٧ أجيراً . وكان المستقلون حرفيين أو تجاراً صغاراً يستخدمون أقل من ٣٠٠٠٠ أجير[١] . أما المسلمون الاجراء في الصناعة والتجارة ، والوظيفة العامة فقد كانوا يضمون : ١٣٣١٠٠ عاطل عن العمل ، و ١٧٢٠٠٠ عامل يدوي (منهم ٨٤٠٠٠ في بطالة جزئية) ، و ٧٥٠٠٠ عامل اختصاصي ، وكان

---

١ ـ كانوا يعدون نحو ١٠٠٠٠٠ مؤسسة إسلامية ، نتاجها الصافي ٣٣ مليار فرنك ـ و ٦٥٠٠٠ مؤسسة أوروبية ، نتاجها ٣٧٥ مليار فرنك .

٦٨٠٠٠ منهم عمالاً مهنيين وموظفين صغار أو مستخدمين ، و ١٢٠٠٠ موظف إداري أو فني . وهكذا كان المسلمون يشكلون ٩٥٪ من العمال اليدويين ، و ٨٦٪ من العمال الاختصاصيين ، ولكنهم لا يشكلون سوى ١٧,٦٪ من الفنيين و ٧,٢٪ من الوظائف العليا .

والهجرة إلى البلد الأم ، التي كانت قد هبطت بين عامي ١٩٣١ و ١٩٣٩ ، تحسنت بعد عام ١٩٤٨ بسبب إشباع المدن الجزائرية جسامة لم تبلغها قط . هذه الهجرة المؤقتة (بين سنتين وأربع سنوات) للشبان الريفيين كانت تتناول نحو ٣٠٠٠٠٠ رجل في عام ١٩٥٤ ، أي واحداً من كل سبعة ذكور بالغين . وكثير من العائلات التي بقيت في القرى كانت تعيش بصورة أساسية من المال الذي يرسله المهاجرون . وكانت هذه الإرساليات تمثل في عام ١٩٥٤ مبلغاً معادلاً لمجموع الأجور التي تدفعها الزراعة في الجزائر (٣٠ مليار) .

وكذلك الإدارة الجزائرية قبيل الاستقلال ، سيئة التجهيز ، سيئة الاطلاع على الحقائق الاقتصادية ، فلم تستطع إيجاد العلاجات النوعية وفرضها .

وبقي التسليف المتوسط الأجل الطويل صعب المنال دوماً على الفلاحين . والشركات الأهلية للتعاون والادخار التي أسست عام ١٨٩٣ تكاثرت بدون أن تتكيف ، رغم إنشاء صندوق مشترك في عام ١٩٣٣ ، فأعيد تجميعها فقط أثناء الحرب : ٢٦٠ في عام ١٩٤٠ ، و ١٠٧ في عام ١٩٤٦ . وقد أصبحت في عام ١٩٥٢ شركات زراعية

للتعاون والادخار زيدت موازنتها ولكنها ما كانت تسمح إلا بقروض زهيدة قصيرة الأجل . وفي عام ١٩٥٤ كانت ١٠٥ شركات زراعية للتعاون والادخار تتعلق بـ ٥٠٠٠٠٠ فلاح مالك .

وفي عام ١٩٣٧ فكروا ، للمرة الأولى منذ محاولات المكاتب العربية ، بتنشيط الاقتصاد الريفي ، ولكن سياسة « الطبقة الفلاحية الأهلية » هذه لم تفض إلا إلى عدد قليل من عمليات التحديث . غير أن هذه التجارب أوحت إلى الحاكم Y-Chataigneau في عام ١٩٤٦ بمشروع أوسع : فقد أنشئت مؤسسة جديدة هي قطاعات التحسين الريفي ، وكانت تهدف بجمعها الفلاحين في . . جمعيات مستقلة ذاتيا ومزودة بالاعتمادات وبالأدوات الزراعية إلى تحديث الاقتصاد التقليدي . وبحسب الخطة الأصلية كان ينبغي أن يكون عدد هذه الجمعيات ٨٠٠ في عام ١٩٥٦ ، وكانت في مطلع عام ١٩٤٨ ، ١٠٣ وتتناول ٧٥٠٠٠ أسرة ، ولكن نشاطها توقف منذ عام ١٩٤٨ ، وقد أتبعت للشركات الأهلية للتعاون والادخار وضمت إلى مستغلات خاصة كبيرة ، ومنذ ذلك الحين لم تعد تتعلق بالجمهور الإسلامي الذي أنشئت من أجله . ولم يكن في عام ١٩٥٤ سوى ١٣٣ جمعية زراعية للتعاون والادخار (٨١ في زراعة الحبوب ، ٤٦ لزراعة الأشجار ، ٦ للواحات) تغطي مساحة قدرها ٢٥٨٠٠٠٠ هكتار وتتعلق بـ ٢٠١٠٠٠ فلاح . أما السبع والستون شركة لتربية المواشي فما كانت تعني سوى ١٠٣٠٠٠ راع .

واعتبرت مشكلة الأرض أعسر حلاً بعد ، وقد فشلت مختلف محاولات الادارة لايجاد أراض لسكان الريف الذين لا أرض لهم ، ولم يطبق قط قانون Martin بشأن الاراضي المروية ، ولم يكن تحقيق استملاك الأملاك الكبرى ، من أجنبية وغير أجنبية ، هذا الاستملاك الذي جرى التفكير فيه اكثر من مرة (الشركة الجزائرية ٧٠٠٠٠ هكتار ، شركة جنيف ١٥٠٠٠ هكتار ، و ٣٣ ملكا مساحة كل منها اكثر من ٢٠٠٠ هكتار) ، ولم يوضع في الدراسة أي إصلاح زراعي .

وتقرر التصنيع في عام ١٩٤٦ في إطار **الاصلاحات الاسلامية** . وبعد انطلاقة سريعة تباطأ كثيراً ولم تنفذ الخطة الخمسية للتصنيع . وبوجه الاجمال لم تحدث في اواخر عام ١٩٥٤ سوى ١٥٠٠٠ وظيفة جديدة ، ولم يتبين ذلك للسكان المسلمين ، من الناحية العملية . وحتى عام ١٩٥٤ لم ينظر إلى التأهيل المهني ، الذي هو أساس كل تطور اقتصادي ، على أنه مشكلة رئيسية ولم يكن موضع سياسة عامة أو خطة شاملة .

وازدهر ارتياد المدارس بدون هذه الامكانية وتبعه عن كثب الازدياد السكاني . ففي عام ١٩٣٠ كان ٦٠٠٠٠ تلميذ مسلم فقط يرتادون المدارس في التعليم الابتدائي العام ، و: ١١٠٠٠٠ في عام ١٩٤٤ ، و ٣٠٢٠٠٠ في عام ١٩٥٤ ، وارتفع معدل ارتياد المدارس من ٥٪ إلى ٨،٨٪ فإلى ١٤،٦٪ . وما كان التعليم الثانوي يستقبل سوى ١٣٥٨ مسلماً في عام ١٩٤٠ ، و ٦٢٦٠ في عام ١٩٥٤ ، ولم يكن التعليم العالي يقبل سوى ٨٩ في عام ١٩٤٠ و ٥٨٩ في عام ١٩٥٤ . وهذا فإنه لا يجب أن

يدهشنا أن تكون الصفوة الجزائرية ، فضلاً عن أنها سيئة التوجيه (٣٥٤ محامياً أو وكيل دعاوى - و ٢٨ مهندساً أو ما يماثلهم) لا تزال قليلة العدد جداً في عام ١٩٥٤ (١٨٥ مدرساً ثانوياً - ١٦٥ طبيباً وصيدلياً وطبيب أسنان . . .)، وأن تكون الأمية منتشرة إلى حد كبير (٩٠٪) . وهذه الارقام المتواضعة لا يجب أن تنسينا أن تحولاً عميقاً قد وقع في أنماط العيش ومفاهيم الحياة لدى كثيرين جداً من المسلمين . والحال أن تطور المسلمين السريع هذا لا يقاس فقط بارتياد المدارس الفرنسية أو العربية ، بل يجب أن يؤخذ بالحسبان التأثير الذي يحدثه في الناس انتقالهم إلى الوطن الأم . ففي أربعين سنة ، من ١٩١٤ إلى ١٩٥٤ ، أقام في الاراضي الفرنسية مليونان من الجزائريين ، إما كجنود وإما كعمال . والتعايش في المدن ، مع أنه كان مجرد تجاور مجتمعين ، كانت له أيضاً آثار كبيرة ، وبخاصة بالنسبة للنساء المسلمات اللواتي وجدن في عملهن وفي الراديو فرصة يعرفن فيها نمط عيش الأوروبيين ويتطلعن إليه .

هكذا كان أفقر العامة يشعرون بتواجد جزائريين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي : جزائر حديثة سائرة في طريق النمو والاثراء ، وجزائر تقليدية متخلفة منساقة في عملية إفقار . وهذا الشعور الذي تحقق على مستوى الحاجات والمطامح كان يحوّل جذرياً تجاور الحضارتين المألوف : فأصبحت الفوارق تفاوتاً ومظالم .

كانت الجزائر تبدو في عام ١٩٥٤ مرتعاً لصعوبات لا حلول لها : من احتكار الاقلية للأرض ، وضعف الاستثمارات ، وفقدان السوق

الداخلية وانعدام اية سياسة اقتصادية للمستقبل ، كل ذلك كان يجعل الناس يتوقعون تفاقم هذه الأزمة التي جعلها أكثر مأساوية بعد ازدياد السكان المسلمين السريع وتدهور مستوى عيشهم . ومن أجل الخروج من هذا المأزق ندرك كيف أن بعض المسؤولين في الجزائر طلبوا أن تأخذ العاصمة على عاتقها شؤون البلاد كافة . ولكن تطور المسلمين الجزائريين السياسي كان يجعل هذا الحل الاندماجي بعيد الاحتمال سلفاً .

الفصل الثاني

تطور الجزائر السياسي
من عام ١٩٣٠ الى عام ١٩٥٤

« هل تدوم الجزائر ؟ ... » إن الجواب عن سؤال فيوليت ، من ناحية المسلمين ، ينصب بكامله في نشوء وتقدم النزعة القومية الجزائرية ، النشوء والتقدم اللذين تسارعا بتأثير الحرب العالمية الثانية . وإذا كانت الحياة السياسية للجزائر الأوروبية قد شهدت تقريبا المراحل نفسها التي شهدتها حياة فرنسا السياسية ، فقد بقيت مطبوعة بطابع نزعة إقليمية لا جدال فيها . فأوربيو الجزائر كانوا يعتبرون أنفسهم « جزائريين » حتى العدوانية لدى كل صعوبة تنشأ مع العاصمة ، ويؤكدون بالعكس أنهم فرنسيون في صعوباتهم مع المسلمين . وإن كون السياسيين القدامى والاوساط الزراعية قد استمروا في توجيه الامور إنما أسهم في الابقاء على هذه النزعة الاقليمية القصيرة النظر .

١ ـ نشوء النزعة القومية الجزائرية

إن الذكرى المئوية للاحتلال ، التي احتفل بها احتفالاً مهيناً للمسلمين ، يمكن أن تحدد التاريخ الذي بدأ به انفصال الصفوة الجزائرية . ففي حين كانت حتى ذلك الحين لا ترى لمطالبها في المساواة إلا أن تنتهي إلى نتيجة واحدة هي المواطنية الفرنسية عرضت لها طريق اخرى على يد مصالـي الحاج والعلماء الجزائريين وأنصار القومية العربية أو الامة العربية الذين كان الامير شكيب أصلبهم عوداً .

وفي باريس أسست في آذار ١٩٢٦ منظمة شيوعية من عمال مغربيين باسم نجمة الشمال الافريقي وضعت في عام ١٩٢٧ تحت قيادة مصالي الحاج الذي جعل منها حركة وطنية تناضل من أجل استقلال الجزائر والثورة الاجتماعية . وإن صحفها ، الاقدام الشمالي الافريقي « باللغتين » ثم الأمة ، واشتراكها في مؤتمر بروكسل لمقاومة الاستعمار (١٩٢٧) ، ومذكراتها إلى عصبة الأمم كل ذلك عرّف الحركة إلى العمال الجزائريين المقيمين في فرنسا (٤٠٠٠٠ في عام ١٩٣١) ولكن هذه الحركة لم تترسخ في الجزائر إلاّ في شهر آب ١٩٣٦ . وفي آذار ١٩٣٧ أسس في مدينة الجزائر حزب الشعب الجزائري الذي أوقف أعضاؤه البارزون بعد فترة قصيرة .

وعادت المبادرة في الجزائر إلى علماء ثلاثة كانوا قد تلقوا علومهم خارج الجزائر وهم : عبد الحميد بن باديس (من قسنطينة) والطيب العقدي

(من مدينة الجزائر) وبشير الابراهيمي (من تلمسان) وشرع هؤلاء العلماء بحسب الصيغة التقليدية بإصلاحات لاعادة الإيمان إلى صفائه . وبإصلاحات أيضاً لتعريب الجزائر المهددة بالفرنسة . ومن أجل ذلك كانوا ينمون مكافحة « الحركة المرابطية المتواطئة مع الاستعماري وتكوين كوادر عربية الثقافة . ومنذ أيار ١٩٣١ كانت جمعية العلماء المصلحين تضم ثلاثة عشر عالماً من بينهم مبارك الميلي ، وتوفيق المدني وهما أول من ألف كتباً في تاريخ الجزائر الوطني باللغة العربية . وكان هذا مولد النزعة القومية . وكان التاريخ الوطني للشيخ المدني واسمه **كتاب الجزائر** (١٩٣١ / « وقد طبع على نفقة الامة الجزائرية ») يحمل على غلافه شعار العلماء : « الاسلام ديننا / والجزائر وطننا ، والعربية لغتنا . » . وعندئذ ظهرت في لغة الجزائر العربية كلمات ذات معنى جديد مثل : وطن ، والأمة الجزائرية ، والشعب . ولكنّ هذا الشعور القومي الجزائري ، كغيره من قوميات الشرق الأدنى كان مع ذلك مرتبطاً مباشرة بالحركة العربية الاسلامية ، وبحركة النهضة العربية ومنقاداً لتوجيهات مؤتمر القدس الأول (كانون الأول ١٩٣١) . وكانت الجمعية تملك مجلات عقائدية متنوعة مثل **الشهاب** (أسسها بن باديس منذ عام ١٩٢٤) ، **والسنّة** ، **والشريعة المطهرة** ، **والبصائر** كانت تهاجم بالدرجة الأولى عبادة الأولياء ، والجمعيات الدينية « وجميع التجديدات المستنكرة » . وظهرت بعض منظمات شعبية أشد نضالية بعد ولكنّ حياتها كانت عابرة .

وعمدت الجمعية أيضاً إلى الوعظ في المساجد (ولكن المساجد أغلقت في وجهها منذ عام ١٩٣٣) وفي الحلقات الخاصة . وحرصت بوجه خاص على إنشاء مدارس ابتدائية وبعض المدارس الدينية الحرة التي تدرّس فيها العلوم الحديثة باللغة العربية . وهذه المدارس الخاصة التي كانت الادارة تسمح بها تارة ، وتغلقها تارة بموجب مرسوم ٨ آذار ١٩٣٨ ، كان عددها ٩٠ في عام ١٩٤٧ ، و ١٨١ في عام ١٩٥٤ (منها خمس مدارس دينية) وتضم ٤٠٠٠٠ تلميذ . وكانت مدارس للوطنية تبذل فيها الجهود التي تبعث في التلاميذ عظمة هذا المثل الأعلى : « الحياة من أجل الاسلام والجزائر » . ومع أن العلماء تجنبوا باديء الامر التدخل في الحياة السياسية فإنهم كثيراً ما اتخذوا موقفاً ، وبخاصة ضد المسلمين أنصار الدمج . والناس يعرفون « البيان الصريح » الصادر في نيسان ١٩٣٦ رداً على فرحات عباس ، والذي جاء فيه : « نحن العلماء إذ نتكلم باسم اكثرية سكان البلاد الاصليين نقول لأولئك الذين يدعون انهم فرنسيون : « إنكم لا تمثلوننا ! . . . وإن لشعب الجزائر المسلم تاريخه ، ووحدته الدينية ، ولغته ، وثقافته ، وتقاليده . . . وهذا الشعب المسلم ليس من فرنسا ، ولا يمكن أن يكون من فرنسا ، ولا يريد أن يكون من فرنسا . » وما من شك في أن العلماء ، في مناخ المعارضة القوي من أعوام ١٩٣٣ حتى حزيران ١٩٣٦ ، قد وطدوا نفوذهم ووجهوا الرأي العام الاسلامي لصالحهم .

أما الشباب الجزائريون ، أنصار الدمج ، فإنهم بالعكس لم يستطيعوا

الحصول على شيء رغم تشكيل الدكتور بن جلول وفرحات عباس اتحاد المنتخبين الاهليين في عام ١٩٢٧ . وبعد هذا الفشل رأى المنتخبون » حظوتهم تتقلص ، وكانت من قبل مقتصرة على صغار البرجوازيين وعلى المتطورين ، وقد حاربهم بشدة الحاكم J.Carde المولود في الجزائر ، وانهالت عليهم خيبات الامل : مثل رفض الحكومة ومجلسي البرلمان في عام ١٩٣٣ استقبال وفدهم الذي قدم إلى باريس لدعم مشروع فيوليت لعام ١٩٣١ (وتلا ذلك استقالة ٩٥٠ منتخباً أهلياً) ، ورفض الوزير Régnier في عام ١٩٣٥ النظر في أي تطور للمستقبل ، والكشف من على منبر مجلس الشيوخ عن اقتراح فرحات عباس السري بإلغاء نظام الأحوال الشخصية الاسلامي مع منح المواطنية الفرنسية . ورغم أن الحاكم Le Beau تلقى تعليمات « باستئناف العلاقات مع الصفوة الأهلية » فقد كان لا بد من انتظار عام ١٩٣٦ حتى نرى تجسيداً لهذه السياسة .

والحقيقة أن انتخابات الجبهة الشعبية أعادت الأمل إلى الجزائريين المسلمين . ومع مراعاة مشاريع الحاكم السابق Viollette اعتقدت أكثرية الصفوة الجزائرية أن التحرر السياسي وإنهاء التبعية الاستعمارية يمكن الحصول عليهما بالمساواة الحقوقية في الاطار الفرنسي . وبهذه الروح عقد اتحاد المنتخبين ، والعلماء ، والشيوعيون **المؤتمر الاسلامي الاول** (٧ حزيران ١٩٣٦) . وقد أيد ميثاق المؤتمر السياسي إلغاء القوانين والمؤسسات الاستثنائية ، وربط الجزائر بفرنسا دون قيد أو شرط ، ووحدة هيئة الناخبين ، وتمثيل المسلمين في البرلمان . غير أن المواطنية

الفرنسية يجب أن تضم إلى الابقاء على نظام الاحوال الشخصية الاسلامي ، والعبادة الاسلامية يجب أن تدار بحرية مع نتاج أملاك الحبوس .

هذا البرنامج (الذي رفضه جماعة مصالي الحاج أنصار الاستقلال) بدا غير مقبول لدى ليون بلوم « المدير الامين » للأمبراطورية . ولكن ليون بلوم وافق على مشروع Viollette بأن تمتد الحقوق السياسية إلى الصفوة الجزائرية : مع ذوي الرتب ، والمجازين ، والموظفين . وبذلك يكون لواحد وعشرين ألف فرنسي ـ مسلم حق التصويت مع الفرنسيين (٢٠٢٧٥٠ ناخب) في الانتخابات التشريعية ، ويكون تمثيل الجزائر في البرلمان منذئذ بمعدل نائب لكل ٢٠٠٠٠ ناخب . وكانت غاية فيوليت إجبار السكان الأوروبيين عن طريق وحدة هيئة الناخبين ان يبحثوا بأنفسهم عن ميدان للمصالحة مع الصفوة الجزائرية . وقبلت الصفوة المشروع بحماس ، وبلغ الاندفاع حداً جرّ معه الحزب الشيوعي الجزائري والعلماء أنفسهم . ولم يعارض هذا المشروع سوى حزب الشعب الجزائري الذي كان يقول إن هذا المشروع يرمي إلى « تفكيك المجتمع الاسلامي » بخلق أقلية من ذوي الامتيازات .

ومن وجهة النظر الفرنسية كان هذا الوصول المنشود إلى المواطنية الفرنسية ، على ما بيّنه تقرير Lagrosillière أنجع عقبة في وجه النزعة القومية . ومع ذلك فإن المشروع أثار في الجزائر صيحة استنكار عامة بين رؤساء البلديات والمنتخبين « فدخول المسلمين في الهيئة الانتخابية كان

من شأنه ان يلحق الأذى بأوضاعهم الشخصية » (الماريشال جوان) .

وأعلن نواب الجزائر ثم رؤساء بلدياتها استقالتهم الجماعية إذا وافقت الحكومة على المشروع ، وأيد سياسيون أبرع إيجاد هيئة ناخبين مزدوجة أو أن يشكل في باريس مجلس اسلامي أعلى ذو صفة استشارية محض . ودعمت الصحافة الفرنسية المحافظة موقف المستوطنين ولم يجرؤ ليون بلوم على إصلاح الجزائر بمراسيم . ورغم النداء الملح الذي وجهه المؤتمر الاسلامي الثاني في حزيران ١٩٣٧ لم يبحث البرلمان مشروع بلوم - فيوليت . وبعد أن زاد A. Sarraut ، وزير الداخلية في وزارتي Daladier و Chautemps ، عدد المفوضين الماليين الأهليين من ٢١ إلى ٢٤ (مقابل ٤٨ مفوضاً مستوطناً وغير مستوطن) بموجب مرسوم ، بدا هو نفسه عاجزاً عن إقناع منتخبي الجزائر بالعدول عن حملتهم لعرقلة المشروع : « لقد اضطررت إلى الاعتراف بأن هؤلاء السادة ليست لهم وطنية ، ولا قلب ، ولا عقل » . والتخلي عن مشروع بلوم - فيوليت قضى بالموت على سياسة الدمج وأثار خيبة أمل مثقلة بالاخطار . وسرعان ما استنتج الدكتور بن جلول من ذلك النتيجة التي تفرض نفسها على المؤرخ : « إن مسلمي الجزائر يحتفظون لأنفسهم بحق المطالبة بأشياء أخرى » .

٢ - الجزائـر
أثناء الحرب العالمية الثانية

لم تحدث الحرب الفرنسية - الالمانية والهزيمة الفرنسية أية هزة فورية

بين السكان المسلمين . وكانت **الثورة الوطنية** ، الثورة الاستبدادية التي تستلهم الماضي ، تستهوي فرنسيي الجزائر : ولم تزعج المسلمين ، فقد كانوا يحفظون أطيب الذكرى لنابليون الثالث ، ويحتقرون البرلمانات ، ويكرهون « جمهورية المستوطنين » . وكانت تدابير Vichy الأولى ترمي حتى إلى تقوية هذا الاجماع الطارىء. ففي ٧ أكتوبر ١٩٤٠ عمد وزير الداخلية Peyrouton ـ وهو سكرتير عام سابق للحكومة العامة في الجزائر ، إلى إلغاء مرسوم Crémieux في تجنّس اليهود الجزائريين ، وفي ١١ منه انتزع من اليهود الأهليين الحق في التجنس . وعلى هذا الشكل فإن بيروتون الذي كان من قبل قد ناهض في الجزائر وتونس مطالب المسلمين ، كان يصطنع لنفسه حجة جديدة لرفض أي توسيع للمواطنية الفرنسية في الوقت الذي كان يرضي فيه « معاداة اليهود » الغريزية لدى أوروبيي الجزائر . ولكن الماريشال بيتان ، المتجرد من رد الفعل الاستعماري ، منح مسلمي الجزائر وفرنسييها تمثيلاً متساوياً في مجلسه القومي . وتأثر بذلك المنتخبون المسلمون ، وكانت رسالة فرحات عباس إلى الماريشال بيتان في ١٠ نيسان ١٩٤١ محاولة أخيرة لدعوة حكومة طليقة من كل عرقلة برلمانية إلى برنامج إصلاحي قادر على تلبية رغبة«ستة ملايين شرقي» في العيش مع فرنسيي الجزائر. واجابته فيشي بعد أربعة أشهر بأن قتراحاته ستؤخذ بعين الاعتبار ولكن لم يتم البحث في أي إصلاح سياسي . ومع ذلك فإن قانون Martin نصّ على استملاك الاراضي

المقدرة قيمتها في الحدود التي ترويها سدود الدولة ، كما نص على تدبير أمور الفلاحين .

غير أن الهزيمة كانت قد دمرت هيبة فرنسا . وكانت الدعاية الرسمية تلذ لها الماسوشية، وكان المسرّحون، والأسرى المخلى سبيلهم يروون قصة « الحرب المهزلة » وبالمقابل كانت انتصارات المانيا تثير بعض الاعجاب . وكان الوضع الاقتصادي يتقهقر بالسرعة نفسها ، والمحاصيل تتناقص . وافتقرت الجزائر ، وقد بقيت بدون صناعة ، إلى الاسمدة والمواد المصنوعة والالبسة . وراحت آلام جديدة ترهق من هم أفقر الناس .

وبعد الانزال الانكلو - أميركي في ٨ نوفمبر ١٩٤٢ الذي أعدت له حفنة من المقاومين الفرنسيين اكتشف المسلمون الجزائريون القوة الأميركية ودبلوماسييها الذين لم يضنّوا بالوعود ولا بالتصريحات المعادية للاستعمار . واتصل بهم عباس فرحات واصدقاؤه ووضعوا عندئذٍ تصوراً فيدرالياً للعلاقات الفرنسية الجزائرية . وأجابوا في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٢ على طلبات Darlan ثم Giraud الملحّة اللذين كانا يدعوان المسلمين إلى مجهود حربي اكبر ، برسالة إلى السلطات المسؤولة (وبعد يومين أرسل نص مماثل إلى السلطات الفرنسية) ، وقد علقوا مجهود الحرب على دعوة مجلس اسلامي صرف يتولى وضع نظام سياسي واقتصادي واجتماعي جديد ، وعلى تعهد صريح من فرنسا بقبوله . ولم يجب على الرسالة لا جيرو ولا الحاكم العام الجديد

Peyrouton . وعندئذٍ كتب فرحات عباس نصاً أقل فظاظة وأقل وضوحاً رغم الظواهر ، هو : **بيان الشعب الجزائري** .

ولكي يسهّل الحاكم Peyrouton التعبئة العامة قبل هذا البيان في **٣١** آذار **١٩٤٣** « كأساس لاصلاحات مقبلة » ، وترك **٥٦** وجيهاً أو منتخباً مسلماً يذيلونه بتواقيعهم . ولكي يكسب الوقت افتتح لجنة للدراسات الاسلامية وفي٢٦أيار قوم المندوبون المسلمون برنامجاً سياسياً واضحاً على شكل **مشروع إصلاحات متمم للبيان** . وكان هذا الملحق ينص على أن الجزائر ستقوم عند انتهاء الحرب « كدولة جزائرية مستقلة إدارياً بعد دعوة جمعية تأسيسية ينتخبها جميع سكان الجزائر » . أما حالياً فإن الحكومة العامة ستتحول إلى حكومة جزائرية مؤلفة من وزراء يوزعون بالتساوي بين أصحاب الحقوق من الفرنسيين والمسلمين برئاسة سفير لفرنسا ـ يكون مفوضاً سامياً .

هذا المشروع الاصلاحي الذي يصعب أن تقبله دولة استعمارية رفضه الجنرال كاترو الذي عينته لجنة التحرير الوطني الفرنسية حاكماً عاماً . وقد عمد كاترو في الوقت نفسه إلى إصدار ستة قرارات جائرة . ففي **٢٢** أيلول **١٩٤٣** دعيت المفوضيات المالية التي كانت معطلة منذ عام **١٩٣٩** ، وامتنع المفوضون المسلمون عن الجلوس فيها . وشكلت لجنة جديدة للاصلاحات الاسلامية أعدّت للمرة الأولى إعداداً جدياً إصلاحات أعلنها الجنرال ديغول في خطابه في قسنطينة في ١٢ديسمبر **١٩٤٣** . وقد تجاوز رئيس لجنة التحرير

الوطني الفرنسية معارضة فرنسيي الجزائر الذين أعلنوا عدم اعترافهم بهذه « التنازلات » ، كما تجاوز قلق رجال القانون فاعلن منح المواطنية الفرنسية لبضعة عشرات الألوف من المواطنين المسلمين مع احتفاظهم بنظامهم الشخصي . وكان معنى هذا تحقيق وعود مشروع فيوليت ، ولكن «بعد فوات الأوان» . فقد رفض الزعماء الوطنيون ـ مصالي والابراهيمي ، وعباس ـ بالاجماع سياسة الدمج هذه التي لم يقبل بها سوى الشيوعيين والمسلمين المعتدلين . وفي ٧ آذار ١٩٤٤ وقع ديغول قراراً بإلغاء جميع التدابير الاستثنائية المطبقة على المسلمين ، وكان هذا القرار يمنح المسلمين كل ما للفرنسيين من حقوق وواجبات ، ويفتح لهم السبيل إلى جميع الوظائف المدنية والعسكرية ، ويوسع تمثيلهم في المجالس المحلية من الثلث إلى الخمسين ، وفتحت الهيئة الانتخابية الاسلامية القديمة أمام جميع الجزائريين البالغين ٢١ سنة (١٥٠٠٠٠٠) ناخب ، وفتحت الهيئة الانتخابية الفرنسية أمام ١٦ فئة من المسلمين ـ أي ٥٠ إلى ٦٠٠٠٠ تقريباً ، ولكن ٣٢٠٠٠ مسلم فقط قبلوا ان يسجلوا في الهيئة الاولى .

ومنذ ذلك الحين بدأت معركة مباشرة على النفوذ بين المصلحين الفرنسيين والوطنيين الجزائريين . وحاول فرحات عباس أن يشكل مع العلماء وحزب الشعب الجزائري السري التابع لمصالي الحاج جبهة موحدة : وكان ذلك منشأ **جمعية أصدقاء البيان والحرية** (١٤ آذار ١٩٤٤) التي كانت غايتها المعلنة « أن تجعل فكرة الامة الجزائرية

مألوفة وأن تجعل من المرغوب فيه أن تنشأ في الجزائر جمهورية ذات استقلال ذاتي متحدة بجمهورية فرنسية متجددة » . وفي المناخ الاقتصادي الصعب لعامي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ الذي اتسم بارتفاع الاسعار وبخاصة بفضيحة السوق السوداء أصبحت الجماهير الجزائرية راديكالية وكان سهلاً على دعاية حزب الشعب الجزائري الوطنية لصالح « برلمان جزائري » و « حكومة جزائرية » أن تتغلب على فرضيات عباس الفيدرالية . وفي أول مؤتمر لاصدقاء البيان (٣٥٠٠٠٠ عضو) في آذار ١٩٤٥ نودي بمصالي الحاج « زعيماً بلا منازع للشعب الجزائري » .

وجاءت اضطرابات المغرب ، والاجتماع التأسيسي للجامعة العربية ، والإعداد لمؤتمر سان فرنسيسكو حيث كان متوقعاً ، على ما يقال ، اعلان استقلال الجزائر ، فجعلت المناضلين يعتقدون أن الساعة قد أزفت . أما البقية فقد أثارها إبعاد مصالـي الحاج في ٢٥ نيسان . فبعد مظاهرات صاخبة مختلفة في أول أيار ١٩٤٥ انقلبت المظاهرات الجديدة المقررة ليوم ٨ أيار ، يوم الهدنة ، إلى عصيان مسلح في سطيف و Guelma . وبعد الاصطدامات الدامية في هاتين المدينتين هوجمت في الايام التالية مراكز الاستيطان الصغيرة المجاورة ، فقام نحو ٥٠٠٠٠ ثائر بقتل من يصادفونه من الأوروبيين دون تمييز : وكانت الحصيلة الفاجعة لاضطرابات منطقة القسنطينة (٨ - ١٣ أيار) ١٠٣ قتلى ، ونحو ١٠٠ جريح ومشوه ، وعدة حوادث

اغتصاب . وكان القمع بلا شفقة ، بقدر ما كان لدى المستوطنين من خوف وحقد . وقد اعترفت الادارة بـ ١٥٠٠ قتيل ، ولا شك في أن العدد كان اربعة أمثال هذا العدد أو خمسة أمثاله . والاثر الذي احدثه القمع في الجزائر هو على كل حال أثر التحريض الذي تلته مذبحة لم تغتفر . والقمع القضائي الذي عهد به إلى محاكم عرفية أدى إلى ١٤٧٦ إدانة لـ ٤٥٦١ متهماً . واعتقد الأوروبيين عامةً أن حركة ثورية أضخم قد قضي عليها. وحاول منتخبوهم أن يستخلصوا من ذلك حجة للحصول على سحب قرار ٧ آذار واستدعاء الحاكم Chataigneau .

٣ ـ نموّ النزعة القومية الجزائرية
(١٩٤٥ ـ ١٩٥٤)

ولكن هذا الحاكم أبقي في منصبه وحاول بشجاعة ، بعد الكارثة ، أن يعيد بناء جزائر قابلة للحياة . وكان الاصلاح الاقتصادي بطيئاً ، ولكن إقامة قطاعات التحسين الريفي ودائرة إصلاح الاراضي كانت عملاً للمستقبل . وانطلق الاصلاح الاداري وانشئت مراكز بلدية ، كما أن الاصلاح السياسي اتسع هو أيضاً : فصدر في ١٧ آب ١٩٤٥ قرار يمنح مسلمي الهيئة الانتخابية الثانية الحق في ان يرسلوا إلى البرلمان عدداً من الممثلين مساوياً لعدد فرنسيي الهيئة الانتخابية الاولى .

غير أن حزب الشعب الجزائري وجمعية أصدقاء البيان (المحلولين منذ أيار ١٩٤٥) أوصيا بمقاطعة الانتخابات إلى الجمعية التأسيسية الأولى (كتوبر ١٩٤٥) ولم يلاحظ الامتناع عن التصويت إلا في المدن ، وبوجه الاجمال اقترع ٥٤,٤٨٪ من المسلمين ، وأكثريتهم لصالح أصدقاء بن جلول (٧ مقاعد) والاشتراكيين الذين ظلوا أنصاراً لسياسة الدمج . ولكن مشروعهم للدمج رفضه المنتخبون الفرنسيون والشيوعيون الجزائريون ولم تناقشه الجمعية التأسيسية التي اكتفت بإقرار قانون الهدنة في ١٦ آذار ١٩٤٦ .

ورفض فرحات عباس تجربة التجمع Rassemblement فأسس عندئذٍ حزباً خاصاً به هو : الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A) . والجمهورية الجزائرية التي كان ينادي بها مستقلة إدارياً ولكنها عضو في الاتحاد الفرنسي لها السيادة الكاملة في جميع الشؤون الداخلية ، أما الشؤون الخارجية والدفاع فمن اختصاص الاتحاد ، وهذه الجمهورية تعترف بالمواطنية الجزائرية لفرنسيي الجزائر وبالمقابل فإن كل مواطن جزائري يتمتع في فرنسا بالمواطنية ، والبرلمان الجزائري المنتخب بالاقتراع العام المباشر هو سيد الموازنة ويتمتع بالسلطة التشريعية .

لم ينل هذا المشروع أي نجاح . واستقبل نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (١١ مقعداً من ١٣ في انتخابات ١٩٤٦) استقبالا

سيئاً في مجلس النواب حيث قال فرحات عباس : « هذه فرصتكم الاخيرة ، إننا السدّ الاخير »، ولكن Herriot دعاه إلى أن يتحدث « كفرنسي ». والقرار الوحيد الذي اتخذ هو توسيع التسجيل المنصوص عليه في الهيئة الانتخابية الاولى بقانون ٥ اكتوبر ١٩٤٦ . وانفضت الجمعية التأسيسية الثانية حتى بدون ان تناقش النظام الأساسي للجزائر ولكنها أقرت نصاً دستورياً لم يوضح فيه مصير الجزائر (مع ان المادة ٦٠ تحدثت عن **محافظة ما وراء البحار**).

وبعد الاستفتاء الدستوري في اكتوبر١٩٤٦ اقترع الجزائريون من جديد ، ولكن هذه المرة ، وبعد الفشل السياسي لنواب حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذين أوصوا بالمقاطعة لم يدل سوى ٣٩٪ بأصواتهم، فكان للمرشحين الرسميين ثمانية نواب، وللشيوعيين نائبان، ولجماعة مصالح الحاج خمسة، وكانوا قد تنظموا منذ إطلاق سراح زعيمهم في حزب جديد هو حركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D.) .

وفي عام ١٩٤٧ اهتم البرلمان الفرنسي آخر الأمر بتحديد النظام الاساسي للجزائر . ولم يكن بين المشاريع السبعة التي قدمتها الاحزاب الفرنسية أو الجزائرية أي مشروع اندماجي ، كما لم يكن أي منها مؤيداً للاستقلال (لأن حركة انتصار الحريات الديمقراطية لا تعترف بالسيادة البرلمانية فامتنعت عن التصويت) ، وكان ثلاثة من

المشاريع تبحث في نظام دولة متحدة ، ومنها مشروع الحزب الشيوعي الذي كان يرى أن « استقلال الجزائر توطيد لقواعد الامبريالية » . وكان نواب الجزائر الفرنسيون معارضين لاي تغيير فلم يقدموا أي مشروع للنظام الأساسي ،وكانت قد وزعت في الجزائر كراسات ومنشورات تؤكد «أن على الجزائر إذا تركتها فرنسا أن تنقذ نفسها بنفسها » ، عند الحاجة بالاستعانة بمنظمة الامم المتحدة .

وتبنّى المشروع الحكومي مشروع Bidault المستوحى من نزعة محافظة جداً . فالجزائر معرّفة فيه ، كما في عام ١٩٠٠ ، بأنها مجموعة محافظات ذات شخصية مدنية واستقلال مالي ، وتبقى السلطة التنفيذية منوطة بحاكم عام يساعده مجلس حكم ، والسلطة التشريعية منوطة بالجمعية الوطنية الفرنسية . والمفوضيات المالية التي اصبحت في أيلول ١٩٤٥ مجالس مالية صار يطلق عليها منذئذٍ اسم مجالس جزائرية وازدادت صلاحياتها ازدياداً طفيفاً ولكن هذه الصلاحيات بقيت ، في أساسها ، صلاحيات مالية ، وبقيت قرارات هذه المجالس خاضعة للتصديق وينبغي فضلاً عن ذلك ، وبناءً على طلب ، ان تتخذ بأكثرية الثلثين . وكان التمثيل فيها يدعى « تعادلياً » : ٦٠ مفوضاً عن الهيئة الانتخابية الاولى و ٦٠ مفوضاً عن الهيئة الانتخابية الثانية . وكانت الهيئة الانتخابية الاولى تضم ٤٦٤٠٠٠ مواطن ذوي نظام مدني فرنسي (من رجال ونساء)

و ٥٨٠٠٠٠ مسلم ، وتضم الهيئة الثانية نحو ١٣٠٠٠٠٠ ناخب فلم . ولم تكن هناك جرأة على التخلي عن القرارات التي تدمج الصفوة الجزائرية ، كما لم تكن هناك جرأة على جعل الجمعية الجزائرية جمعية ممثلة حقاً لسكان الجزائر (٩٩٢٠٠٠ أوروبي - و ٧٨٦٠٠٠٠ مسلم) . وحتى النواب المسلمون الجزائريون المعتدلون رفضوا بالإجماع النصوص الحكومية ، وانسحبوا من المناقشات كي لا يقبلوا هذا « النظام الممنوح » . والبنود التي تبشر بالنمو الحقيقي : مثل إلغاء البلديات المختلطة ، واستقلال الشعائر الاسلامية ، وتعليم العربية في جميع الدرجات ، وحتى حق التصويت الممنوح من حيث المبدأ للنساء المسلمات ، بقيت وعوداً جوفاء لأنها خاضعة لقرارات الجمعية الجزائرية وخاضعة لأكثرية الثلثين المستحيلة .

ومن هنا ندرك إذن كيف أن نظام ٢٠ أيلول ١٩٤٧ هذا ، الذي اعتبره فرنسيو الجزائر « مخزياً » ، قد اعتبره المسلمون عملاً من أعمال التعسف . وردة الفعل المزدوجة هذه من مناوأة النظام ظهرت في اكتوبر ١٩٤٧ في فوز حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الجزائري في الانتخابات البلدية . وأجلت الانتخابات للجمعية الجزائرية . ورأى R.Mayer أن الحاكم Chataigneau ضعيف جداً فأبدله بحاكم إشتراكي ذي روح وطنية هو Ed. Naegelen الذي قرر تحطيم نفوذ الوطنيين المسلمين وأمر الادارة بأن تجري « انتخابات جيدة » ، فكان ٤١ مقعداً من أصل ٦١ من نصيب المرشحين

« الاداريين »، و ٩ مقاعد أعطيت لحركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، واعطي المستقلون مقعدين . والانتخابات التي تلتها كانت كلها انتصارات للادارة . ولكن تصديق الجمعيات الوطنية في الجمهورية الرابعة المستمر على هذه « الانتخابات » أشرك فرنسا في مسؤولية هذه الاخطاء .

وبممارسة هذه السياسة بعث الحاكمان Naegelen ثم Léonard اليأس في نفوس المسلمين ولكنهما ربحا من فرنسيي الجزائر صداقتهم العارفة بالجميل . واقتناعاً من هؤلاء بأن الخديعة والقوة قد تبقيان الحالة الراهنة إلى أمد طويل لم يبدر منهم أي تسامح . وعندما حلّت الجمعية الجزائرية في نيسان ١٩٥٦ لم تكن قد بحثت حتى في المهام التي عيّنها لها النظام الاساسي . ولما كان عليها أن تنظم الضمان الاجتماعي فقد اكتفت بمشروع مقيّد أقره ٥٥ صوتاً من أصل ١٢٠ . ولما كانت منهمكة بوجه خاص في عدم زيادة الضرائب المباشرة فإنها لم تستطع حتى رسم بادرة للمستقبل . وراحت الجزائر المسلمة ترى جميع المنافذ القانونية إلى إصلاحات عميقة تغلق في وجهها ، مما جعل فرحات عباس يصرخ قائلاً : « لم يبق من حل سوى الرشاشات » ، وذلك في الوقت الذي بدأ فيه اختبار القوة في تونس والمغرب .

وعلى هذا فقد ازدادت حظوة الوطنيين ، ووسّع العلماء شبكة مدارسهم ونفوذهم ودرّبوا جيلاً من الشباب متجهاً بكليته إلى المشرق

العربي . وراح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وهو حزب موظفين ومعتدلين ذوي ثقافة غربية ، يفقد من شعبيته ولكنه بات يغري منذ ذلك الحين حتى الوجهاء المحبين لفرنسا بينما كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية تحرض على التعصب الجماهير البروليتارية في المدن وتوقظ الوعي الثوري لدى الفلاحين . وقد جهز هذا الحزب نفسه بتنظيم كامل يحركه متفرغون ذوو رواتب ، وكان له محاكمه ، وجباته ، ومبعوثوه . وكان يقسم الجزائر إلى خمس ولايات و ٣٣ دائرة تضم نحو مائة قسم . وكان الضباط السريون في التنظيم الخاص O.S ، ومن بينهم بن بيلا ، وآية أحمد ، وبوضياف ، وبوصوف ، يعدّون ثورة مسلحة . واكتشف التنظيم الخاص في عام ١٩٤٨ ولوحق منذئذ ، وتفكك في عام ١٩٥٠ ثم اعيد تشكيله بمساعدة مصر . وبينما كان مصالي الحاج المقررة إقامته في فرنسا يفقد من نفوذه توصّل رئيس بلدية مدينة الجزائر إلى إشراك منتخبي حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الادارة البلدية . وعجلت إصابة مصالي بكف البصر في تمزق حركة انتصار الحريات الديمقراطية التمــزق الكـامن منذ عـام ١٩٥٣ ، وكان أتباعه قد انتخبوه رئيساً مــدى الحيــاة فـي تمــوز ١٩٥٤ ، في حين شكــل الأعضاء المنتخبون في اللجنة المركزية لمدينة الجزائر حزباً جديداً . وقام اتجاه ثالث هو اتجاه اللجنة الثورية للاتحاد والعمل (C.R.U.A.) المؤلف من تسعة « زعماء تاريخيين » كلهم تقريباً أعضاء سابقون في التنظيم الخاص .O.S ، فقرر التعجيل بالثورة عندما عُرفت هزيمة ديان بيان

فو . وشدّد من عزيمتهم الاستقلال الذاتي الداخلي الذي منح لتونس على أثر نشاط الفلاّقة (الثوار) المسلح ، فجهز جيش سري صغير سمي بجيش التحرير الوطني (.A.L.N) ، وحدد يوم الأول من نوفمبر ١٩٥٤ موعداً لقيام الثورة .

القسم الرابع
حرب الجزائر

الفصل الأول
الثورة الجزائرية
ورد الفعل الفرنسي
في عهد الجمهورية الرابعة

إتّسم اندلاع الثورة ببعض الاعتداءات المتزامنة وبتظاهر جماعات مسلحة ، بصورة أساسية في الأوراس . وفي الوقت نفسه أعلن قادة الحركة من القاهرة تشكيل جبهة تحرير وطنية (F.L.N.) . وقد رأوا أن « الحركة الوطنية » ، بعد عشرات السنين من الكفاح ، « قد بلغت مرحلة التحقيق » ، فأعلنوا بدء النضال الثوري « لتصفية النظام الاستعماري » ، و « الاستقلال الوطني بإحياء الدولة الجزائرية » . ومع عرضهم على الحكومة الفرنسية أن تتفاوض معهم إذا كانت تعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وتعترف بالقومية الجزائرية، كانوا يفكرون بوجه خاص في «تدويل القضية الجزائرية» ويعلنون أن «النضال سيكون طويلاً ولكن نتيجته مضمونة». وحرص وزير الداخلية السيد ميتيران Mitterand على أن يجيب علناً على هذا

البيان بأن جميع المواطنين سيدافعون عن الجزائر مركز الجمهورية الفرنسية وقلبها والضامن للمستقبل الفرنسي . وفي الحال جعل الحاكم العام السلطات تقوم بحلّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية وباعتقال أعضاء من حزب مصالي ومن جماعة الوسط رغم علمه بأنهم غرباء عن المؤامرة . وعندما وجب إطلاق سراحهم من السجن بعد احتجاجات الوزير Chevallier سارعوا إلى مغادرة الجزائر . وانضم جماعة الوسط إلى جبهة التحرير الوطنية ، أما جماعة مصالي الألدّاء فقد شكلوا حزباً جديداً : **الحركة الوطنية الجزائرية** (M.N.A) . والرد العسكري الأول لم يكن أكثر توفيقاً : فرغم أن حكومة منديس فرانس زادت عدد القوات المسلحة من ٥٦٠٠٠ إلى ٨٣٤٠٠ في شباط ١٩٥٥ بتعزيزات من المدعوين إلى خدمة العلم لم ينجح الجيش في القضاء على الجماعات المسلحة ، وكانت المعاملة التي يسام بها المشبوهون تؤدي إلى تغذية الانضمام إلى هذه الجماعات .

ورأى رئيس الوزراء، وكان مصيباً في ذلك ، أنه يجب إبداء مزيد من الخيال المبدع فعيّن حاكماً جديداً هو النائب الديغولي ، J. Soustelle ، واستقبل سوستيل استقبالاً سيئاً في أوساط الأوروبيين الذين كشفوا فيه عن « يهودي أهلي » وفي أوساط العسكريين الذين رأوا أنه لا يستطيع نيل ثقة الجيش لأن منديس فرانس هو الذي عيّنه ، فاستغرق وقتاً طويلاً لبيان موقفه . ومهما قال عن ذلك في كتاباته فإن هذا الرجل لم يظهر كرجل مبادرات . فقد لاحظ عجز الوسائل

العسكرية في وجه الدعاية الوطنية واتساع الثورة المسلحة في منطقة القبائل وشمال منطقة قسنطينة فحاول استئناف الحوار مع الوطنيين المعتدلين بدون أن يجرؤ مع ذلك على اقتراح حل سياسي ، فاقتصر من الناحية العملية على الاصلاحات الثانوية التي يوحي بها معاونوه (كزيادة عدد الموظفين المسلمين ، وإنشاء مراكز اجتماعية) وقبل بمبادرات الجيش ، فزيد عدد القوات المسلحة بدعوة الاحتياط حتى وصل إلى ١٢٠٠٠٠ رجل . وفرض الجنرال Parlange الذي عاد فطرياً إلى المكاتب العربية إنشاء الشعب الادارية المتخصصة (S.A.S) . وعادت فرق Goûm ، وهي سنّة أخرى من سنن جيش افريقيا ، إلى الظهور باسم المفارز السيارة من الشرطة الريفية (G.M.P.R) . وهذه العودة المجردة إلى ما كان في الماضي مؤسسات مفيدة في حكم القبائل الخاضعة قد أخذ شكل خطأ سياسي في الوقت الذي كان ينعقد فيه مؤتمر باندونغ وكان فيه المغرب وتونس يتحولان تدريجياً إلى دولتين مستقلتين . وقد شجع هذا العجز نشاط الوطنيين الجزائريين الذين راحوا يستخدمون « صوت العرب » (راديو القاهرة) ومنظمة الامم المتحدة كوسيلتين للعمل (أدرجت قضية الجزائر لأول مرة في ٣٠ ـ ٩ ـ ٩٥٥) وصاروا يملكون دعماً عسكرياً فعالاً من مصر الناصرية . وراح يقوم تدريجياً تنظيم سياسي إداري ليحل محل الادارة الفرنسية . ولمواجهة هذا النشاط راح سوستيل يعتقد بمزايا سياسة الاستيعاب القديمة التي سميت من جديد سياسة الدمج . وقد فاجأ هذا الانقلاب المباغت حتى رئيس الحكومة

ادغار فور الذي لم يجرؤ على حمل مسؤولية هذا الخيار ولكنه أعدّ « تطبيقاً أميناً » لنظام ١٩٤٧ .

وبينما كانت فرنسا حائرة بين مختلف الحلول التي تتطلع إلى الماضي وقعت مأساة أظهرت تصميم جبهة التحرير الوطني ، ففي ٢٠ و ٢١ آب ١٩٥٥ شنت ولاية شمال قسنطينة بمساعدة السكان المسلمين المحليين هجوماً على ٣٦ مركز استيطان . وهذه العملية الانتحارية (فقد المهاجمون ١٢٧٣ من أفرادهم وقتلوا ١٢٣ شخصاً بينهم ٧١ أوروبياً)سببت الانفصال المنشود بين المسلمين والأوروبيين .وراح الأوروبيون يقومون بعمليات انتقامية فلم يفرقوا منذ ذلك الحين بين مسلمين وثائرين ، وراح المسلمون يطلقون اسم **المجاهدين** على جماعات جيش التحرير الوطني التي كانت لا تزال قليلة التنظيم . واستقال الممثلون المسلمون تأثراً أو خوفاً ، وراح المفوضون الماليون وحتى المرشحون الرسميون القدامى يتحدثون عن « الفكرة الوطنية الجزائرية » (مذكرة الـ ٦١) . ولم يعف احتدام الكفاح العسكري الحكومة الفرنسية من الحاجة إلى تحديد سياسة ما . واراد رئيس الوزراء أدغار فور أن تبدي الهيئة الانتخابية رأيها : فبعد حل الجمعية الوطنية استفتيت فرنسا استفتاءً ضمنياً حول القضية الجزائرية . وكان فوز « الجبهة الشعبية » (غي موليه ، منديس فرانس) في الانتخابات اعلاناً عن رفض سياسة الدمج وعن الاعتراف « بالشخصية الجزائرية » . وفي الحال تظاهر الأوروبيون ضد خيار

العاصمة : ومثلما حدث في عامي ١٨٦٣ و ١٨٧١ تذرعوا بالسلامة العامة وشكلوا هنا وهناك لجاناً للدفاع . وحالما عيّن الجنرال كاترو الذي كان اسمه مقترناً بسياسة الاصلاحات لعام ١٩٤٤ وقف منه جمهور مدينة الجزائر موقفاً عدائياً واهال بالمديح على الحاكم سوستيل الذي عاد إلى باريس . وعندما جاء رئيس الوزراء إلى مدينة الجزائر في ٦ شباط ١٩٥٦ جهر الأوروبيون بالاجماع بما يريدون فحصلوا في الحال على الترضية : فكان لا بد للجنرال كاترو من التخلي عن منصبه فحل محله M. Lacoste . وأعلن الرئيس Mollet في مدينة الجزائر أن « الروابط بين فرنسا والجزائر كانت روابط لا تفصم عراها » وأوضح في باريس أن مناقشات حرة ستجرى مع المنتخبين المسلمين ، وحصل من الجمعية الوطنية ، بما فيها النواب الشيوعيون ، على صلاحيات خاصة لاعادة الامن إلى الجزائر واقامة سياسة ديمقراطية فيها (١٢ آذار ١٩٥٦) ، وصار الوزير المقيم يتمتع في الجزائر منذ ذلك الحين بسلطات دكتاتورية .

وجعل الوزير المقيم الأولوية للقضية العسكرية . هذا الرجل الحازم ، هذا النقابي القديم الذي كان معجباً بالجنرال بيجو أخضع كل شيء لعزمه على سحق النزعة القومية الجزائرية . وبناءً على طلبه استدعت الحكومة قرعة ١٩٥٣ ثم قرعة ١٩٥٢ ومنحت الجيش سلطات واسعة جداً ، وأصبح الجيش منذ ذلك الحين قوياً بتعداده الذي بلغ نحو ٤٠٠٠٠٠ رجل فعمد إلى تقسيم المنطقة إلى مربعات

لتسهيل المراقبة وشرع في إنشاء سدود محصنة ولا سيما على الحدود التونسية ـ الجزائرية . وسار تنشيط القطاعات جنباً إلى جنب مع استعادة السيطرة على الأهلين . وكان الجيش مدعواً إلى بناء جزائر جديدة ، مما لم يلبث أن جعل منه القوة السياسية الرئيسية في البلاد .

وهكذا توقفت القضايا السياسية والادارية شيئاً فشيئاً عن أن تكون وقفاً خاصاً على الوزير والحكومة . وفي حين كان حل الجمعية الجزائرية والغاء البلديات المختلطة في مطلع عام **١٩٥٦** فرصة لمضاعفة عدد المنتخبين المسلمين وإبراز « قوة ثالثة » لم يلبث الأمر أن انتهى إلى إصلاحات إدارية بسيطة : كإكثار عدد المحافظات ودمج الصحراء بالجزائر الذي تم التوصل إليه خلافاً لمشاريع « الصحراء الفرنسية » التي تقول بها العاصمة . والاصلاح البلدي الذي أتاح للمرة الاولى لمسلمين إدارة بلدية كان يمكن أن تكون له أهمية سياسية اكبر ولكنه كان يرافقه في الوقت نفسه أن الشُعب الادارية المتخصصة هي التي تأخذ على عاتقها شؤون الجماعات الاسلامية . وبقي الاصلاح الزراعي الذي اعلن كسياسة ثورية بدون تطبيق عملي ذي شأن . ونظام الجزائر الذي كان سيبحث مع منتخبي الجزائر أعدّ مع مراعاة المبادرات العسكرية (« سياسة القبائل ») . وأخيراً حُلّت جميع المجالس المنتخبة : وعادت « الجزائر الجديدة » إلى نظام حكم السيف .

غير أن جبهة التحرير الوطني شدّدت في عام **١٩٥٦** من نشاطها السياسي والعسكري . ففضلا عن عمليات حرب العصابات التي

امتدت إلى منطقة وهران وإلى المدن احرزت جبهة التحرير الوطني نجاحاً سياسياً لا ينكر : مثل انضمام العلماء والحزب الشيوعي الجزائري السري ، وتشكيل نقابات — U.G.T.A) (U.G.E.M.A) وإضراب الطلاب والتلاميذ المسلمين غير المحدود ، وفرار الضباط والجنود الجزائريين . وبخاصة ان الزعماء الوطنيين المعتدلين كانوا منذ نيسان ١٩٥٦ قد التحقوا بالقاهرة ، في حين انضم إلى الجبهة الامين دباغين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية فأصبح الرئيس الاول للجنة التنفيذية وراحت مكانة مصالي الحاج تنهار في الجزائر . ويبدو أن مسؤولي جبهة التحرير الوطني في الداخل بادروا إلى عقد مؤتمر سري هام في ٢٠ آب ١٩٥٦ دعي مؤتمر Soummam ولم يدع إليه الزعماء الموجودون في الخارج في الوقت المناسب . وشكّل جيش التحرير الوطني هيئة اركان وحيدة عهد بها إلى كريم بلقاسم ، وانيطت الادارة السياسية لجبهة التحرير الوطني بمجلس وطني للثورة (C.N.R.A) مؤلف من ٣٤ عضواً ينتخبهم المؤتمر وبلجنة للتنسيق والتنفيذ (C.C.E) من خمسة اعضاء . وكان المقاتلون ينوون الابقاء على قيادة جماعية ويحددون الغاية من نضالهم : جمهورية جزائرية ، موحدة ، اشتراكية وديمقراطية .

وبما أن مؤتمر حزب S.F.I.O قد أيد وقف إطلاق النار فقد شرع غي موليه في إجراء اتصالات مع جبهة التحرير الوطني . وبعد جولتين من المحادثات الاستطلاعية في روما وبلغراد انقطعت المفاوضات في أواخر ايلول . وفي ٢٢ اكتوبر اختطفت طائرة مغربية

بناء على أمر من سكرتير الدولة Max Lejeune كان يستقلها السادة بن بيلا وبوضياف وآية احمد وخيضر ، فلم تعد المفاوضات ممكنة . غير ان الحكومة اتخذت مبادرة اخطر : هي التدخل الفرنسي - البريطاني في السويس بالتنسيق مع هجوم يشنه الجيش الاسرائيلي . وقد زادت هذه المغامرة واختطاف الطائرة المغربية من مكانة الأمة العربية دولياً وأضعفا هيبة فرنسا . وعلى الرغم من تأكيدات لاكوست وموليه من أن (« توطيد السلام مضمون اليوم ، وما من أحد يستطيع الاعتقاد بانتصار الفلاغة (الثوار) ») فإن سكان الجزائر كانوا يتخلصون شيئاً فشيئاً من السيطرة الفرنسية .

وكان الأوروبيون يستشيطون غيظاً ، فهم لم يتوصلوا إلى فهم ثورة المسلمين . ولذلك فإن المتطرفين الذين كانوا ينادون بالعمل المباشر سرعان ما وجدوا حظوة كبيرة . وكان المتطرفون يخلقون مناخاً ثورياً باتهامهم الحكومة الاشتراكية اتهاماً لا مهادنة فيه بانها تهيىء التخلي عن الجزائر . ثم لجؤوا إلى أعمال الاثارة (أثناء مأتم A. Froger) والى الاعتداءات (وضع قنابل في دور السينما الاسلامية وفي القصبة ، وإطلاق قذيفة بازوكا على الجنرال سالان) . وقررت جبهة التحرير الوطني هي أيضاً بعد إعدام اثنين من مقاتلي جيش التحرير الوطني ان تلجأ إلى الارهاب في المدن : فشهدت مدينة الجزائر بوجه خاص سلسلة من الاعتداءات الهوجاء الفتاكة. وعندئذ عهد لاكوست إلى وحدات المظليين بمهمة تدمير الفدائيين الارهابيين « بجميع

الوسائل » . وقد أدت معركة مدينة الجزائر (كانون الثاني - أيلول ١٩٥٧) إلى تدمير التنظيم الارهابي ، ولكنها كانت معركة باهظة الكلفة على الصعيد البسيكولوجي ، فسكان مدينة الجزائر المسلمون ، وقد عوملوا معاملة الارقاء ، علّموا الجزائر المسلمة بأسرها أن تكره الاسم الفرنسي . واهتز الضمير الفرنسي عندما علم أن فتيات قد عذبن ، وإن جامعياً هو Maurice Audin قد مات تحت التعذيب .

وأثناء سنة ١٩٥٧ هذه نشبت معارك عنيفة في الريف مع وحدات الجيش الجزائري ، وقد أعادت هذه الوحدات تشكيلها بصعوبة بسبب قلة الأسلحة . وتجمعات السكان التي أجراها الجيش كانت تؤدي ايضاً الى عزل وحدات جيش التحرير الوطني مع أن هذه الوحدات كانت مستولية بصلابة على مناطق كاملة الميلية - جيجل - القلعة . وكان على الجيش الجزائري ايضاً أن يقاتل المنشقين عنه (الأوراس) والمقاومين القلائل التابعين لمصالي الحاج : ولم تؤد مذبحة قرية ميلوزا التابعة لمصالي إلا أن تدفع الى الجانب الفرنسي بـ « الجنرال بلونيس Bellounis ، الذي وقف فترة في منطقة جلفا ضد جيش التحرير الوطني . وكان هذا الجيش يملك بفضل تونس القاعدة الشرقية التي كان يشن منها الغارات آمناً إلى أن أنجز بناء السدّ المحصّن . وعلى الصعيد السياسي اضطر زعماء لجنة التنسيق والتنفيذ الوطنيون ، بعد اعتقال بن مهيدي وإعدامه ، الى مغادرة مدينة

لجزائر فلجؤوا الى تونس حيث حولوا تنظيمهم هذه المرة لصالح وفد المقيم في الخارج . واجتمع المجلس الوطني للثورة في القاهرة حيث رفع عدد اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الى تسعة وكان من عضائها فرحات عباس .

وأقلق الحكومة الفرنسية أن تنشأ في منظمة الأمم المتحدة جبهة اسم جبهة شمال افريقيا فرفضت نهائياً أن تبحث نظام الجزائر مع ثلين جزائريين وقدمت قبل سبعة أيام من إدراج القضية الجزائرية في جدول اعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة قانوناً - إطاراً (١٣ يلول ١٩٥٧) . وهذا القانون الذي « تمنحه » فرنسا كان يعد بـ احترام الشخصية الجزائرية مع الإبقاء على الجزائر « كجزء لا يتجزأ من فرنسا » . ويبدو أن الغاية من هذا القانون الذي يقسم الجزائر الى مناطق مستقلة ذاتياً ومحافظات كانت قتل الشعور الوطني الجزائري اثارة النزعة الاقليمية او العرقية . ويبدو تماماً أن عبارة فرّق تسد كانت هي شعار واضعيه . ومع ذلك ، فبما أنه كان ينص على وحدة الهيئة الانتخابية وعلى إجراء انتخابات في موعد قريب فقد أثار غضب أوروبيي الجزائر وقلق اليمين الفرنسي . ولما رفضته الجمعية الوطنية في ٣٠ ايلول ادخل عليه تعديل بحيث تنشأ مجالس للطوائف لدى المؤسسات الفيدرالية المقبلة تحلّ محل مجالس الاقاليم . وفي ٥ شباط ١٩٥٨ أقرّ البرلمان ، منقاداً اكثر منه متحمساً ، القانون - الإطار الذي كان يتيح الاعتراف القانوني بخمس مناطق منها منطقة القبائل . ووصفت جبهة التحرير الوطنية القانون بأنه « طموح مثير

للسخرية الى تقطيع اوصال الجزائر » وحظّرت على المسلمين أن يرشحوا أنفسهم الى مختلف المجالس . واضطر الوزير لاكوست أن يعيّن مفوضيات خاصة في البلديات ولكنه لم يوفق في الوقت المناسب الى أن يعيّن لها اعضاء المجالس الوطنية .

واستُهل عام ١٩٥٨ بقضية قصف الطيران الفرنسي قرية ساقية سيدي يوسف التونسية الذي وقع انتقاماً من غارات جيش التحرير الوطني . وكانت الحكومة التونسية تراقب هذه الرعونة فلم تلبث الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى أن عرضتا عليها « مساعيهما الحميدة » من أجل وساطة ترمي الى تدويل القضية الجزائرية . وكان قبول حكومة Gaillard قبولاً استسلامياً بالرغبات الاميركية التي نقلها M.Monnet، ثم مؤتمر طنجة المغربي الذي ضمن لجبهة التحرير الوطني الدعم التام من الشعوب الشقيقة ، سبباً في ازدياد قلق الأوساط الوطنية في فرنسا والأوروبيين في الجزائر . فعاود أوروبيو الجزائر مظاهراتهم في الشوارع (٢٦ نيسان) بينما أطيح بالحكومة . وكان لاكوست متأكداً من أنه لا ينتمي الى التشكيلة الوزارية الجديدة فأعلن « أننا سائرون الى ديان ـ بيان ـ فو دبلوماسية » وتخلّى عن منصبه .

وفي ١٢ أيار اتخذت مظاهرة جديدة ذريعة لاحتلال دار الحكومة العامة من قبل قلة من المغاوير الجزائريين المتطرفين . غير أن الجيش أخذ على عاتقه تدبير أمر لجنة السلامة العامة التي شكلت وفق المألوف في اضطرابات مدينة الجزائر فطلب أن تشكل في باريس حكومة سلامة

عامة ، وجدّد الجنرال سالان الجنرال ديغول رئيساً لها . ورضخ الفرنسيون تجنباً لحرب أهلية مكشوفة أو استهانة بحكومات الجمهورية الرابعة ، لأنهم كلهم كانوا يتوقعون ان يضع حداً للنزاع . لكن بعضهم كانوا يأملون نصراً عسكرياً وبعضهم يتوقعون حل النزاع بالمفاوضات .

الفصل الثاني

من « ١٣ أيار » إلى اتفاقات إيفيان

لقد انتصر أوروبيو الجزائر والعسكريون، واعتقد أنصار الدمج أن ساعتهم قد أزفت . وبينما كان ضباط الدائرة البسيكولوجية المنضمين إلى هذه الفرضية يدبرون مظاهرات « التآخي الفرنسي ـ الاسلامي » اقتنع الأوروبيون أن المسلمين قد استسلموا . وهذا الوهم الذي خامر الكثيرين من العسكريين كان لا بد له من أن يولّد كثيراً من خيبة الامل ومن المآسي الفردية والجماعية . زد على ذلك أن الجنرال ديغول ، الذي استدعاه رسمياً الرئيس Coty وزودته الجمعية الوطنية بصلاحيات كاملة ، لم يستسلم لمثيري الفتن والكولونيلات في مدينة الجزائر ، ولم يلبث أن كشف عن ذلك : ففي ٤ حزيران أعلن في ساحة مدينة الجزائر أنه علم بموافقة الأوروبيين على فكرة الهيئة

الانتخابية الموحدة ، ولكنه رفض شعار الدمج ووجّه دعوة إلى المصالحة. وأجابت جبهة التحرير الوطني بالرفض الصريح هذه الدعوة بينما كان مصالي الحاج ، وهو أبرع ، يرى في « أفكار الجنرال ديغول نوافذ من شأنها ان تتيح إنشاء الدولة الجزائرية » . وبعد التصويت المؤيد في الاستفتاء الدستوري ، وكانت الأصوات المؤيدة اكثر من أن تكون لها في الجزائر دلالة على الاختيار الحر (٩٧٪ أجابوا بـ نعم)، حاول ديغول أن يردّ على تشكيل حكومة موقتة للجمهورية الجزائرية (G. P. R. A) بإثارة صدمة بسيكولوجية جديدة . فقد كان خطابه في قسنطينة (٣ - ١٠ - ١٩٥٨) يرمي إلى ضمّ الصفوة الجزائرية إلى أفكاره بأن وعد الجزائر بمستقبل اقتصادي وسياسي ، بحيث تعطي فرنسا المسلمين في مدى خمس سنوات ٢٥٠٠٠٠ هكتار و ٢٠٠٠٠٠ مسكن و ٤٠٠٠٠٠ وظيفة جديدة وترفع اجورهم ورواتبهم إلى مستوى مماثل للأجور والرواتب في الوطن الأم وتقبل في المدارس ثلثي التلاميذ . ومن الناحية السياسية كان ديغول يدرس الدمج الذي رفضته الصفوة المسلمة ويتحدث عن المشاركة ، بل إن « سلام الشجعان » الذي عرضه في ٢٣ اكتوبر كان يفتح الطريق إلى إجراء مفاوضات ، ولكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تجرؤ على انتهاز الدعوة التي وجهت إليها . وبعد الكلمة المشؤومة حول « راية البرلمانيين البيضاء » امتنعت عن الاتصالات .

واغتاظ الجيش من رفض ديغول أوهام ١٣ أيار فاعتقد اعتقاداً لا

يخلو من سذاجة أن وجود مجموعة ضخمة من النواب المسلمين انصار « الجزائر الفرنسية » في مجلس النواب من شأنه أن يضغط عليه . ولكن ٧١ نائباً ، منهم ٤٨ مسلماً « ممثلو الجيش الفرنسي » شكلو فقط في باريس شاشة للواقع السياسي والعسكري . وكانت مهمة الجنرال Challe والمندوب العام Delouvrier تغيير هذا الواقع . فشرع الاول في التدمير المنظم لكتائب جيش التحرير الوطني في الجزائر التي اصبحت منذ ذلك الحين حرزاً حريزاً لتسرب الاسلحة والفدائيين . وقد أجري هذا التمشيط بقوات ميدانية هائلة تنقل تباعاً بين غرب البلاد وشرقها فأدى إلى تشتت الطاقة المسلحة . والتوسيع الموازي غرب البلاد وشرقها فأدى إلى تشتت الطاقة المسلحة . والتوسيع الموازي لعمليات إعادة التجميع انتزع ٢١٥٧٠٠٠ فلاح من مساكنهم فصاروا منذئذ تهيمن عليهم أجهزة مختلفة شبه عسكرية ولكنها مطعمة بخلايا وطنية . وعلى الصعيد الاقتصادي انطلقت خطة قسنطينة بسرعة فائقة : بل إن مشروع Delouvrier لبناء « ألف قرية »، وبناء أحياء جديدة في المدن جعلا الناس ينسون التأخر الذي حدث فيما يتعلق بالوظائف وبالاصلاح الزراعي . وبوجه الاجمال ، سببت النفقات الفرنسية الخيالية ارتفاعاً حقيقياً في مستوى العيش لدى مسلمي المدن (٣٠٪ من المجموع) ولدى الأوروبيين . ومن الناحية السياسية ازداد عدد الموظفين والعسكريين المسلمين ، ومنذئذ صار عدد رؤساء البلديات المسلمين اكثر من الرؤساء الفرنسيين . « لقد ماتت جزائر الآباء »، ولكن كان لا بد من إقناع العالم بذلك .

وكانت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قد استبعدت في عام ١٩٥٨ بفارق قليل في الاصوات قراراً يعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ، وراحت تستعد في عام ١٩٥٩ للتصويت على هذا القرار إذ أن صوت الولايات المتحدة يخشى أن يكون مناوئاً لفرنسا . وفي هذا الظرف ، وبعد أن أطلع ديغول الجيش على نياته في جولة في نوادي الضباط صرّح في ١٦ أيلول ١٩٥٩ بأن الجزائريين سيكون لهم الحق في تقرير المصير بعد استتباب الامن . وسيكون لهم أن يختاروا بين ثلاثة حلول : « الانفصال » ، والفرنسة ، أو الاستقلال الذاتي مع الانضمام إلى فرنسا . وكان في هذا دلالة جديدة أخرى على أنه يفضل الحل الاخير ، « أن يحكم الجزائريون الجزائريين حكماً مدعوماً بمساعدة فرنسا وعلى اتحاد وثيق معها » ، وكان هذا يعني بوجه خاص إعلان نهاية نظام الحكم الاستعماري .

وكانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حذرة فأعلنت في ٢٨ أيلول استعدادها للدخول في محادثات بشأن شروط وقف اطلاق النار وضمانات تقرير المصير ، شريطة القبول بالوحدة الوطنية وسلامة الأرض بما فيها الصحراء . هذه الموافقة النصفية جعلت بالامكان ، بعد فشل المذكرة الجزائرية إلى الامم المتحدة ، بدء المفاوضات ، ولكن الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية انقسمت على نفسها فجمّدت المفاوضات حين تهرّب بتسمية معتقلي جزيرة Aix كمندوبين مطلقي الصلاحيات .

ورأى أوروبيو الجزائر، هم أيضاً، أنه قد غُدر بهم ومعهم الضباط المتطوعون والمسيَّسون . وراح المتطرفون ، ويقودهم منذ ذلك الحين صاحب المقهى Ortiz ورئيس الطلاب Susini اللذان شكلا الجبهة الوطنية الفرنسية ، يعدّون انقلاباً جديداً . والذريعة التي اختاروها كانت استدعاء الجنرال Massu الذي انتقل من التمرد المحتشم المسموح به عرفاً إلى النقد المنذر بالخطر ، إذا صدقنا ما جاء في المقابلة التي نشرها صحفي ألماني ، وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٠ أطلق المتظاهرون المسلحون من الجبهة الوطنية الفرنسية بنيران البنادق الرشاشة على جنود الدرك السيار فقتلوا منهم ١٤ وجرحوا ٦١ . واعتصم مثيرو الفتنة وهم يرتدون بزات الوحدات البرية في محرزين رمزيين كي يجبروا الجيش على إعلان موقف مناهض لسياسة رئيس الجمهورية . وأخيراً انجرف الجيش المنقسم بخطاب جديد للجنرال ديغول وبسبب استنكار الرأي العام في الوطن الأم . وانتهى اسبوع المتاريس باستسلام مثيري الفتنة وهرب Ortiz . واتهم الأوروبيون هذه المرة بعبارات حادة هيئة الضباط . أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، التي أدخل عليها تعديل في طرابلس في كانون الثاني فكانت قد أعلنت في ٢٧ منه أن الحكومة الفرنسية ربما لم تعد مفاوضاً صالحاً ، ثم لما تأكدت من عزم هذه الحكومة وسلطتها ، قالت إن على الحكومة الفرنسية أن تزيل جميع الالتباسات .

وقام الجنرال ديغول مرة أخرى باقناع الجيش سلفاً : ففي جولة

جديدة في نوادي الضباط كشف عن أنه يعتقد بأن الجزائريين سيظهرون مؤيدين **لجزائر جزائرية مرتبطة بفرنسا** . وكرر هذا القول في خطاب ١٤ حزيران الذي كان موجهاً بوجه خاص إلى الزعماء المسلمين . ولعل هؤلاء كانوا قلقين من معنويات قواتهم - (وقضية سي صلاح قائد الولاية الرابعة الذي اتصل في آذار ١٩٦٠ بالسلطات الفرنسية تبدو دليلاً على ذلك) - فسارعوا إلى ارسال عدد من المفاوضين الى فرنسا برئاسة السيد بو منجل . ولكن محادثات Melun (٢٥ - ٢٩ حزيران ١٩٦٠) توقفت فجأة كما لو أن نية قطعها كانت طبيعية لدى الطرفين .

وأدى فشل محادثات Melun بحكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة إلى الالتفات نحو كتلة الدول الشيوعية ، وبخاصة نحو الصين التي كانت قد اعترفت بها منذ أيلول ١٩٥٨ ، وإلى التصلب في مواقفها . وراحت منذ ذلك الحين تعارض مبدأ الجزائر الجزائرية وتتذرع بالشروط الأولى لشكليات تقرير المصير . وكانت فرنسا من جانبها مستمرة في الكفاح العسكري وتحاول الضغط على الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية بتشكيل لجان من المنتخبين الجزائريين . وفي ٤ تشرين الثاني جدد ديغول فكرة المفاوضات « بدءاً من انتهاء المعارك » ولكنه أكد من جديد عزمه على متابعة السير نحو جزائر جزائرية . ولم تشأ حكومة الجمهورية الجزائرية الموقتة أن ترى في هذا الخطاب سوى نداء موجه إلى « القوة الثالثة » ، إلى الرأي العام الاسلامي المعتدل

فلم تردّ عليه رغم الاشارة إلى « الجمهورية الجزائرية التي ستوجد ذات يوم » . والخطاب نفسه والاعلان عن استفتاء وطني على السياسة الجزائرية لرئيس الدولة أديا في مدينة الجزائر إلى استقالات مدوّية وإلى مواقف عنيفة من جانب جبهة الجزائر الفرنسية الجديدة التي كانت تؤكد ان لديها ٢٠٠٠٠٠ عضو مسلم .

وقرر ديغول الذهاب إلى الجزائر لتقدير قوة المعارضة ومقدار شعبيته لدى المسلمين . وأثار مجيئه صخب الأوروبيين ونشاط مغاويرهم ، كما دفع المسلمين أيضاً إلى الخروج عن صمتهم : واشتبك الجمهوران في عين تيموشنت وفي الاصنام . ودوّت في حي القصبة بمدينة الجزائر هتافات : عباس في الحكم ، في حين ظهرت الاعلام الجزائرية في الشوارع . واطلق المظليون النار فأردوا ١٢٠ قتيلاً .

وجاء استفتاء ٨ كانون الثاني ١٩٦١ بغموضه المقصود فمنح ديغول توقيعاً على بياض بإعادة السلام . ولئن كان الأوروبيون قد أجابوا بـ لا ، فإن المسلمين ، رغم أوامر الحكومة الجزائرية الموقتة بالامتناع ، اقترعوا بنحو ٦٠٪ : بحيث كان مجموع من أجابوا بـ نعم ٦٩,٠٩٪ من الأصوات المدلى بها (وفي فرنسا ٧٥,٢٦٪) . وتنازلت حكومة الجمهورية الجزائرية الموقتة عن كل شرط مسبق فأعلنت في ١٦ كانون الثاني استعدادها للدخول في مفاوضات . ولكن هذه المفاوضات التي كان مقرراً لها أن تبدأ في ٧ نيسان في إيفيان تأخرت بسبب تصريح

وزير الخارجية السيد جوكس الذي أعلن فيه أنه ينوي التباحث أيضاً مع الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة مصالي الحاج . وتبين من المؤتمر الصحفي الذي عقده ديغول في ١١ نيسان انه كان يفكر في انفصال الجزائر وإعادة تجميع الأوروبيين، وسبّب هذا المؤتمر قيام محاولة انقلاب في ٢١ نيسان ، فقد قامت جماعة عسكرية مؤلفة من الجنرالات المتقاعدين سالان ، وشال ، وزيلر ، وجوهو بالاستيلاء بسهولة على الحكم في مدينة الجزائر بمساعدة المرتزقة ووحدات المظليين . ولكن جنود القوات المسلحة من الوطن الأم ، وسلاح البحرية والقسم الأكبر من سلاح الجو رفضوا مساندة الجنرالات المتمردين وانهارت المحاولة . وانتقل سالان وجوهو ، والعقداء ، وجنود الفرقة الأجنبية الفارون إلى المقاومة السرية ، في حين أن المنظمات الارهابية الأوروبية التي تجمعت من جديد في منظمة الجيش السري استولت على أسلحة كثيرة .

بدأت مفاوضات ايفيان في ١٨ أيار وكانت صعبة . وحتى الهدنة التي اعلنتها فرنسا وإطلاق سراح ٦٠٠٠ معتقل أشتُبه فيهما أنهما يخفيان مكيدة دبلوماسية . وتعثرت المفاوضات في قضية الهدنة ، وفي النظام الاساسي للأوروبيين، وبوجه خاص في عائدية الصحراء . فهذه الصحراء التي ارتفعت قيمتها فجأة بما اكتشف فيها من غاز ومن بترول كانت في رأي الجزائريين جزءاً لا يتجزأ من الجزائر ولكنهم لاقوا بعض الصعوبات في إثبات حقوقهم التاريخية في هذه الارض الخالية .

وأجّل الوفد الفرنسي اجتماع ١٣ حزيران ثم استؤنف في Lugrin في ٢٠ تموز . ولكن بعد مظاهرات تموز الوطنية التي طمأنت المفاوضين الجزائريين إلى ان السكان المسلمين جميعهم إلى جانبهم ، وبعد قضية بيزرت ، راح هؤلاء المفاوضون يطالبون على الفور بالتنازل عن الصحراء وأجّلوا المباحثات إلى أجل غير مسمى .

واضطرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى دعوة اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية والحصول منها على ضمانة . والحال أن استياء المناضلين من « ذوي مراكز الشرف » الذين يحملون الناس على الهتاف لهم في المدن الجزائرية أدى إلى استبعاد فرحات عباس لصالح شاب رؤي انه اشد ثورية ، هو السيد بن خدّه . وجدد المؤتمر تصميمه على عدم منح الأوروبيين أية ضمانة خاصة ، وعلى رفض كل شكل من أشكال الانضمام وكل مساس بـ « الصحراء الجزائرية » . وتظاهرت بأن تلقي على فرنسا مسؤولية الاغتيالات التي اقترفتها منظمة الجيش السري . وأعلنت الحكومة الفرنسية من جانبها أنها وقد عزمت على « تحرير » الجزائر ستفسح لقيام سلطة تنفيذية جزائرية موقتة تتولى إجراء عملية تقرر عملية المصير بمساندة قوة محلية . واعترفت بأنه لن تكون حكومة جزائرية واحدة لا تطالب منذ الآن فصاعداً بالسيادة على الصحراء ، مما كان يدل على النية الفرنسية في الاعتراف بالسيادة الجزائرية . وبعد ورود جواب مؤاتٍ من بن خدّه بدأت محادثات سرية برئاسة السيدين جوكس وسعد دحلب .

ولكن كان لا بد من ثورة منظمة الجيش السري في خريف وشتاء ١٩٦١ - ١٩٦٢ ، ومن اغتيال ضباط ومفوضين وقضاة من الوطن الأم ، ومن عمليات « مطاردة العربي » اليومية الفتاكة (٢٥٦ قتيلاً في ١٥ يوماً) ومن المشاريع شبه الرسمية لتقسيم الجزائر ، كان لا بد من هذا كله لحمل الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية على استئناف المفاوضات جدياً . وكانت ثورة الجزائر الأوروبية تضع المفاوضين الجزائريين في موقف قوة فريد : إذ كان على الجيش ان يخلي الريف كي يتجمع من جديد في المدن التي يكثر فيها السكان الأوروبيون وكان مضطراً إلى المحاربة على جبهتين . وكان الرأي العام الفرنسي ، وقد أثارته اعتداءات المنظمة الجزائرية السرية على الأرض الفرنسية ، يطالب بالسلام الفوري ، واضطرت الحكومة إلى التخلي عن فرض « تعاون عضوي بين الطوائف » . وبعد اللقاء الأول الهام في Rousses بين وزراء فرنسيين وجزائريين (١١ - ١٩ شباط)انتهى مؤتمر إيفيان الثاني آخر الأمر في ١٨ آذار ١٩٦٢ إلى توقيع الاتفاقات وإلى وقف إطلاق النار .

اعترفت فرنسا بسيادة الدولة الجزائرية على محافظات الجزائر الخمس عشرة وعلى الصحراء . وعلى الجزائريين ان يبدوا رأيهم في استفتاء عام لبيان ما إذا كانوا يريدون أن تصبح الجزائر دولة مستقلة تتعاون مع فرنسا . أما الفترة الانتقالية فتتولاها سلطة تنفيذية تعيّنها الحكومة الفرنسية ، ويحتفظ فرنسيو الجزائر بالجنسية المزدوجة مدة

ثلاث سنوات عليهم ان يختاروا بعدها بين الجنسية الفرنسية والجزائرية . وكان معترفاً لهم بالحقوق المدنية وبتمثيل يتناسب مع عددهم مع نظام خاص بمدينتي الجزائر ووهران وتكون لهم رابطة للسلامة ومحكمة للضمانات والرعايا الفرنسيون المقيمون بوصفهم أجانب لا يتمتعون بالحقوق المدنية ولكن تقدّم لهم الضمانات نفسها . ولن يجرّد أحد من أملاكه أو مصالحه أو حقوقه المكتسبة إلا بتعويض عادل يحدد سلفاً . وتحتفظ فرنسا بجيش قوامه ٨٠٠٠٠ جندي لمدة ثلاث سنوات ، وتحتفظ بالمطارات في الصحراء مدة خمس سنوات ، وبقاعدة بحرية في مرسى الكبير لمدة ١٥ سنة .

ولما كانت الجزائر تضمن مصالح فرنسا ومصالح الافراد فإن فرنسا تتعهد بالمقابل بمنحها معونة مالية ذات افضلية تعادل معونة البرامج الجارية . وقد بُحث وحُدد في مرحلة المبادىء قيام تعاون فني واقتصادي ومالي وثقافي وثيق . وانشيء جهاز فني فرنسي - جزائري لاستغلال ثروات باطن الأرض الصحراوية وتعهدت الجزائر بأن تكون في عداد منطقة الفرنك .

وترافق توقيع اتفاقات إيفيان مع اندلاع الارهاب الأوروبي في الجزائر اندلاعاً أخيراً فاجعاً ، إذ إن مدبريه لم يعلموا حتى باتفاقات ١٨ آذار . فلما يئست منظمة الجيش السري من جرّ الجيش مباشرة حاولت عن طريق ارتكاب مذبحة منظمة للجزائريين أن تثير لدى جيش التحرير الوطني رداً عنيفاً يضطر الجيش إلى التدخل : وعندئذٍ تكون

الحرب قد تجددت . وقد فشلت هذه الاثارة ولم تؤدِ إلا إلى معارك باب الواد . ولما كان الجنرال سالان قد أمر « بدفع السكان إلى الشوارع » فقد اضطر الجيش إلى إطلاق النار على المتظاهرين الأوروبيين في شارع Isly في مدينة الجزائر في ٢٦ آذار . وحاول العقيدان Argoud و Gardes عندئذٍ أن يجرّا متطوعي الباش آغا بوعالم ولكن دون جدوى . وعندما أعرب الفرنسيون في استفتاء ٨ نيسان بـ ٩٠،٧٪ من أصوات المقترعين عن موافقتهم على الاعتراف باستقلال الجزائر ، ردّت المنظمة الجزائرية السرية بسياسة الأرض المحروقة (نسف المنشآت البترولية ، والمدارس الفرنسية ، وإحراق جامعة الجزائر) . وبعد هذا ، وفي تحدٍ أخير لفرنسا « المنحطّة الفاسدة » أجرى الطالب Susini مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني ، باسم منظمة الجيش السري ، عن طريق اللجنة التنفيذية المؤقتة ، فوعدته جبهة التحرير الوطني باصدار عفو عام مقابل التوقف عن أعمال التدمير ، وكان ذلك في ١٧ حزيران . ولكن مغاوير المنظمة الجزائرية السرية وقادتهم كانوا قد بدؤ وا يتوارون « مدعوين إلى مسرح آخر للعمل » . أما الأوروبيون الذين كانوا قد جازفوا بهم برفضهم ضمانات إيفيان أو ضمانات ١٧ حزيران فقد نزحوا في حركة من الذعر عن الوطن الذي أضاعه عليهم قادتهم السيئون . وهجرة الأوروبيين الكثيفة التي لم تلبث أن تكشفت عن أنها نهائية وقلبت جميع تقديرات اتفاقات ايفيان فقد سُلمت الجزائر إلى الشعب العربي ـ البربري .

وفي استفتاء الاول من تموز بشأن تقرير المصير اختار الجزائريون الاستقلال بـ ٥٩٧٥٥٨١ صوتاً بالموافقة في مقابل ١٦٥٣٤ بالرفض وأصبحت الجزائر دولة عربية مستقلة بعد مائة واثنتين وثلاثين سنة على الوجود الفرنسي فيها .

إن جوانب كثيرة من هذه المأساة الجزائرية الطويلة لا تزال تفوت المؤرخ فلا يستطيع والحالة هذه أن يصدر على هذه اللحظات الاخيرة احكاماً معللة . وعليه على الأقل ان يرفض التفسيرات التي يقدمها ذوو الافكار الحزبية وبخاصة تفسيرات اولئك الذين ما زالوا يعرفون انهم لا يستطيعون ان يتهموا أحداً غير أنفسهم .

كان في وسع جميع المراقبين الواعين أن يقدّروا قوة الهدف الوطني النامية لدى الجزائريين المسلمين . وهناك تجربة تاريخية غنية ـ تجربة النمسا القديمة ، التي تخلّت قليلاً جداً ومتأخرة جداً ، وتجربة انكلترا في مصر والهند ، التي استطاعت إنهاء الاستعمار تدريجياً وبدون حرب ، وتجربة فرنسا في المشرق وفي الهند الصينية ، التي آثرت ان تحارب وتتخلى عن كل شيء ـ كانت تجعل المرء يتوقع المستقبل بوضوح وترسم الخطوط الكبرى للسياسة . وبين المسلمين الذين تستميلهم الفكرة الوطنية والأوروبيين المتمردين على أي تطور تحرري ما كان يمكن أن يكون دور فرنسا سوى دور التحكيم المستمر الذي يساعد على إنقاذ هذه النزعة القومية ويتيح في المستقبل بناء امة جزائرية فرنسية ـ مسلمة أصولاً . « فإذا ما أردت تجنب الثورة كان عليك ان تريدها وان تصنعها بنفسك » (Rivarol) .

ومع التحفظ بشأن الجهود والاصلاحات التي انجزت من عام ١٩٤٤ إلى عام ١٩٤٧ يجب الاعتراف بأن الجمهورية الرابعة قصّرت في هذه المهمة الشاقة الضرورية . فالعودة إلى النظام الاستعماري الذي أقامه Naegelen ، والعودة إلى النظام العسكري في الغزو الذي حث خطاه Lacoste ،يفسران فشل الجمهورية الرابعة لدى المسلمين الجزائريين ، وتراجع السيد Mollet في ٦ شباط ١٩٥٦ أمام الفتنة يفسر عزم المتطرفين العنيد على فرض سياستهم على فرنسا .

ولئن كان صحيحاً أن المسلمين رحبوا بنداءات الجنرال ديغول الأولى فإن تدخل الجيش السياسي بعد ١٣ أيار جاء ليعقد القضية . فهذا التدخل مزق الضمير القومي تمزيقاً لا نفع فيه إذ جعل من الجزائر قلعة للشعور الوطني الفرنسي ، وليس هذا فحسب بل إن تشبثه بخرافة الفرنسة حرم أوروبيي الجزائر من ردود الفعل التي كان يمكن أن تنقذهم . فقد كان الجيش تضايقه هزائمه المتلاحقة والأوهام التي كان قد اختلقها لنفسه في الهند الصينية فحاول أن يحمل الناس على الاعتقاد بوجود مؤامرة من الشيوعية العالمية بل وبمجرد عجز السلطة الفرنسية ، وكانت النتيجة الوحيدة لهذا التشخيص الخاطىء منع الحكومة من أية محاولة جدية لايجاد قوة وطنية ثالثة معتدلة وفرض جبهة التحرير الوطني على الحكومة كمفاوض وحيد .

ومن جهة أخرى ليس هناك من نصفه بانه «باع بالرخصة» الجزائر الفرنسية : فأياً كان نظام حكم فرنسا فإنها ما كانت لتستطيع ان تنجح في فرنسة الجزائر بحرب تشنها ، في عصر انهاء الاستعمار ، ضد

الشعورالقومي العربي . والمسؤولون الحقيقيون هم أولئك الذين رفضوا أو نسفوا بعناد جميع الاصلاحات من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٥٤، والذين نادوا بعد عام ١٩٥٨ بالدمج كحجة ملائمة وكاذبة. وهذا يقود الى القول ان المسؤولية المشتركة تقع بوجه خاص على أوروبيي الجزائر ، فهم يأخذون اليوم على مختلف حكومات فرنسا انها لم تستطع ان تفرض سياسة البلد الأم بتحطيم « مقاومة بعض المنتخبين المحليين » . والواقع ان أوروبيي الجزائر كانوا مجمعين دوماً على مناوأتهم لكل شكل من اشكال السياسة التحررية تجاه المسلمين. والتأخيرات المتتالية التي كان يطلبها منتخبوهم ثم الجهات المتنوعة في الجزائر الاستيطانية ادت فقط الى اجتثاث شعب الجزائر الأوروبي اجتثاثاً نهائياً .

وفي منظور تاريخي اوسع ، وفيما وراء تقدير المسؤوليات الفردية او الجماعية ، يجب ان يعرف الفرنسيون ان المسلمين الجزائريين ، ولو كانوا مغلوبين ، لم يستسلموا قط . واذا كان بعض المثقفين الجزائريين قد احسوا بميل الى الحضارة الفرنسية بلغ حد التغاضي فإن المغلوبين في مجملهم لم يستسلموا (وحافظوا على ثقافتهم الخاصة مع حفاظهم على دينهم وتقاليدهم . لقد كان الشعب دوماً يرفض الفرنسة وفاء منه لدينه ولأرضه . « احفظ الميم يحفظك » (هو الحرف الاول من الرفض العربي[1]) . وفي تاريخ الجزائر ردد المسلمون

---

١ ـ أي حرف الميم في (ما) النافية .

هذه المرة هذا القول المأثور ورددوا ما قاله الهواشم لبيجو في عام ١٨٤١ ، « هذه الأرض بلاد العرب ، ولستم فيها سوى ضيوف عابرين ، فلا بد من أن تخرجوا منها ولو بقيتم فيها ثلاثمائة سنة كما بقي الأتراك ! » .

القسم الخامس

الجزائر المستقلة

بعد حرب خاضتها جبهة تحرير وطني متحدة نسبياً - أو أن خلافاتها لم تكن خطيرة النتائج ، تفتحت الجزائر على الاستقلال وهي منقسمة ولامست الحرب الاهلية . وقد شهدت جبهة التحرير الوطني ، بعد إطلاق سراح بن بيلا ورفاقه في الاسر بقليل . أخطر أزمة داخلية في تاريخها القصير . و بن بيلا شخصية متماسكة جداً فلم يكن من أنصار القيادة الجماعية ، وهو كثوري لم يكن يقبل الانتهازية الايديولوجية لدى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . وامام اللجنة التنفيذية للثورة الجزائرية المجتمعة في طرابلس في حزيران ١٩٦٢ هاجم الزمرة الحكومة وهزمها فنالت اقلية الاصوات . أما بن خده فقد غادر المؤتمر وقرر الذهاب الى مدينة الجزائر كي يثبت فيها

وجود حكومته.وكانت في نظر بن بيلا أمينة على السيادة الوطنية الى حين تسليمها سلطاتها الى ممثلين منتخبين حسب الاصول . وكان هذا مخالفاً لارادة اكثرية ضباط جبهة التحرير في فرض تصوّرهم للثورة . وبمقتضى البرنامج الجديد الذي وضع في طرابلس فان « الثورة الديمقراطية الشعبية » يجب أن يقودها « الفلاحون ، والعمال ، والمثقفون الثوريون » على حساب الاقطاعية والبرجوازية الجزائريتين اللتين « قد تكون ايديولوجيتهما مهداً للاستعمار الجديد » . فعلى الجزائر ان تصبح ديمقراطية شعبية قائمة على التحويل الاشتراكي وموجهة نحو مكافحة « الامبريالية » .

وكان تسريح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية العقيد بومدين تعجيلاً للنزاع، ففي الحال تضامن بن بيلا مع هيئة أركان الجيش في الجبهة الغربية وشكل في تلمسان مكتباً سياسياً « يتولى مقاليد الامور في الجزائر . ومع ذلك فإن بن خدّه الذي هتف له الناس بحماسة في مدينة الجزائر» قبل بإجراء مفاوضات مع المكتب السياسي في تلمسان وبذلك تسبّب في تشكل مجموعة ثالثة اقل تساهلاً سميت جماعة تيزي ـ وزو (كريم بلقاسم ، وبوضياف) استعانت « بالشعب الجزائري ضد انقلاب جيش التحرير الوطني » . غير أن تسوية تمت لصالح قيام مكتب سياسي موسع . وكان هذا بالفعل نصراً لابن بيلا (٢ آب) ، وانتهى دور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

هذه الفترة من الفوضى التي وقعت في ظلها تصفيات الحساب

(إعدام عدة الاف من متطوعي الجيش أو من المسلمين المؤيدين لفرنسا) وعمليات اختطاف الأوروبيين (١٨٠٠ « مفقود » بحسب الرقم الرسمي) سببت هجرة جديدة شلّت الحياة الاقتصادية وإدارة السلطة التنفيذية الموقتة .

وبينما كان المكتب السياسي الجديد يُعدّ الحملة الانتخابية التي فاز فيها الـ ١٩٦ مرشحاً رسمياً الذين سمّاهم نشب النزاع الداخلي من جديد بين أنصار بن بيلا وخصومه ، بين المدنيين والعسكريين ، وبين وحدات مختلف الولايات . وسقط القتلى في تراشق الرصاص الذي وقع في مدينة الجزائر نفسها بين انصار المعسكرين ، ووقعت مصادمات دامية في شتى القطاعات (بوغاري ، أومال ، الأصنام) بين الجيش الوطني الشعبي بقيادة العقيد بومدين وبين الولاية الرابعة . وأصيب عامة الناس بالدهشة فتظاهروا ضد هذه الألاعيب في حين توصل خيضر إلى وقف اطلاق النار بين الولايات (٧ ايلول) . وجردت مدينة الجزائر من السلاح مما أتاح لقوات بومدين ان تدخل المدينة بدون مقاومة في ١٠ أيلول محققة بذلك انتصار بن بيلا النهائي .

وفي ٢٥ ايلول أعلنت الجمعية الوطنية التأسيسية مولد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ومنحت الصلاحيات كحكومة بن بيلا بـ ١٥٩ صوتاً مقابل صوت واحد : ولم يكن في هذه الحكومة أي عضو من آخر حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبالمقابل فان

خمسة عسكريين ، منهم العقيد بومدين ، شغلوا مناصب رئيسية . إعلنت الحكومة عزمها على ان تحقق في الحال الثورة اشتراكية ، الاصلاح الزراعي وتحويل الكوادر الى كوادر جزائرية .

إن الثورة الجزائرية وهي من وحي ناصري بوجه خاص ترفض رسمياً الماركسية والنظام الشيوعي . ومع ذلك ، ورغم بعض جوانب الاصالة ، فقد اختارت اساليب الثورات الشيوعية ورفضت اساليب الاشتراكية الديمقراطية . وفُرضت شيئاً فشيئاً فكرة الحزب الواحد التي لم تكن قد برزت في مؤتمر طرابلس . ومُنع العمل ولا يزال على الحزب الشيوعي الجزائري وحزب الثورة الاشتراكية ثم على كل تنظيم ذي غاية سياسية . «إن جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الوحيد » ، ويجب ان يُفهم أيضا ان الحزب هو الحزب الذي نشأ طوال فترة الازمة في صيف ١٩٦٢ . وهذا ما يفسر كيف أن جلسات جبهة التحرير الوطني التي كانت ستنعقد في مطلع ١٩٦٣ لم تنعقد الا في نيسان ١٩٦٤ : إذ كان ينبغي إعادة تشكيل الحزب . ثم صارت سكرتارية الحزب الى بن بيلا وكانت منوطة بخيضر حتى نيسان ١٩٦٣ . واصبح تشكيل النقابات التي كانت تأمل ان تظل مستقلة عن الحزب أصعب منالاً . غير أنه على أثر مؤتمر الاتحاد العام للعمال الجزائريين أصبح هذا الاتحاد « تحت إشراف جبهة التحرير إحدى منظماتها الوطنية » واضطر إلى الانسحاب من الاتحاد الدولي للنقابات الحرة . وبعد قليل تضاءل دور الجمعية الوطنية التأسيسية . والدستور

نفسه كان قد وضع بمعزل عنها ، مما أدى إلى استقالة الذين كانوا يريدون ، كفرحات عباس وكريم بلقاسم ، ان يجعلوا منها أداة للرقابة على الحكومة . وقد أقرّ هذا الدستور ، وهو من نوع رئاسي استبدادي ومن طراز ثوري ، في استفتاء عام في ٨ ايلول ١٩٦٣ (٥١٦٦١٨٥ نعم ، و ١٠٥٠٤٧ لا) . ثم انتخب بن بيلا رئيساً للجمهورية بـ ٥٨٦٥١٠٣ أصوات .

كانت الاشتراكية الجزائرية تتوخى في عام ١٩٦٣ أن تكون ثورة فلاحية قبل كل شيء . وكان بن بيلا ، وهو من منبت فلاحي ، اكثر توجيهاً لانظاره الى الارياف ، ويرتاب في موقف العمال وسكان المدن الكثيري المطالب . ومن جهة اخرى كانت جبهة التحرير الوطني ، في اتصالها باصحاب النظريات مثل فرانس فانون ، قد صاغت لنفسها اسطورة مؤداها ان ثورات المستعمرين ريفية الاصل . وأخيراً وبوجه خاص أتيحت الفرصة للجزائر الثورية لأن تمتلك أراضي استيطانية مستغلة استغلالاً كاملاً ، فالاراضي التي تركها رحيل المستوطنين أُعلنت « أملاكاً سائبة » وراحت تستغلها لجان ادارة مؤلفة من عمال زراعيين قدامى . واصبحت أملاك اخرى « سائبة » بعد طرد المستوطنين بالتهديد ، واحتلت عسكرياً أملاك اخرى أيضاً وأممت (والمقصود بها بوجه خاص الملكيات الكبرى ذات الاستثمار الرأسمالي) . وأخيراً أممت في أول اكتوبر ١٩٦٣ جميع الاراضي التي يملكها فرنسيون .

وعندئذٍ نشأ القطاع الاشتراكي من تجميع الاملاك السابقة في وحدات زراعية ذات تسيير ذاتي وبمساحات كبيرة . وانشئت في الوقت نفسه ادارة وطنية للاصلاح الزراعي (O.N.R.A) حطمت ادارتها الحكومية الخرقاء مطالبات اللجان المحلية بالاستقلال الذاتي بدون ان تتوصل الى دور منشط . وحُلّت ادارة الاصلاح الزراعي في عام ١٩٦٦ عندما ظهر ان عجز القطاع الاشتراكي بلغ مليار دولار اميركي .

والقطاع الريفي المسيّر ذاتياً ، والذي كان يمتد في عام ١٩٦٥ إلى ٢٣٠٢٢٨٠ هكتاراً ويشمل كل الزراعة الحديثة تقريباً ، لم يكن يتألف إلا من ١١٥٠٠٠ عامل دائم في عام ١٩٦٨ من أصل السكان العاملين في الزراعة والبالغ عددهم ١٣٠٠٠٠٠ ومع ذلك فإن لجان الادارة (التي خفض عددها من ٢٣٠٠ إلى ١٦٥٠ في عام ١٩٦٩ تدير ٦٠٪ من ناتج الزراعة الاجمالي .

وفي القطاع الصناعي والتجاري سلّمت جميع المشاريع « السائبة » للتسيير الذاتي وكذلك بعض المصانع الكبرى التي تملكها شركات فرنسية ، كما أن بعض المشاريع والاملاك الجزائرية وضعت تحت ادارة التعاونيات (والمشاريع الصناعية المسيرة ذاتياً لا تضم اكثر من ١٠٠٠٠ عامل) . اما التجارة الخارجية فقد احتكرت القسم الاعظم منها دائرة حكومية هي المكتب الوطني الجزائري للتجارة الخارجية O.N.A.C.O. هـذا التحـويل الاشتـراكي المتسـرع في بلد

ما زال لا يملك سوى كوادر ادارية وفنية قليلة العدد أدى في بداية الامر الى خيبة امل والى صعوبات اقتصادية ومالية . فالقطاع الريفي المدار ذاتياً امتص زمناً طويلاً القسم الاكبر من الاعتمادات الجاهزة وكانت فعاليته خاسرة جداً . ولم يزدد الانتاج الزراعي بينما ظلت حاجات الاستهلاك في ازدياد . ووسطي انتاج الحبوب لا يتجاوز ١٦ إلى ١٧ مليون كنتال في حين ارتفعت الاحتياجات الى ٢٤ ـ ٢٥ مليوناً وازداد السكان بمعدل ٣٪ في السنة . (ان الاثني عشر مليون جزائري في عام ١٩٦٦ سيصبحون ولا شك ١٨ مليونا في عام ١٩٨٠) .

وصار الوضع الاجتماعي اشد إقلاقاً بعد : فقد كان في الجزائر في عام ١٩٦٣ مليونا عاطل عن العمل و ٢٦٠٠٠٠٠ شخص لامورد لهم . وهذا يكفي ، بدون الحاجة إلى ذكر « إثارات الاجنبي » لتعليل مختلف اضطرابات هذه الفترة الناشئة عن البؤس : من فتن فلاحية لا سيما في منطقة قسنطينـة ، ومن انتشار اللصوصية ، وقيام العاطلين عن العمل في المدن بتظاهرات متفرقة ولكنها مستمرة .

وكانت حكومة بن بيلا لا تزال مصممة على القبول بسياسة التعاون مع فرنسا التي كان يمكن الاعتقاد بأنها تعرضت للخطر في أواخر عام ١٩٦٢ . وقد عاد ذلك على الجزائر في سنتين بمعونة قدرها ٢٦٨ مليار فرنك قديم وبسلسلة من القرارات لتشجيع اقتصادها (كإنجاز الأعمال المبدوء بها، وإيفاد فنيين متطوعين ومتعاونين في التربية

الوطنية ، وشراء الخمور) . وسُهّلت الهجرة الجزائرية ، وكان عدد الجزائريين الموجودين في فرنسا يبلغ آنذاك ٥١٠٠٠٠ (٨٠٠٠٠٠ في عام ١٩٧٣) ، ومجموع اجورهم ١٧٠ ملياراً .

ورغم اهمية التعاون الفرنسي الجزائري بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٠ فإن هذا التعاون لم يكن مقبولا زمناً طويلاً في الجزائر إلا على مضض . وبالعكس فإن قسماً من الرأي العام الفرنسي تذمر من « هذا السخاء بالاموال الضائعة » وابتهج عند تأميم شركات البترول الفرنسية : « لقد كان التعاون ، وهو باهظ الكلفة على فرنسا ومفيد للجزائر ، فشلاً للجمهورية الخامسة » .

ولكي توازن الجزائر علاقاتها التجارية مع فرنسا ، وقد رأتها ضيقة جداً ، (كانت الجزائر في عام ١٩٦٤ تصدّر الى فرنسا ما قيمته اكثر من ثلاثة مليارات دينار وتستورد بقيمة ٢,٤ مليار) سعت الى توسيع علاقاتها الاقتصادية مع الدول الاشتراكية أولاً وبوجه خاص ثم مع الدول الرأسمالية . وقد قدّم الاتحاد السوفياتي قروضاً ومعونة فنية ولكنه لا يتاجر معها إلا قليلاً . وتجارة الجزائر الأساسية منذ ذلك الحين هي مع بلدان المجموعة الاقتصاديةالأوروبية- نحو ٧٠٪ من المجموع نصفها مع فرنسا . ولا تزال حصة البلدان الاشتراكية ضعيفة (أقل من ٥٪) وحصة الولايات المتحدة والدول الاميركية كبيرة (من فئة ١٠٪) . وكانت فرنسا لا تزال في عام ١٩٧٠ أول مورّد للجزائر ولكن دورها انخفض منذ أزمة ١٩٧١ في حين ان شركاء تجاريين

جداً ظهروا (إيطاليا واليابان) أو قوي مركزهم (الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية) .

كان استغلال البترول والغاز الطبيعي في عام ١٩٦٣ ولا يزال اكثر من أي وقت مضى أهم وسيلة نجاح اقتصادي في الجزائر . وقد حرصت حكومة الجزائر حتى عام ١٩٧٠ على مبدأ التعاون مع مختلف شركات الاستثمار الاجنبية . وكانت موارد البترول في عام ١٩٦٧ تعادل بالقيمة الموارد الحاصلة من تصدير الخمور ومن أجور العمال المهاجرين العائدة إلى الوطن . وكانت الضريبة البترولية وحدها تقدم وسطياً ٢٢٪ من موارد الموازنة قبل عمليات التأميم .

وتنوي الثورة الجزائرية أخيراً إعادة تعريب الجزائر « التي افقدها الاستعمار شخصيتها »: « لا يمكن بناء الاشتراكية بدون تعريب » . وقد تأكدت ارادة التعريب هذه تدريجياً في التعليم . ولما كانت ازدواجية اللغة ليست إلاّ « ظرفية » فقد رفضت الجزائر دوماً الانضمام الى حركة البلدان الناطقة بالفرنسية ، فهي تنمّي بجميع الوسائل استعمال اللغة العربية . وتلك مهمة شاقة لأن اللغة العربية الادبية ، الكلاسيكية او الحديثة لغة غريبة عن الجزائريين . ورغم تقدم اللغة العربية فان ازدواجية اللغة الفرنسية ـ العربية لا تزال امرا واقعياً : فالصحف اليومية الصادرة بالعربية اقل عدداً وأقل قرّاءً من الصحف الصادرة بالفرنسية . والتحويل الديمقراطي في التعليم

ضاعف عدد الناطقين بالفرنسية وهذه الازدواجية في اللغة بدلاً من أن تكون عائقاً تبدو بالاحرى فرصة حسنة للجزائر .

والسياسة الخارجية للجمهورية الشعبية الجزائرية التي قبلت في منظمة الامم المتحدة في ٨ اكتوبر ١٩٦٢ تستلهم بصورة رسمية موقعها الجغرافي ، ولكنها مستمدة بوجه خاص من موقعها الايديولوجي . « الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي ومن العالم العربي ومن افريقيا » ، وتسير الجزائر على مبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز (المادة ٢ من الدستور) .

ورسالة الجزائر في افريقيا ظهرت بوجه خاص حتى الآن في مواقفها نصالح حركات التحرر في انغولا ولصالح الوطنيين في افريقيا الجنوبية . وقد اكسبها انضمامها إلى ميثاق اديس أبابا شعبية كبيرة بين قادة افريقيا السوداء إلى أن وصل الامر بهؤلاء إلى أن يخشوا أن تجعل الجزائر من نفسها نصيراً لكل مغامرة هدامة في افريقيا . وبالعكس تماماً فإن العروبة التي جهر بها بن بيلا رسمياً أو بلا تكلف (« نحن عرب ، عرب ! ») قد عززتها مبادلات مختلفة وبعض الرحلات الرسمية ومنها رحلة عبد الناصر الى مدينة الجزائر . والمعونة العسكرية المصرية للجيش الوطني الشعبي مستمرة ولكنها ازدادت اثناء الازمات التي نشبت بين الجزائر وجيرانها .

وهيهات في الواقع لتحقيق وحدة المغرب العربي التي نُص عليها في طنجة في عام ١٩٥٨ ، أن يحرز تقدما لأن الحلم المغربي عتمت عليه خلافات دبلوماسية وعسكرية مختلفة . فمنذ كانون الثاني ١٩٦٣ استدعى بورقيبة سفيره احتجاجاً على الحماية التي منحتها الجزائر لمدبري مؤامرة ضد النظام التونسي .

ونشب نزاع اخطر بين الجزائر والرباط في اكتوبر ١٩٦٣ فمنذ عام ١٩٦٠ والمغاربة يأملون ان تعدّل لصالحهم الحدود الصحراوية التي وضعتها فرنسا على حسابهم ، وذلك طبقاً لاتفاق وقّعه محمد الخامس والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . وبينما كانت المفاوضات جارية في وجده وقعت مصادمات على الحدود واستولت القوات الجزائرية في ٨ اكتوبر على مراكز عاد المغاربة فاحتلوها في ١٤ منه . وقررت الحكومة الجزائرية التعبئة العامة للجنود القدامى ووصفت الحسن الثاني بأنه « ملك دمية ، ومجرم » . وأدت وساطة العاهل الاثيوبي الى مؤتمر باماكو والى الموافقة على وقف اطلاق النار على اساس الحالة الراهنة .

وترافق النزاع تقريباً مع تظاهرة جديدة للمعارضين . فقد تجمّع هؤلاء في **جبهة القوى الاشتراكية** برئاسة آية أحمد واعلنوا عزمهم على إسقاط « نظام بن بيلا » بمساندة العقيد مهند . ولم تنل جبهة القوى الاشتراكية سوى القليل من التأييد في البلاد وشجعت اندفاعة الشعور الوطني الجزائري الحكومة فاتهمت الرباط و « الامبرياليين » بإثارة

الشقاق بين القبائل . ودخل الجيش فورناسيونال Fort National Azazga بدون ان يلقى مقاومة . واخيراً عقد الكولونيل مهند اتفاقاً مع بن بيلا . وتوضح الموقف بدون ان تتمكن الدولة من فرض سيطرتها في كل مكان . وكان لا يزال على الجمهورية الجزائرية ان تنشىء لنفسها إدارة وأن تجهز نفسها باقتصاد قادر على الحياة . ولكن يبدو ان المجابهات الايديولوجية حول مستقبل النظام جعلت الناس يهملون هذه المهام التنظيمية .

وفي مؤتمر جبهة التحرير الوطني المنعقد في نيسان ١٩٦٤ استطاع انصار الطريق اللينيني ان يجعلوا الحزب يقرّ آراءهم وحددوا خصومهم ، وهم العلماء وقد وصفوهم بالظلاميين ، والكوادر الجديدة المسماة بورجوازية ادارية ، والجيش الشعبي وهو القوة الوحيدة المنظمة في البلاد . وكان لا بدّ لاعلان الحرب هذا من ان يثير رد فعل لدى الجماعات المهددة . ومع ان بن بيلا تذبذب ، وقدم ضمانات للجيش ثم للماركسيين ، ووجد تأييداً في الخارج، فإن المعارضة كانت تتعاظم . وكانت تأخذ عليه انه ضحى بمصالح الجزائريين في سبيل استراتيجيته الثورية المتنوعة ، وجرّ البلاد باشتراكية فولكلورية أكثر منها فعالة إلى الدمار الاقتصادي والتبعية الاجنبية . وعندما أتمّ الجيش هزيمة جبهة القوى الاشتراكية انتقل قائده بومدين إلى العمل . وفي ١٩ حزيران ١٩٦٥ اعتُقل بن بيلا ، عشية مؤتمر الجزائر الافريقي - الآسيوي الذي كان سيجعل منه بطل

العالم الثالث ، وبدا اصدقاؤه عاجزين عن تنظيم مقاومة . وقد سُجن عدد منهم ولكن ١٥٠٠ معتقل سياسي من عهد النظام السابق أُخلي سبيلهم .

لقد رفضت حكومة بومدين الرومانسية الثورية فأعلنت عزمها على إعادة النظام الى البلاد وتجهيزها باقتصاد حديث . وبعد أحد عشر عاماً من ممارسة الحكم يستطيع المؤرخ ان يقول ان الفئة الجديدة تكشفت عن واقعية وفعالية .

فقد نجحت على الصعيد السياسي في التغلب على عدة أزمات داخلية ، منها محاولة انقلاب فاشلة ، وفي بناء دولة مركزية . وقد اقيمت مؤسسات بلدية واقليمية : فالاصلاح البلدي لعام ١٩٦٩ وإصلاح الولايات عام ١٩٦٩ زوّدا البلاد بمؤسسات تمثيلية : من مجالس شعبية بلدية ومجالس ولايات منتخبة من قوائم يقدمها الحزب وفي عام ١٩٧٦ أقرّ **الميثاق الوطني** في استفتاء عام بعد مناقشات ومشاورات شعبية ، وهو يحدد ملامح الدولة الاشتراكية ومطامحها .

وتحقق الاستقلال على الصعيد المالي بفضل موازنات تكاد تكون متوازنة . وقد اتاح ظهور فوائض في موازنات العمل تمويل جزء كبير من نفقات التجهيز ، لأن الاساسي منها تقدمه قروض خارجية . ولكن لكي تموّل الحكومة خطة الاربع سنوات قررت تأميم الفحوم الهيدروجينية في مطلع عام ١٩٧١ ، مما أثر في العلاقات مع فرنسا .

والنتائج على التصعيد الاقتصادي لا تقبل الجدل . على ما يبينه الازدياد الكبير في الناتج الداخلي الاجمالي . وكان التصنيع هو محرك هذا النمو . فقد أنشىء قطاع صناعي حكومي واسع بفضل البترول والغاز الطبيعي ، بل بفضل الاستثمارات الضخمة والمعونة الخارجية أيضاً ، فظهرت مجموعات صناعية حديثة في سكيكدة وعنّابه وأرزيو ، وتقرر إنشاء مجموعات أخرى في الخطة الثانية . وتملك الجزائر بوجه خاص مجموعة ضخمة لصناعة الحديد في الحجر El Hadjar (١٦٠٠٠٠٠ طن فولاذ متوقعة في عام ١٩٧٧) ، ومصفاتين للبترول ، ومعامل للاسمدة ولتمييع الغاز الطبيعي ومجموعة صناعات نسيجية كبيرة .

وقد احرز تقدم سريع أيضاً في باب التعليم والتدريب المهني ، جعل من المستطاع تحويل الكوادر تدريجياً إلى كوادر جزائرية وفي الجزائر ٧٠٠٠٠ معلم ، و ٢٨٠٠٠٠٠ تلميذ في الابتدائي (٨٣٠٠٠٠ في عام ١٩٦٣) ، و ٥٥٠٠٠٠ في الثانوي (٥١٠٠٠ في عام ١٩٦٣) ، واكثر من ٢٥٠٠٠ في التعليم العالي (٢٨٠٠ في عام ١٩٦٣) . وليس في المعاهد الاسلامية للتعليم الديني اكثر من ٢٥٠٠٠ تلميذ ، ولكن عدد المساجد ازداد في عشر سنوات من ٢٢٠٠ إلى ٥٢٧٨ .

ومنذ إتمام خطة الأربع سنوات الأولى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) واصدار الخطة الثانية (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) والجزائر تهدف إلى تعجيل مسيرتها

في التصنيع كي تجعل اقتصادها بمجمله « ينطلق » ولكنها تجد نفسها مرهقة بالجمود الاقتصادي العالمي ، وبتباطؤ الهجرة (التي كانت ترسل اليها ١,٥ مليار فرنك) ، وبانخفاض صادراتها من البترول ، فاضطرت إلى زيادة مديونيتها للخارج (دائرة الدين تمثل ١٦,٥٪ من قيمة الصادرات) . وفي عام ١٩٧٦ أتاح ارتفاع اسعار بيع الغاز الطبيعي والبترول الذي بلغ انتاجه ٥٠ مليون طناً زيادة جوهرية في مدخولاتها من الدولارات . وازداد عدد الوظائف غير الزراعية بمقدار ٦٥٪ من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٣ ، وبخاصة في الصناعات الثقيلة الجديدة فبلغ نحو ١١٢٠٠٠٠ . وصار لنصف السكان البالغين في المدن وفي التجمعات نصف الحضرية منذ ذلك الحين فعالية مهنية دائمة . اما في الارياف فبالعكس فقد كسد الاستخدام وازدادت البطالة في المناطق المحرومة .

والاصلاح الزراعي الذي طبق من عام ١٩٧٢ الى عام ١٩٧٥ على ١١٤١٠٠٠ هكتار قائم على نظام التعاونيات : فقد انشئت ٥٢٦١ تعاونية من ثلاثة انواع ، المساحة الوسطية لكل منها ٢١٧ هكتاراً ، تتعلق بـ ٩٠٠٠٠ فلاح في مقابل ١٧٠٠٠٠ في القطاع المسيّر ذاتياً أما تأميم اراضي الملاكين غير المستثمرين او المزارعين بالتوكيل وكذلك تحديد الملكيات الكبرى فقد تمّ بتعقل : فان ١٠٪ فقط من الاملاك الخاصة أصبحت ملكاً للدولة . والاصلاح الزراعي الذي لم يسبب سوى اضطرابات قليلة لا يبدو انه قد اثار اغتباطا كبيرا لدى اصحاب

الانصبة : بل إن ٧,٧٪ منهم تنازلوا عن حصصهم . إن ربط سبعة ملايين فلاح بهذا التحويل التحكمي الذي لا يزال معلقاً على التصنيع لا يمكن أن يكون إلا بنتيجة عمل طويل النفس .

فهرست

القسم الأول
جزائر العسكريين

القسم الثاني
الجزائر الاستيطانية

القسم الثالث
هل تدوم الجزائر ؟

. منشورات عويدات ١٩٨٢/٨١٦